

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الحادية والسبعون

الجلسة العامة ١٤

الخميس، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، الساعة ٠٩/٠٠.

نيويورك

الرئيس: السيد بيتر تومسون . . . . . (فيجي)

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد  
ثامورا ريباس (السلفادور).  
افتتحت الجلسة الساعة ٠٩/٠٠.

## كلمة السيد بول بيبا رئيس جمهورية الكاميرون

عنه تبشر بالخير بالنسبة لنجاح عملنا. وأود في هذا الصدد أن  
أؤكد له دعم بلدي وتعاون وفد بلدي الكامل. وأود أيضا  
أن أنوه بالعمل الذي أنجزه سلفه السيد ماغتر ليكتوفت الذي  
اتسمت فترة توليه للمنصب بالمبادرات الناجحة الرامية إلى  
جعل الأمم المتحدة أكثر انفتاحا وشفافية.  
وختاما، أود أن أشيد إشادة خاصة بالسيد بان كي - مون  
على إنجازاته الرائعة خلال فترتي ولايته في سياق دولي بالغ  
الصعوبة. والكاميرون، من جانبها، تشرفت بزيارته التاريخية  
في عام ٢٠١٠. ونعرب عن ارتياحنا لما تحققت خلال ولايته  
من تعزيز لعلاقتنا الاستثنائية للتعاون الممتاز مع الأمم المتحدة.  
تفتتح هذه الدورة في وقت يشهد اضطرابا الذي نشهد  
خلاله من حسن الحظ بصيصا من الأمل. بروح التضامن  
البشري أسسنا في السنوات الأخيرة مصيرا مشتركا للبشرية.  
وأشير تحديدا إلى الوثيقة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"،  
التي اعتمدت في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقود

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن  
إلى خطاب يليقيه رئيس جمهورية الكاميرون.

اصطحب السيد بول بيبا رئيس جمهورية الكاميرون إلى  
داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة،  
يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بول بيبا  
رئيس جمهورية الكاميرون وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بيبا (تكلم بالفرنسية): تود الكاميرون أن تهنيئ  
السيد تومسون على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها  
الحادية والسبعين. فخبرته الواسعة على الصعيدين الوطني  
والدولي وفي القطاعين العام والخاص وصفاته الشخصية المعروفة

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات  
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية.  
وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:  
Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد  
إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)



واليوم نحن بحاجة إلى تنظيم أنفسنا بغية التأكد من تنفيذ أفضل لأهداف التنمية المستدامة. وبما أن الهدف هو تحويل عالمنا وعدم تخلف أحد عن الركب، يجب علينا أن نجد المقومات اللازمة لتحقيق طموحاتنا التي تأتي في فئات ثلاث. أولاً هناك السياسية: إرادتنا السياسية يجب أن تكون ثابتة ولا تقوى أو تمّن تبعاً للظروف. ثانياً، في الفئة المالية، فإن بعض مساهماتنا ينبغي أن تكون فعالة وكافية.

وذلك سيتطلب تعبئة غير مسبوقه. وأخيراً، ومن منظور أخلاقي، ينبغي إعادة التأكيد على مبدأ واجب التضامن فيما بين الشعوب ومراعاته. وبالقيام بذلك، سنساعد أهداف التنمية المستدامة على تسريع نشوء عالم ينعم فيه بالسلام الجميع في كل مكان - عالم يسوده الرخاء للجميع.

وكما تعلم الجمعية، لم يعد هذا وقت الوعود. إنه وقت الالتزام؛ ووقت العمل. وستواجه جهودنا عقبات مختلفة، بما في ذلك استمرار النزاعات وزيادة الإرهاب. وبلدي في وضع يمكنه من أن يتكلم عن ذلك، بعد أن كان منخرطاً على مدى السنوات الثلاث الماضية في حرب حقيقية ضد آفة الإرهاب. وذلك النوع الجديد من التهديد للسلام والتنمية يتطلب، وأكرر، استجابة جماعية، وتصميماً جماعياً وعملاً جماعياً. وينبغي للهدف ١٦ من خطة التنمية المستدامة، الذي يركز على تعزيز نشوء مجتمعات سلمية وشاملة للجميع، أن يساعد، في حالتنا، على المكافحة الفعالة لجماعة بوكو حرام. وعلى نحو ما أكدت عليه إحدى غايات ذلك الهدف، ينبغي لنا

”تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بوسائل منها التعاون الدولي، سعياً لبناء القدرات على جميع المستويات، ولا سيما في البلدان النامية، لمنع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة“.

وتود الكامبيرون أن تشكر الرئيس على دعوته لنا، إلى جانب الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة، إلى مناقشة

في ريو دي جانيرو عام ٢٠١٢ (القرار ٦٦/٢٨٨ المرفق) كما أود أن أشير إلى الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأخيراً يجب أن أشير إلى اتفاق باريس بشأن تغير المناخ الذي أعد في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

وفي ذلك السياق، يرحب بلدي بقرار الرئيس بوضع ولايته تحت راية تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولذلك فإننا نرحب بعقد هذه المناقشة بشأن أهداف التنمية المستدامة بعد تسعة أشهر من اعتمادها ودخولها حيز النفاذ. ولا بد من التذكير بأن أهداف التنمية المستدامة تشكل الخطة العالمية الأولى للنظر في مسألة التنمية بجميع أبعادها - الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والبيئية.

وتكمن أصالة خطة عام ٢٠٣٠ بوضوح في أنها تتجاوز المؤشرات التقليدية للنمو الاقتصادي. وتركز حقا على التقدم البشري والتراث الإنساني والرفاه المشترك والأمن للجميع. إنها خطة طموحة تتطلب مشاركة حقيقية للجميع. وفي إطار الخطة هدفنا المشترك هو القضاء على الفقر وعدم تخلف أحد عن الركب. وهذا هو التحدي الذي حددناه لأنفسنا ويجب أن نتصدى له في تضامن من أجل تلبية توقعات شعوبنا واستيعاب عبر التاريخ.

وكما يعلم الجميع، فإننا قد اعتمدنا في الماضي خططاً وإعلانات وبرامج عمل قد أثارت الآمال الكبيرة في جميع أنحاء العالم بين الشباب والنساء والرجال في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء. وكانت طلائع لعالم جديد يسوده السلام والرخاء المشترك. لكن الإجراءات المعتمدة لم تنفذ إلا جزئياً، وهي حالة نشعر بالأسف حيالها. وفي هذه القاعة عجزنا عن الوفاء بجميع التزاماتنا لا سيما الالتزامات المالية. ولم نف بكل آمال شعوبنا وتطلعاتها.

ارتباطا وثيقا اليوم أكثر من أي وقت مضى، ويؤثر كل واحد منها على الآخر. ولذلك تعهدنا بصورة جماعية بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بغية تغيير عالمنا من أجل مصلحة البشرية. وتمثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ العالمية والشاملة وغير القابلة للتجزئة نقطة مرجعية مشتركة لنا جميعا وأداتنا التوجيهية إذ نحاول التصدي بفعالية للتحديات العالمية التي تتجاوز الحدود وتهدد التماسك الإقليمي والدولي.

إن تحديات، مثل الفقر والجوع ووفيات الأطفال والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي والافتقار إلى المعايير الصحية والفرص التعليمية الكافية، أدت، بدورها، إلى تفاقم الظواهر المثيرة للقلق مثل الأصولية الدينية والطائفية والإرهاب والحرب الأهلية والتراعات العرقية. وأسفر تضافر جميع تلك العوامل عن الأزمة الإنسانية الاستثنائية التي نشهدها في التشريد القسري لملايين الأشخاص، مع ما يترتب عليه من موجة غير مسبوقة من اللاجئين وتدفقات الهجرة التي نشهدها جميعا، وهي على أبواب بعضنا. وفي ذلك الصدد، غني عن القول إننا، بغية عكس مسار تلك التطورات المثيرة للانتزاع وإنشاء مجتمعات أكثر ازدهارا وعدلا وسلاما، بحاجة إلى التصدي بشكل جماعي وبطريقة فعالة باتخاذ نهج مزدوج ومتربط للأسباب الجذرية التي أدت إلى التفاقم الجامح لتلك التدفقات.

أولا، بتوجيه جهودنا وتركيزها لكي تتمكن في النهاية من تحقيق التنمية المستدامة في جميع البلدان والمناطق المحتاجة إليها. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا اتخذنا نهجا مرتكزا على النتائج نحو التعاون الإنمائي، مما سيهيئ الظروف السياسية والاجتماعية - الاقتصادية اللازمة لبناء المؤسسات وتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، في جملة أمور، بالقضاء على عدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي، ومعالجة عدم المساواة بين الجنسين ومكافحة العنف القائم على نوع الجنس، وتيسير الاستثمار في رأس المال البشري عن طريق تنمية

اليوم بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وهي قوة الدفع العالمية الجديدة إلى تغيير العالم. لقد بينت لنا نتائج الخطط والبرامج السابقة الضرورة الملحة لإيجاد الإمكانيات اللازمة لتحقيق طموحاتنا. وإذا قررنا، هنا والآن، تعبئة مواردنا الهائلة على نحو فعال وملمس وإذا قررنا تكريس هذه الموارد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإن هذه الأهداف ستصبح حقا قوة الدفع لتحويل العالم اليوم إلى عالم للسلام والرخاء المشترك.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية الكامبيرون على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد بول بيا، رئيس جمهورية الكامبيرون، من قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد نيكوس أناستاسيادس، رئيس جمهورية قبرص**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس جمهورية قبرص.

اصطحب السيد نيكوس أناستاسيادس، رئيس جمهورية قبرص، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد نيكوس أناستاسيادس، رئيس جمهورية قبرص، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس أناستاسياديس** (تكلم بالإنكليزية): يشرفني كثيرا أن أحاطب الجمعية مرة أخرى. وأود أن أبدأ بياني بمشاركة المتكلمين السابقين الإعراب عن تهاني حكومة بلدي للسفير بيتر طومسون على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين.

وفي العام الماضي، اجتمعنا نحن، قادة المجتمع الدولي مع إدراكنا أن جميع إجراءاتنا، في عالم متزايد الترابط، مترابطة

وبما أن ولاية السيد بان كي - مون، الأمين العام توشك على الانتهاء، أود أن أعبر عن تقدير حكومة بلدي وتقديري الشخصي له، على عمله من أجل تعزيز قيمنا المشتركة، وعلى عمله الشاق وإنجازاته. وأود على وجه الخصوص، الإشادة به على دوره الأساسي فيما يخص اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وعمله من أجل التوصل إلى الاتفاق مؤخرًا بشأن إطار الاستجابة الشاملة للاجئين، وبالطبع من أجل إنجاحه مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، من خلال إبرام اتفاق باريس. وهو اتفاق تلتزم قبرص بالتصديق عليه بحلول نهاية العام. وعلاوة على ذلك، أود أن أشكر الأمين العام على دوره النشط في تحقيق تسوية سلمية وشاملة للمشاكل الدولية القائمة منذ أمد طويل، بما في ذلك المشكلة القبرصية، وهي للأسف ثاني أقدم مشكلة ظلت مطروحة على جدول أعمال الأمم المتحدة بدون حل.

وفي أعقاب الأحداث المأساوية التي وقعت في عام ١٩٧٤ والغزو الذي قامت به تركيا، واستمرار الاحتلال العسكري لأكثر من ثلث أراضي جمهورية قبرص، وفي الوقت نفسه، تشريد ما يقرب من ٤٠ في المائة من السكان، فإن الجانب القبرصي اليوناني، قبل بروج من التوافق، تحويل الدولة الوحيدة إلى دولة اتحادية. ومنذ ذلك الحين، أكدت العديد من قرارات مجلس الأمن من جديد أساس التسوية، الذي يتمثل في اتحاد ذي طائفتين ومنطقتين تسوده المساواة السياسية، وكذلك الاتفاقات الرفيعة المستوى، وبشخصية قانونية دولية واحدة وسيادة واحدة ومواطنة واحدة. وفي الوقت نفسه، شارك زعيما الطائفتين المتعاقبتين دون جدوى حتى الآن في العديد من جولات المحادثات.

وعقب انتخابي في عام ٢٠١٣، أدى بذل جهد متجدد في التفاوض في ١١ شباط/فبراير ٢٠١٤، إلى اعتماد الإعلان المشترك الصادر عن زعيم الطائفتين واستئناف عملية

القدرات والتعليم، لا سيما بتشجيع تعليم الفتيات، وتعزيز دور القطاعات الإنتاجية الرئيسية ومن بينها الزراعة والطاقة والصحة، وبناء القدرة على الصمود وتعزيز الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، والنهوض بالحوكمة الرشيدة وتعزيز سيادة القانون، فضلا عن مكافحة الفساد.

ثانياً، يلزم أن نجابه بشكل فعال التهديدات التي تمثلها النزاعات الجارية، فضلا عن منع نشوب نزاعات أخرى في المستقبل، من أجل التوصل إلى الحلول السياسية الدائمة والعملية التي ستؤدي إلى تعزيز السلام والأمن الإقليميين والقدرة على التنبؤ.

تحقيقاً لتلك الغاية، أود أن أشير إلى أنه قد سبق الدورة الحالية للجمعية العامة انعقاد الاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بحركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين، حيث أكدنا خلاله مسؤوليتنا المشتركة عن المعالجة الجماعية لمسألة النزوح القسري للبشر. وفي موازاة ذلك، ينبغي لنا جميعاً أن نوجه جهودنا، بطريقة شاملة، لمكافحة المتجرين بالبشر وتمكين الإرهاب. وبالنظر إلى عالم اليوم المعولم، فإننا نواجه جميعاً، حتى ولو في سياقات مختلفة وبدرجات متفاوتة، حتماً بعض أو كل تلك التحديات، ويتعين علينا ضرورة تعزيز تعددية الأطراف الفعالة. وهذا أمر بالغ الأهمية. وتحقيقاً لتلك الغاية، ينبغي لنا إعادة النظر في منع نشوب النزاعات وآلياتها، بهدف جعلها أكثر كفاءة وفعالية وفورية.

ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تعزيز دعمنا للأمم المتحدة والتزامنا بها، وهي المنتدى الدولي الوحيد الذي أنشأناه جميعاً بهدف التعاون لمواجهة الأخطار المحدقة بالسلامين الإقليمي والدولي. وإلا، فإننا نخاطر بإدامة الأزمة الإنسانية الحالية والصراعات الجارية إلى أجل غير مسمى، مما من شأنه أن يصب في مصلحة مرتكبيها على حساب مبادئ منظمتنا العالمية.

لحق الفرد في الملكية؛ وضمان أن يعكس الطابع الديموقراطي للجزيرة في اليوم الأول من التسوية مع بعض التعديل الطفيف، التكوين الديموقراطي التقليدي لجمهورية قبرص على النحو المحدد في عام ١٩٦٠؛ والتأكد من أن التكوين الديموقراطي المذكور لن يتغير بفعل التأثيرات الخارجية؛ إن تنفيذ تشريعات الاتحاد الأوروبي في جميع أنحاء أراضي قبرص، دون استثناءات دائمة؛ وحماية طابعي المنطقتين والطائفتين للتسوية من خلال بنود محددة.

وكما اتفق على ذلك الزعيمان، سينص الدستور الاتحادي على أن قبرص المتحدة ستتألف من دولتين مؤسستين لهما مركز متساوي، ويحدد الأسلوب الذي سوف تمارس به المساواة السياسية، بما في ذلك المشاركة الفعالة في صنع القرار على المستوى الاتحادي. ولا بد لي أن أعترف بحصول المزيد من التقارب، بشأن أغلب جوانب الفصول المتعلقة بالحوكمة والاقتصاد والاتحاد الأوروبي، على نحو يصب في مصلحة جميع القبارصة الأتراك واليونانيين. وفي الوقت نفسه، من المشجع أيضا أنه، على عكس المفاوضات السابقة، بدأت المناقشات في شكل تبادل الأفكار، للمرة الأولى، فيما يتعلق بالفصول المتعلقة بالتعديلات الإقليمية والأمن.

ولا أود أن أتجاهل التقدم الكبير الذي أحرز؛ غير أنني أحد نفسي ملزما بأن أشدد على أنه لا تزال هناك خلافات بشأن عدد من المسائل فيما يتعلق بالفصول المتعلقة بالحوكمة والاتحاد الأوروبي والاقتصاد. غير أن أهم الاختلافات تكمن في الفصول الأساسية والجوهرية المتعلقة بالملكية والأراضي والأمن والضمانات التي سوف تؤثر كثيرا على إمكانية التوصل إلى حل في المستقبل المنظور.

إن هديني هو تجنب إخفاقات الماضي وأن أقدم للشعب تسوية واضحة ومعدة إعدادا جيدا وخالية من إمكانية التأويل أو أوجه الغموض والقصور الأخرى، وكفالة أن يكون الحل

التفاوض. فمن ناحية، يلخص الإعلان المشترك المبادئ الأساسية التالية: إعادة التأكيد على أساس التسوية؛ واستمرار عضوية قبرص في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي؛ إن القيم التي يقوم عليها الاتحاد الأوروبي مصادرة في جميع أنحاء الجزيرة، مع الاحترام الكامل للمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية؛ وجمع الاتحاد، كليا أو جزئيا، الاتحاد مع أي بلد آخر أو أي شكل من أشكال التقسيم أو الانفصال أو أي تغيير انفرادي في الحالة الراهنة.

ومن ناحية أخرى، فإنه ينص على منهجية المحادثات. وستناقش جميع الفصول بشكل مترابط. وسيقود العملية الزعيمان، ولن يطرح سوى اتفاق حر توصل إليه، لاستفتاءين منفصلين ومتزامنين. وبالتالي، سيتم استبعاد أي نوع من أنواع التحكيم. ولن يتم اعتبار الاتفاق على شئ إلى أن يتم الاتفاق على كل شئ. وسيهدف القادة للتوصل إلى تسوية في أقرب وقت ممكن بدون جداول زمنية مصطنعة. وبالتالي، اتفقت كلتا الطائفتين على القواعد والطرائق الشاملة لتوجيه عملية التفاوض. ويمكن ذلك الزعيمان من الفهم الواضح والمشارك لإطار التسوية المتوخاة وللسبل والوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك.

وتحدثت العام الماضي، في أعقاب التغيير في قيادة الطائفة القبرصية التركية، عن أملي المتجدد في أن تنهي الجولة الجديدة من المفاوضات الوضع الراهن غير المقبول. وفي هذا العام، عقب سلسلة من الاجتماعات المتكررة بين الزعيمين، يسرني أن أبلغ الجمعية العامة بأنه قد تم إحراز تقدم بشأن الجوانب الهامة للمشكلة القبرصية، مما يؤكد، في جملة أمور، أن قبرص المتحدة ستكون لها شخصية قانونية دولية واحدة، وسيادة واحدة ومواطنة واحدة، مما يضمن، لجميع القبارصة، حرية التنقل والحق في حيازة الممتلكات، والإقامة وممارسة حرفة أو مهنة، وإنشاء وتشغيل المشاريع التجارية أو الانخراط في أي نشاط اقتصادي في جميع أنحاء قبرص؛ والاحترام الكامل

الإمكانات الكاملة للبلد من أجل الأجيال المقبلة. وعلى الصعيد الإقليمي، فمن شأنه أن يحول قبرص إلى بلد نموذجي للاستقرار وقابلية التنبؤ، ويوسع دور قبرص كبلد يوفر الأمن في إحدى أكثر المناطق اضطرابا في العالم. وعلى الصعيد الأوروبي، سينهي التناقض المتمثل في أن إحدى الدول الأعضاء فيه مقسمة، في الوقت الذي يعزز فيه الاتحاد الأوروبي العلاقات مع تركيا بإجباريا، علاوة على تعزيز بقية الهيكل الأمني للاتحاد الأوروبي. وأخيرا وليس آخرا، فإن حل مشكلة دولية ظلت على جدول أعمال الأمم المتحدة على مدى العقود العديدة الماضية سيوفر منارة للأمل تبين أنه يمكن حل حتى أكثر المشاكل استعصاء بالوسائل السلمية عن طريق الأمم المتحدة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية قبرص على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد نيكوس أناستاسياديس، رئيس جمهورية قبرص، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد إرنست باي كوروما، رئيس جمهورية سيراليون**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية سيراليون.

اصطحب السيد إرنست باي كوروما، رئيس جمهورية سيراليون، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إرنست باي كوروما، رئيس جمهورية سيراليون، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس كوروما** (تكلم بالإنكليزية): أهنيئ الرئيس على انتخابه، وأشيد بسلفه على قيادته الفعالة في الدورة السابقة.

صالحا سياسيا واقتصاديا وعمليا ودائما. وفي ذلك الصدد، نحن بحاجة إلى معالجة البعد المالي للتسوية، بما في ذلك التكاليف المتصلة بمسألة الممتلكات والأداء المؤسسي للدولة الاتحادية؛ وضمان التنفيذ السلس للاتفاق؛ واليوم الأول من تنفيذ الحل وما سيرتب عليه؛ واعتماد اليورو كعملة رسمية في اليوم الأول من التسوية؛ وإحدى أهم المسائل، هي سرعة تنفيذ مختلف جوانب الاتفاق، من بين أمور أخرى.

وأود أن أكرر مرة أخرى عزم بلدي على مواصلة العمل بنفس التصميم والوتيرة المكثفة، من أجل التوصل إلى حل في أقرب وقت ممكن، ونأمل أن يكون، بحلول نهاية العام. وأعتقد أن هذا الهدف الطموح قابل للتحقيق، شريطة أن تبدي جميع الأطراف المهتمة والجهات المعنية قدرا مماثلا من الالتزام والمشاركة البناءة وأن تمضي قدما بخطوات عملية وملموسة تعزز عملية التفاوض على نحو إيجابي.

إننا بحاجة إلى حل يعيد توحيد بلدنا وشعبه والاقتصاد ومؤسساتنا؛ ويهيئ لحالة يكسب فيها جميع القبارصة - فنحن لا نريد أن نوجد راجحين أو أن نخلف وراءنا خاسرين؛ ويعالج توقعات وحساسيات وشواغل القبارصة اليونانيين والأترك على السواء؛ ويضمن بناء دولة حديثة تكون عضوا في الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، تتمتع باستقلال وسيادة كاملين وسلامة إقليمية؛ ويستعيد الاحترام الكامل للحريات الأساسية وحقوق الإنسان لجميع مواطنيه؛ ويؤسس قبرص كنموذج دولي للتعايش السلمي والازدهار والتعاون بين جميع مواطنيها، بغض النظر عن اختلافاتهم العرقية والثقافية والدينية؛ ويخلص قبرص من القوات العسكرية و ضمانات بلد ثالث، وهو ما يمثل مفارقة تاريخية في عالم اليوم.

إنني اعتقد اعتقادا حازما بأن حل المشكلة في قبرص سيكون، أولا وقبل كل شيء، في صالح جميع القبارصة، من خلال تهيئة الظروف للسلام والرخاء وللمجتمع مزدهر ولتحرير



ووضعنا في الوقت نفسه إطارا وطنيا متكاملًا للنتائج تتسق فيه أهداف التنمية المستدامة مع آليات شركائنا في التحالف من أجل الازدهار في مجالي الرصد والتقييم. وأنشأنا أيضا نظاما للمعايير الدولية لسيراليون، الأمر الذي سيمكننا من مواجهة التحديات المتعلقة بالحصول على البيانات الإحصائية الموثوقة التي نحتاج إليها للإبلاغ عن التقدم الذي أحرزناه.

لكن ومهما فعلنا على الصعيد الوطني، وأيا كانت الجهود التي نبذلها على الساحة العالمية، وأيا كانت المشاريع التي يصممها أكثرنا المعنية وذكاء، فلن تتمكن من تحقيق وعد أهداف التنمية المستدامة بإيجاد عالم أفضل وأكثر عدلا وشمولا للجميع بدون إصلاح الأمم المتحدة. ولأكن صريحا هنا: إن مؤسستنا العالمية الرئيسية ما تزال تفتقر إلى الخصائص الديمقراطية اللازمة لمواجهة تحديات التنمية والأمن وغيرها من التحديات التي تواجه أفريقيا والكثير من أنحاء العالم الأخرى. وبدون وجود أصوات أفريقية قوية على أعلى مستوى في هيئتنا العالمية الرئيسية المعنية بصنع القرار، وبدون تمثيل الأصوات الحية من منطقة تضم أكبر عدد من الشباب، وبدون الإسهام الفعال من جانب القارة الأشد تأثرا بقرارات مجلس الأمن، فلا مجال لاستدامة أو شمول أي حل قد تقترحه الأمم المتحدة لتحدياتنا هذه.

صحيح أن موقف أفريقيا حاليا يشير إلى تصحيح الأخطاء التاريخية وتعزيز صوتها في الأمم المتحدة، غير أن الأهم من ذلك، هو أن موقف أفريقيا يتعلق بإسهامنا في جعل الأمم المتحدة أكثر فعالية وديمقراطية وتطلعية. وعليه نرى أن الانتقاص من أي من عناصرها الرئيسية سيكون أشبه باستمرار الوضع الراهن الذي يتسم بعدم الإنصاف والظلم وعدم الشمول وغير المناسب لمتطلبات القرن الحادي والعشرين. وتطلب مني أفريقيا، بصفتي منسقا للجنة الاتحاد الأفريقي المؤلفة من عشرة من رؤساء الدول المعنية بإصلاحات الأمم المتحدة، أن أقول للعالم أننا سوف نقف صفا واحدا خلف توافق آراء إيزولوبيني

كما أشيد، نيابة عن حكومة وشعب سيراليون، بمعالي السيد بان كي - مون على تفانيه والتزامه بالنهوض بالسلام والتنمية على الصعيد العالمي خلال سنواته العشر التي أمضاها في خدمة منظمنا كأمين عام. وأثني عليه لما أبداه من رؤية ومبادرات، بما في ذلك الاستعراضات الرئيسية للأفرقة رفيعة المستوى والاعتماد التاريخي لأهداف التنمية المستدامة والتوقيع على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وعقد أول مؤتمر قمة عالمي للعمل الإنساني. إننا في سيراليون سنتذكر الأمين العام دائما بتقدير عميق لدوره المثالي في حشد الدعم لإنجاح مكافحة مرض فيروس إيبولا الفتاك.

ولم يكن ممكنا للموضوع الذي اختاره الرئيس لمناقشتنا هذا العام، "أهداف التنمية المستدامة: قوة دفع عالمية لتغيير عالمنا"، أن يكون مدروسا بعناية أكبر. ومن أجل تحقيق ذلك الهدف، يجب علينا أن نروج لأهداف التنمية المستدامة عالميا. ويجب أن نمضي قدما بحماس وتراحم وعزم لإنقاذ الملايين من النساء والأطفال الذين لا يزالون يرزحون تحت وطأة الفقر وإحلال السلام في منطقتنا المضطربة ولمنع واحتواء تفشي الأمراض.

لقد اتخذنا في سيراليون - استنادا إلى الدروس المستفادة من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية - إجراءات لإدماج أهداف التنمية المستدامة بسرعة في عملياتنا الوطنية المتعلقة بالتخطيط التنموي عن طريق ربط كل هدف من الأهداف الـ ١٧ وكل غاية من الغايات الـ ١٦٩ ببرامجنا الإنمائي الوطني - خطة للازدهار.

لقد كانت سيراليون أحد البلدان الـ ٢٢ التي تم استعراضها خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقود في تموز/يوليه. وتشاطرنا آراءنا بشأن الكيفية التي سننفذ بها أهداف التنمية المستدامة، وفيما يتعلق بالتحديات التي نتوقعها وكيف نأمل في التغلب عليها.

بعد انتهاء التزاع والجمعية العامة قرارها ٢٦٢/٧٠ بشأن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. ويدل هذان القراران المتوازنان على التزامنا باتخاذ نهج شامل إزاء العدالة الانتقالية والمساءلة في قطاع الأمن، وكلاهما ذو أهمية بالغة لتوطيد السلام والحد من الفقر ومنع عودة البلدان إلى التزاع.

وفي سيراليون، تؤكد مشاركتنا بوصفنا بلدا رائدا في الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول المهشة التزامنا بمواصلة التصدي للأسباب الأساسية للهشاشة ومسبات التزاع. وبصفتي الرئيس الحالي لمجموعة الدول المهشة السبع الموسعة، فإن سيراليون تشدد على أهمية إدراج الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة في جهودنا. ونسلم أيضا بأن الإدارة الفعالة لمواردنا الطبيعية تعدّ أمر أساسيا لضمان التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة وبناء مستقبل قادر على الصمود لجميع السيراليونيين.

ولا تزال حكومتي ملتزمة بالحكم الرشيد، وسوف تواصل البناء على مكاسب بناء السلام بعد انتهاء التزاع والمكاسب الديمقراطية عبر مواصلة تعزيز مؤسساتنا الديمقراطية وإتاحة الوصول إلى قطاع العدالة وتوفير جو يكفل تكافؤ الفرص. تحقيقا لتلك الغاية، اتخذنا خطوات لتحسين ظروف الخدمة في قطاع العدالة بغية اجتذاب ونشر المزيد من الموظفين المؤهلين في هيئة المحكمة وبصفتهم محامين تابعين للدولة في جميع مناطق ومقاطعات سيراليون. وأنشأنا مجلس المساعدة القانونية لكي نكفل توفير التمثيل القانوني لجميع الأشخاص المعوزين، وضمان عدم دخول أي كان إلى مؤسسات الإصلاح والتأهيل دون إدانة مثبتة، فضلا عن تسريع نظر المحاكم في القضايا المحكمة وتحقيق العدالة وفقا للأصول. وتعدّ هذه الخطوات إسهامات هامة في مسيرتنا صوب تحقيق سيراليون بلدا يتسم بالمرونة وشمول الجميع. وستظل الأساس الذي تقوم عليه تطلعاتنا إلى أن نصبح بلدا متوسط الدخل بحلول عام ٢٠٣٥.

وإعلان سرت. وأكدنا مجددا في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود في تموز/يوليه في كيغالي الموقف الأفريقي، ونشجب أي محاولات لإضعاف أي من تلك المواقف من خلال سياسة فرق تسد التي تذكّرنا بالحقبة الاستعمارية.

والتزمنا في أيلول/سبتمبر من العام الماضي في مؤتمر قمة القادة بشأن حفظ السلام، بتوسيع وتحديث عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتعهدنا في مؤتمر القمة ذلك بمواصلة المساهمة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مقترنا بالتزامات بتوفير وحدتين من وحدات الشرطة المشكلة ووحدات الأسلحة والأساليب الخاصة وحراس الشرطة إلى نظام الترتيبات الاحتياطية التابع للأمم المتحدة، ونحن الآن على استعداد لنشر تلك الوحدات خلال مهلة قصيرة.

وترحب سيراليون بتقرير الأمين العام الذي أعد لمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني (A/70/709) ومرفقه، خطة العمل من أجل الإنسانية. وقد كان مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني هذا العام نقطة تحوّل تعهدنا خلاله جماعيا بتحسين استجابتنا للأشخاص المحاصرين بفعل الكوارث الطبيعية والتزاعات، وتمكينهم بوصفهم عناصر للإنعاش الذاتي، ودعونا إلى إبداء المزيد من الإرادة السياسية لأجل منع وإنهاء الحروب التي تسببت في الكثير من المعاناة. وهناك الملايين من الأشخاص الذين هم بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، إلى جانب ملايين آخرين شردوا قسرا من ديارهم. ويجب علينا اتخاذ الموقف الصحيح في التصدي للتحديات المتبقية التي تواجه عالمنا. ويؤيد وفد بلدي اعتماد الجمعية العامة إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١) ويؤيد تماما دعوته إلى معالجة الأسباب الجذرية للمشكلة، بما في ذلك الجهود الرامية إلى منع حالات الأزمات قبل حدوثها.

وترحب سيراليون أيضا بالاعتماد المتزامن في نيسان/أبريل مجلس الأمن قراره ٢٢٨٢ (٢٠١٦) بشأن بناء السلام



ومع أننا لا نسهم بشيء تقريباً في الاحترار العالمي، فإن سيراليون هي ثالث أكثر البلدان تعرضاً لتغير المناخ. لذلك، فإن التعامل مع تغير المناخ مسألة حياة أو موت ملحة بالنسبة لنا. وبالتالي، فإننا نرحب باتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وسوف نطبق أحكامه في سيراليون. وبالتعاون مع شركائنا الإنمائيين، تنفذ حكومتنا مشاريع متعلقة بالتكيف، بما في ذلك نظم المعلومات المناخية والإنذار المبكر. وسنبقى ملتزمين بهذه الجهود، ونسعى إلى مزيد من التعاون في مواجهة هذا التهديد العالمي للبشرية.

وإذ نمضي قدماً في تنفيذ المرحلة الأولى من أهداف التنمية المستدامة، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن الدول التي تعاني من هشاشة أوضاعها لم تتمكن من إحراز تقدم ملموس في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ويرجع ذلك إلى غياب السلام والعدالة ومؤسسات الدولة الفعالة إلى حد كبير. لذلك، من الضروري لكل الأطراف أن تتعاون مع المبادرات العالمية في التوصل إلى سلام دائم في سوريا وجنوب السودان وليبيا. ولهذا، يجب أن يُسرَّع العالم من جهوده لحل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني ومكافحة الإرهاب ووقف التصاعد الخطير في سياق التسليح.

ولا يمكننا أن نحفظ هذا العالم من القنابل والتهديدات التي لا تنتهي بالحرب. ولا نستطيع أن نحقق دفعة عالمية صوب التنمية بينما تستمر النزاعات المسلحة في الدفع بالملايين إلى مخيمات اللاجئين، ويجد الملايين أنفسهم محاصرين بين الفصائل المتحاربة. لا يمكننا نصررة قضية العدالة والشرعية بينما لا تزال أفريقيا تعاني الإقصاء والتمثيل المنقوص في أعلى هيئة لصنع القرار في منظماتنا العالمية. يجب أن يبدأ الإصلاح هنا، على أن يكون مدروساً ودائماً.

وإذ نقدر التقدم التدريجي المحرز حتى الآن، ولا سيما في العملية الشفافة لاختيار الأمين العام الجديد وتعيينه، أود أن

ولذلك، فقد بادرت باتخاذ القرارات السياسية ذات الصلة وسن التشريعات المناسبة لتمكين المرأة وتحسين أوضاع الشباب وضمان عدم تهميش المعاقين جسدياً. ورؤية حكومة بلادي لتمكين المرأة، المكرسة في العمود ٨ من جدول أعمالنا لتحقيق الرخاء، تتفق والتطلعات العالمية، اعترافاً بالأهمية البالغة للمرأة والمساواة بين الجنسين في عمليتنا التنموية. ومعظم برامج حكومتنا موجهة للشباب وتتراوح من التعليم إلى الصحة وتنمية المجتمع وتوفير فرص العمل.

إن الجهود الرامية لتمكين الشباب والقضاء على البطالة بينهم ستبقى في صلب جدول أعمالنا لتحقيق الازدهار. وحكومتنا قامت بتعيين عدد قياسي من الشباب والنساء في المراكز العليا لصنع القرار، بما في ذلك على مستوى الوزراء والسفراء ومستوى القيادة في الإدارات والوكالات الحكومية والجيش والشرطة والبرلمان والقضاء والحكم المحلي.

إن تفشي وباء الإيبولا في غرب أفريقيا قد سلط الضوء على الحاجة الملحة إلى أن تكون لدى العالم بنية صحية عالمية أكثر قوة وفعالية، مع قيادة قوية وخاضعة للمساءلة لكي تتصدي للأزمات الصحية، بما فيها الأوبئة. وفي هذا السياق، يجي وفدي الفريق الرفيع المستوى المعني بالاستجابة العالمية للأزمات الصحية على تقريره الشامل. ونحن نعتبر توصياته الـ ٢٧ سبباً للمضي قدماً لاتخاذ الإجراءات المناسبة على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية. وعلينا أن نتعهد جمعياً بالتنفيذ الكامل لتوصيات الفريق من أجل حماية البشرية من ويلات الأزمات الصحية في المستقبل.

وباسم حكومة وشعب سيراليون، أود أن أعرب عن تقديرنا للمجتمع الدولي على دعمه لنا في جهودنا لدحر فيروس الإيبولا. ونحن اليوم بصدد تنفيذ برنامجنا للتعافي ما بعد الإيبولا. ونثني على الدعم الذي حصلنا عليه، ولكن ما زلنا نواجه أوجه نقص حادة في الموارد. ولذلك، أود أن أذكر الأصدقاء الثنائيين والمجتمع الدولي بضرورة الوفاء بتعهداتهم حيال برنامجنا للتعافي.

داليا غريباوسكايتي، رئيسة جمهورية ليتوانيا، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيسة غريباوسكايتي** (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية):  
اتفقنا هذا العام على أن تهدف المناقشة العامة إلى إعطاء دفعة عالمية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأود أن أركز على الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة ذي الأهمية الخاصة - بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات - لأنه لا يمكن اليوم حل أكبر التحديات، من تغير المناخ إلى محاربة الإرهاب إلى إنهاء أشد النزاعات فتكاً في العالم، إلا بمشاركة كاملة من كلا الجنسين، ولا سيما النساء. وعلاوة على ذلك، فإن النجاح في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة سيتطلب أن نكرس اهتماماً خاصاً للنساء لأنهن اللاتي يشعرن بأكبر الأثر، ويرجح أن يتخلفن عن الركب ويتم تجاهلهن. دعونا ننظر إلى بعض أهداف التنمية المستدامة الأخرى لنرى حقيقة هذا القول.

أولاً، فيما يتعلق بالهدف ١ - إنهاء الفقر - تتأثر النساء والرجال على حد سواء، ولكن إخراج النساء من الفقر أصعب بكثير. وإذا لم يكن الفقر صعباً بما فيه الكفاية، فالنساء يواجهن التمييز الجنساني ووضعهن في قوالب نمطية والتهميش الاجتماعي. ووفقاً لأحد تقارير هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تجني المرأة في جميع أنحاء العالم أقل بجوالي ٢٤ في المائة من الرجل، وتجد صعوبة أكبر في الحصول على قرض لبدء عمل تجاري، ومن المرجح أن تتلقى حصة أصغر من الميراث أو ألا تتلقى شيئاً إذا قررت ترك زوجها. لا بد من تغيير الاتجاه نحو تأنيث الفقر. إننا نضرب أسراً بأكملها ومجتمعاً بكامله بعدم سماحنا للنساء بالنجاح اقتصادياً.

ثانياً، فيما يتعلق بالهدف ٢ - إنهاء الجوع - على الرغم من أن حوالي نصف العمل الزراعي في العالم تقوم به النساء، فالنساء هن أول من يعاني عندما ينفد الغذاء. وعندما ينهار النظام العام، فرمما تؤدي رحلة المرأة لجلب الغذاء أو الماء

أكرر مرة أخرى أن الدول الأفريقية الأعضاء غير راضية حيال بطء وتيرة إصلاح مجلس الأمن.

ختاماً، اسمحوا لي أن أعرب مجدداً عن قلق أفريقيا الشديد حيال إخفاق الأمم المتحدة المستمر في اعتماد تدابير، بما في ذلك مفاوضات تستند إلى نص، من شأنها أن تفضي إلى إصلاح شامل ومبكر لمجلس الأمن بحيث يعكس واقعنا المعاصر. لذلك، أود أن أحث على تحريك عملية الإصلاح على نحو أسرع بحيث تتمكن أفريقيا من أن تتبوأ مكافئها الذي تستحقه في مجلس الأمن. وعلى الأمم المتحدة أن تواكب العصر، وأن تفعل ذلك من خلال إدخال الإصلاحات ذات الصلة.

إن معالجة الإجحاف التاريخي بحق القارة الذي كثيراً ما يُعترف به سيكون خطوة مشهودة في جهدنا الجماعي لتحويل عالمنا. ولا يمكننا التصدي بفعالية للتحديات الناشئة في عصرنا ما دمنا نتمسك بمراسيم وهياكل قائمة منذ ٧١ عاماً. والتمثيل الجغرافي العادل، مع الامتيازات المصاحبة في عضوية مجلس الأمن، إنما يجعله أكثر شرعية وتمثيلية وفعالية وشفافية وخضوعاً للمساءلة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية سيراليون على البيان الذي أدلى به للتو. اصطحب السيد إرنست باي كوروما، رئيس جمهورية سيراليون، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيدة داليا غريباوسكايتي، رئيسة جمهورية ليتوانيا**  
**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب تلقيه رئيسة جمهورية ليتوانيا.

اصطحبت السيدة داليا غريباوسكايتي، رئيسة جمهورية ليتوانيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة

وتمكفحة القوالب الجنسانية النمطية والممارسات الاجتماعية التعسفية؛ وبالتأكد من أن الحياة والقوانين تمنح النساء والفتيات المساواة في الأصوات والسلطة التي يستحقنها.

وهناك منظور جديد يجب مراعاته اليوم. إذا خفضنا تكلفة العنف الجنساني اليوم فيمكننا أن نوفر على العالم حوالي ٢ في المائة من الخسائر في الناتج القومي الإجمالي. وإذا لم تُفقد هذه الأموال، فيمكن توجيهها إلى الحد من الفقر وتحقيق التنمية. فذلك مورد إنمائي إضافي للعالم. ولا يسعنا الإخفاق في هذا التحدي. فمن المكلف جداً السماح بوجود العنف القائم على نوع الجنس. وتحقيقاً لهذه الغاية، نحن بحاجة إلى مشاركة الجميع لأنه إذا لم يكن جميع أعضاء المجتمع - نساء ورجالاً - على السواء - ممثلين تمثيلاً كاملاً ومعنيين فلا يمكن أن يكون مستقبل العالم مستداماً حقاً. وفي الواقع، لا يمكننا أن نفكر على الإطلاق في التنمية المستدامة في العالم من دون ذلك.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية ليتوانيا على الخطاب الذي ألقته من فورها.

اصطُحبت السيدة داليا غريباوسكايتي، رئيسة جمهورية ليتوانيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد سلفادور سانثيز سيرين، رئيس جمهورية السلفادور**

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية السلفادور.

اصطُحبت السيد سلفادور سانثيز سيرين، رئيس جمهورية السلفادور، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية):** باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد سلفادور سانثيز سيرين، رئيس جمهورية السلفادور، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

لأسرتها بسهولة إلى فقدان حياتها. وفي أوقات الجوع، تعطي النساء القليل من الطعام الموجود لديهن إلى أسرهن وأطفالهن. وفي صفوف الانتظار لشراء الخبز، غالباً ما ينتهي بهم الأمر إلى الإبعاد جانباً أو التعرض للانتهاك. إن تمكين المرأة عن طريق توسيع نطاق ملكية الأراضي أو توفير الائتمان لن يطعم الأسرة فحسب، بل من شأنه أيضاً زيادة دخل الإناث وتوفير المزيد من الأغذية للجميع.

ثالثاً، فيما يتعلق بالهدف ٤ - توفير التعليم - فاتباع السبيل المؤدي إلى التعلم والتعليم الشامل للجميع للعديد من الفتيات والنساء في جميع أنحاء العالم لا يزال مهمة مستحيلة. ووفقاً لتقرير الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على الصعيد العالمي، تشكل النساء الثلثين من أصل ٧٥٠ مليون أمي من الراشدين في العالم. وترسلُ الفتيات إلى خارج البلد أو يجري بيعهن للزواج المبكر، مما يقطع طريقهن إلى التعليم وارتفاع الدخل والاستقلال. ويختطف المجرمون النساء ويبعونهن رقيقاً. ويحرق المتطرفون المدارس ويقتلون المدرسين لأنهم لا يريدون من الفتيات المتعلمات اتخاذ القرارات الخاصة بهن أو اختيار خياراتهم في الحياة.

وبطبيعة الحال، يحتاج هذا إلى تغيير. فالتعليم هو مفتاح يفتح أبواباً كثيرة. والنساء المتعلمات موارد هائلة وقوة من أجل الخير المشترك لنا جميعاً. ويجب أن تتمتع النساء بالحرية للحصول على التعليم واختيار المهنة التي يريدن. ويجب أن تكون تكنولوجيات المعلومات متاحة للكشف عن إمكاناتهن الكاملة.

إن المهمة التي تنتظرنا هائلة. ومع ذلك، يمكن إنجازها إذا وجد كل منا القوة والشجاعة لكي يصبح جزءاً من التغيير عن طريق تشجيع النساء على الأحلام الكبيرة وطلب مكائهن الصحيح في البرلمانات الوطنية، وفي الحياة السياسية، وعلى طاولات المفاوضات، وفي مختبرات العلوم ومجالس إدارة الشركات؛ ومن خلال ضمان أن لا شيء يمكن أن يقف في طريق حلم الفتاة بالحصول على تعليم مجاني عالي الجودة؛

خاصة لدعم الفئات الضعيفة، مثل الشباب والنساء وسكان المناطق الريفية، وخلق الفرص وإيجاد فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي من أجلهم.

وفيما يتعلق بالأمن، فلنحقق حكومة بلدي أهدافها وتتغلب على التحديات التي تواجهها، فإنها ملتزمة بالتوصل إلى اتفاق مع جميع الأحزاب السياسية، بهدف العمل معا بشكل إيجابي لحل المشاكل القصيرة الأجل والمشاكل الخاصة بالضرائب التي نواجهها كبلد. وعلاوة على ذلك، نبذل جهودا لم يسبق لها مثيل في مجال الأمن، على نحو ما حددناه قبل سنة، عندما اعتمدنا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تنص على أنه "لا يمكن أن تتحقق التنمية المستدامة في منأى عن السلام والأمن؛ كما أن انعدام التنمية المستدامة يعرض للخطر استتباب السلام والأمن" (قرار الجمعية العامة ١/٧٠، الفقرة ٣٥).

وفي هذا السياق، أود أن أبلغ الجمعية بأن المجلس الوطني المعني بأمن المواطن والتعايش الذي يضم جميع القطاعات الاجتماعية والسياسية والجهات صاحبة المصلحة في البلد يمضي قدما في تنفيذ خطة "من أجل السلفادور آمنة" من أجل اتخاذ خطوات للحد من جميع أشكال العنف والأنشطة التي ترتكبها الجماعات الإجرامية، مثل العصابات والمتجرين في البشر والأسلحة والمخدرات، التي جلبت الكثير من المعاناة لشعبنا. كما اتخذنا تدابير استثنائية ترمي إلى منع العنف، التي سيتم التوسع فيها تدريجيا في جميع أنحاء البلد، بمجرد تنفيذها في البلديات ذات الأولوية. وقد أسفرت الإجراءات المنفذة في مختلف جوانب خطة "من أجل السلفادور آمنة" عن نتائج فعلى مدى الأشهر الخمسة الماضية، كان هناك انخفاض بنسبة ٥٠ في المائة تقريبا في جرائم القتل، بالمقارنة مع الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام - وإن كان، بطبيعة الحال، ينتظرنا العديد من التحديات والصعوبات.

الرئيس سانثيز سيرين (السلفادور) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أؤكد أكبر وأهم التزام للسلفادور بالوفاء بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهدافها الـ ١٧ وإقرارها على الصعيد الدولي بغية جعل بلدنا والعالم مكاناً أفضل لساكينيه.

قبل تسعة أشهر مضت، أصبحت السلفادور أول بلد في العالم تقوم بتوقيع اتفاق رائد مع منظومة الأمم المتحدة للتعاون الطويل الأجل بشأن التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في ١٥ دولة حول العالم.

وبصفتنا شركاء في هذه المبادرة الطموحة، فإن هدفنا هو استدامة جهود بلدنا الهادفة إلى الوفاء بالخطة.

وإذ نأخذ في الاعتبار الموعد النهائي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فقد وضعنا تبعا لذلك استراتيجيات في خطتنا الإنمائية الخمسية المعنونة "السلفادور: منتجة، ومتعلمة، وآمنة". وفي إطار هذا الجهد المشترك مع الأمم المتحدة، من الضروري تمكين مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة في عملية التنفيذ. وتحقيقا لتلك الغاية، نعمل على إنشاء المجلس الوطني للتنمية المستدامة، وآلية مشتركة بين الحكومة والمجتمع المدني مكلفة بتقديم المشورة والترتيبات والتنسيق بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

إننا، في السلفادور مقتنعون بأنه يجب أن تصبح أهداف التنمية المستدامة خطة للمجتمع. ويجب أن تصبح رؤية وبرنامجا مشتركا بين الحكومة والمواطنين، والمنظمات الاجتماعية، والكنائس، ورجال الأعمال، والجامعات، وركائز المجتمع الأخرى. وبطبيعة الحال، فنحن في الحكومة أول المدعوين لإظهار تقدم في تنفيذ الخطة. لذا فإننا نعمل نحو زيادة القدرة الإنتاجية لبلدنا من خلال إيجاد بيئة مواتية لإقامة مزيد من الاستثمارات الخاصة والعامة، ودعم المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والنهوض بنوعية التعليم، وتنفيذ مشاريع

في أيلول/سبتمبر من العام الماضي، فإن الجدار ليس حلاً لأنه لن يؤدي إلا لإنتاج المزيد من الكراهية.

ولا شك في أن صون السلم والأمن الدوليين يشكل شرطاً أساسياً للوفاء بخطة عام ٢٠٣٠. ولذلك، من الضروري التأكيد مجدداً على أن الخطر الذي يهدد البشرية جراء استمرار وجود أسلحة الدمار الشامل يبعث على القلق، وأكرر أن استخدامها أو التهديد باستخدامها يشكل انتهاكاً واضحاً لميثاق الأمم المتحدة وجريمة ضد الإنسانية، مما يشكل انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي.

وبالإضافة إلى ذلك، نلاحظ بقلق المحاولات الرامية إلى زعزعة استقرار الحكومات التقدمية في منطقتنا، بما في ذلك الإطاحة برئيسة البرازيل المنتخبة من شعب البرازيل خلال فترة ولايتها. وهذه الممارسات لا تمثل فقط إهانة لسيادة القانون، وإنما أيضاً تعوق بصورة جديّة تحقيق الديمقراطية والسلم والتنمية للدول. ولذلك، فإننا نقف ضد هذه التدابير. ونهيب بالمجتمع الدولي أن يظل متيقظاً فيما يتعلق بهذه الإجراءات وأن يواصل العمل.

وفي هذا السياق، أود أن أعرب عن تضامن خاص مع الرئيس نيكولاس مادورو موروس والشعب الفنزويلي، الذين أثق في أنهم سيجدون حلولاً للتحديات التي تواجههم من خلال الحوار.

وبالمثل، فإن بلدنا يرفض رفضاً قاطعاً أي مظهر من مظاهر التعصب والعنف والإرهاب من جانب الجماعات المتطرفة التي تهجم حياة الناس وأهم حقوقهم الأساسية، إنها ظاهرة ما فتئت تضرب أجزاءً مختلفة من العالم على مدار السنوات العديدة الماضية.

وتشعر السلفادور بقلق خاص - بوصفها بلداً عانى من حرب أهلية ومن عواقب الحرب الباردة - إزاء النزاع في

وأود أن أؤكد للمجلس مجدداً أن حكومة السلفادور لا تزال ملتزمة تماماً بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وبالنسبة لحكومة السلفادور، فإن الالتزام بحقوق الإنسان، وإقامة الديمقراطية، والفصل بين السلطات، واحترام الولايات المنوطة بكل هيئة من هيئات الدولة وقراراتها، والشفافية، ومكافحة الفساد هي اليوم حجر الزاوية في أي عمل تضطلع به.

وأذكر أن بلدي عزز - في القرار ١/٧٠، الذي اعتمد في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة - الاعتراف بأن المهاجرين فئة ضعيفة وأهم يسهمون. بما لا يقبل الجدل في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلدان التي تستقبلهم. وتشدد السلفادور على ضرورة أن يقوم المجتمع الدولي والمنظمات العاملة في مجال الهجرة وتدافع عن حقوق المهاجرين وحقوق الإنسان عموماً، وخاصة الأمم المتحدة، بالتصدي لهذا التحدي بشجاعة، وأن يوجهوا جهودهم وكالاتهم ومواردهم وبرامجهم نحو تعزيز مبادرات التعاون في مجال الهجرة الدولية من جميع جوانبها.

إن الهجرة ظاهرة متعددة الأبعاد. إنها قديمة قدم تاريخ البشرية. وفي حالة بلدي تحديداً، فإننا ندرك العوامل التي تحفز العديد من مواطني السلفادور على الهجرة. وبالنسبة للمبادرات الوطنية والإقليمية الأخرى، مثل خطة التحالف من أجل ازدهار المثلث الشمالي، التي نقوم بتنفيذها مع غواتيمالا وهندوراس، بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها تركز على الأولويات الرئيسية، مثل تحقيق التنمية المثمرة، والاستثمار في رأس المال البشري، وتحقيق الأمن، وتعزيز المؤسسات. وبصفتنا بلدان منشأ، فإننا نقوم بدورنا، ولكننا بحاجة أيضاً إلى دعم حقوق مواطنينا في بلدان العبور وبلدان المقصد، وضمانها قبل كل شيء. بعبارة أخرى، لن تتغير الحالة في الأجلين المتوسط والطويل إلا من خلال الجهود الرامية إلى تحسين الظروف داخل المجتمعات الأصلية للسكان المهاجرين. وكما قال البابا



أعمال منظومة الأمم المتحدة، ويمكنه أن يشكل نموذجا لحل الصراعات الأخرى. وبناء على ذلك، فإن السلفادور أعربت عن استعدادها لتشاطر خبرتها، كما فعلت في حالة كولومبيا التي وقّعت مؤخرا على الاتفاق النهائي للسلام، والتي تعمل من أجل تنفيذ الاتفاقات المبرمة. ونحن ننوّه بكولومبيا وهنئتها على هذا الإنجاز.

وأود أن أعلن أن السلفادور تستعد للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتفاق السلام في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وسوف يشكل ذلك، وبدعم من الأمم المتحدة، فرصة للقيام مرة أخرى بتعزيز عملية تحديد جدول أعمالنا الوطني الذي ما فتئنا نعمل من أجله بغرض تعميق أهدافنا. واستشرافا للمستقبل، تدرك السلفادور أن التحدي المتمثل في بناء ثقافة السلام يترافق مع تنفيذ خطة التنمية المستدامة. وحسبما نرى، لا يسعنا تحقيق التنمية المستدامة والديمقراطية بدون السلام، ولا يسعنا تحقيق السلام بدون الديمقراطية والتنمية المستدامة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية السلفادور على الخطاب الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد سلفادور سانثيز سيرين، رئيس جمهورية السلفادور، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد حسن روحاني، رئيس جمهورية إيران الإسلامية**  
**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية إيران الإسلامية.

اصطحب السيد حسن روحاني، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد

سوريا، الذي يزداد تفاقما وكان له تأثيرا مدمرا على النسيج الاجتماعي للبلد برمته، ولا سيما على أطفاله. ومن الأهمية بمكان أن توفر القيادة العالمية الممثلة في هذه القاعة، وبخاصة من البلدان التي تستضيف لاجئين من الأزمة، استجابة منسقة، وفي المقام الأول، إنسانية وموحدة للأسر التي تعاني من الاجتثاث والمرضى وفقدان أحبائها بسبب الحرب.

ونأمل أيضا من مختلف القطاعات في سوريا أن تتوصل، بدعم من المجتمع الدولي ومؤسسات الأمم المتحدة، إلى اتفاق لإنهاء الأعمال العدائية على أراضيها. كما نود أن نتناول المناطق الأخرى في العالم، مثل فلسطين والعراق وليبيا، حيث من الملمح أن يتم التغلب على الصراعات وتحقيق السلام المستقر فيها.

وفي الأمريكتين، لاحظنا مع الارتياح التقدم الذي أحرزته كوبا والولايات المتحدة صوب استعادة العلاقات بينهما. ومع ذلك، نعتقد أن هذا التغيير لن يحقق الفوائد المتوقعة لشعبي البلدين ما لم يتم إلغاء الحظر الاقتصادي.

ومن المهم التأكيد على الدور الحاسم الذي تؤديه الأمم المتحدة في الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها في جميع أنحاء العالم، وكذلك في تعزيز السلام والأمن الدوليين. لهذا السبب، أود أن أشكر المنظمة على الدعم القيم الذي وفرته للسلفادور خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية، ليس لتحسين نوعية حياة السلفادوريين فحسب، من خلال تنفيذ برامج ومشاريع التعاون الدولي، بل أيضا في مجالات أخرى، مثل تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون، في جملة أمور. ولقد تحققت هذه الرؤية المشتركة بفضل حقيقة أن السلفادور حلّت الصراع المسلح الذي كان قائما في الثمانينات عن طريق إجراء حوار مكثف وعملية تفاوضية، جرى تنويعهما بالتوقيع على اتفاق السلام، في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، الذي حظي بالدعم القيم من الأمم المتحدة.

واسمحوا لي أن أؤكد على أن هذا الأمر ليس معلما تاريخيا للسلفادور فحسب، ولكنه أيضا مثال ناجح على



الدول في الشام والعراق وليبيا. والأكثر مدعاة للأسف هو أنهم يخفون نواياهم الشائنة وراء الكلام الديني، وبالتالي يحولون دين الرأفة إلى أداة للعنف والإرهاب من خلال نشر الدعاية المتطرفة والتكفيرية، وهذا أمر مؤسف للغاية.

إن القرن الذي بدأ بالإرهاب والعنف في نيويورك ينبغي ألا يستمر بالتنافس العدائي وتوسيع نطاق التراعات في الشرق الأوسط. واليوم، يتفشى خطاب الكراهية والعنف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بسرعة مذهلة. إذ وقعت المنطقة في براثن أكثر السياسات وحشية وتدميرا. وتقطعت السبل بملايين السوريين في الصحراء أو في أعالي البحار ويتعرض مئات الآلاف منهم للموت نتيجة أعمال العنف. والعراقيون من كل مجموعة عرقية قلقون بشأن مستقبل وطنهم وسلامته الإقليمية. والشعب اليمني الأعزل يتعرض يوميا للقصف الجوي. وبعد عقود من الاحتلال والوحشية، لم تتخلص أفغانستان بعد من قبضة المعاناة والعنف والإرهاب. وما زال الفلسطينيون المقهورون مبتلين بسياسات الفصل العنصري والفظائع التي يرتكبها النظام الصهيوني الغاصب.

ومما لا شك فيه إنه إذا كنا نريد للمنطقة أن تعكس الاتجاهات الخطيرة الحالية وتتحرك صوب تحقيق التنمية والاستقرار، يجب على بعض البلدان التوقف عن قصف جيرانها والتخلي عن دعمها للجماعات الإرهابية التكفيرية، مع التسليم بالمسؤولية والتعويض عن الأخطاء الماضية. وإن كانت الحكومة السعودية جادة بشأن رؤيتها للتنمية والأمن الإقليمي، فيجب عليها التوقف والكف عن السياسات المثيرة للشقاق والتوقف عن نشر أيديولوجية الكراهية والامتناع عن انتهاك حقوق جيرانها. ويجب أن تقبل مسؤوليتها عن حماية حياة وكرامة الحجاج وأن تقيم علاقات مع الدول في المنطقة على أساس الاحترام المتبادل والمساءلة.

إن مستقبل منطقتنا يعتمد على التصدي للتحديات الأساسية، بما في ذلك الأزمات الأمنية. ونظرا لعدم الكفاءة

حسن روحاني، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس روحاني** (تكلم بالفارسية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية إلى الإنكليزية): أهنيء السيد بيتر طومسون على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين، وآمل من القرارات والمبادرات التي تتخذها الجمعية العامة أن تؤدي دورا فعالا في حل المشاكل التي يواجهها عالمنا حاليا.

لقد مرت خمس عشرة سنة منذ الهجوم الإرهابي المؤلم على هذه المدينة، وهو الكارثة التي هزت أبعادها البشرية مشاعر العالم بأسره. في ذلك اليوم، لم يكن أحد يتصور أن هذا الحادث سيؤدي إلى كوارث أكبر أو يتسبب بحرب مدمرة في الشرق الأوسط وانتشار انعدام الأمن في جميع أنحاء العالم. فهذه الحرب زرعت بذور الإرهاب الذي لا يعرف الحدود في كل مكان على الأرض. واليوم، إن المسألة الأكثر إلحاحا عن سبب مواجهتنا لهذه الحالة ينبغي إدراجها في جدول أعمال كل منتدى دولي. ونحن بحاجة إلى معرفة ماهية النهج والسياسات والإجراءات الخاطئة التي مهدت السبيل أمام انتشار انعدام الأمن في جميع أنحاء العالم، وإلى معرفة كيف سيكون عليه العالم بعد ١٥ عاما من الآن.

لقد أصبح الأمن مشكلة عالمية بينما تعمل القوى الكبرى للتركيز أساسا على تعزيز مختلف أساليب القمع والتدخل العسكري بذريعة إيجاد بيئة آمنة لمواطنيها. ونشأة التطرف والإرهاب العنيفين اللذين لا يعرفان الحدود يمكن أن تعزى إلى الاستراتيجيات الأمنية التي وضعتها الدول الكبرى في السنوات الخمس عشرة الماضية. والعبرة الرئيسية التي يمكن استخلاصها من تحليل هذا الاتجاه هو أن تحقيق الأمن في منطقة ما على حساب انعدام الأمن في مناطق أخرى ليس مستحيلا فحسب، ولكنه يؤدي أيضا إلى المزيد من انعدام الأمن في كل مكان. فلقد ذهب الإرهابيون حتى إلى حد الاعلان عن إنشائهم

خلال توخي الاعتدال والتفاعل البناء وتعزيز الحوار. فقد تم إنهاء أزمة طويلة ومعقدة ولا لزوم لها باعتماد نهج يكفل الربح لجميع الأطراف. وأكد الاتفاق الطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني من خلال استخدام آليات بناء الثقة وهو يستتبع إغلاق ما تُسمى بالأبعاد العسكرية المحتملة للملف واستعادة إيران لحقها في تطوير برنامج نووي سلمي.

ووضع الاتفاق حداً أيضاً للشواغل التي لا أساس لها، مما أدى إلى رفع الجزاءات القاسية المفروضة على إيران. غير أنه إلى جانب الملف النووي، تنطوي خطة العمل الشاملة المشتركة على دروس هامة لحل المشاكل الدولية المعقدة. إن الاتفاق ليس مجرد اتفاق سياسي؛ بل يمثل أيضاً نهجاً خلاقاً وطريقة للانخراط في تفاعلات بناءة بهدف الحل السلمي للأزمات والتحديات. إن الدروس المستفادة من خطة العمل الشاملة المشتركة ستساعد في تحسين العلاقات الدولية. وينبغي ألا ننسى أبداً أن هذه الضغوط والجزاءات والتهديدات غير المشروعة ضد الشعب الإيراني، التي كانت تهدف إلى التفكيك الكامل لبرنامج إيران للتخصيب، قد دُحرت جميعاً. واليوم، فإن مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية قد وافقا رسمياً على برنامج إيران النووي السلمي.

وتدرك الولايات المتحدة تماماً أن خطة العمل الشاملة المشتركة تشكل اتفاقاً متعدد الأطراف معترفاً به وأن أي تقاعس من جانب الولايات المتحدة عن تنفيذه سيشكل فعلاً غير مشروع بموجب القانون الدولي وهو ما سيعترض عليه المجتمع الدولي. وأي تقاعس عن تنفيذ الخطة سيزيد من تقويض مصداقية الولايات المتحدة في جميع أنحاء العالم.

وما ارتكبه الولايات المتحدة من خروقات في الامتثال للخطة خلال الأشهر القليلة الماضية هو خطأ يجب تصحيحه فوراً. ومن دواعي الأسف أن هذه الأعمال غير القانونية ليست غير مسبوقة. وآخر مثال على ذلك هو قرار المحكمة العليا للولايات المتحدة الأخير الذي أكد مشروعياً الاستيلاء على

وغياب الشرعية الحكومية، لن نتمكن من مكافحة الشبكات الإجرامية والإرهابية دون ديمقراطية حقيقية أو اتباع نهج قائم على المشاركة على الصعيدين الوطني وعبر الوطني. ونعتقد أنه يمكن للبلدان في منطقتنا هئية مستقبل مشترك على أساس تاريخها وثقافتها المشتركين وعن طريق عزل الجماعات الإرهابية. وينبغي ألا نسمح لمنطقتنا أبداً مرة أخرى بالتعرض لخطر التفكك نظراً لتأثير ما حدث قبل قرابة قرن مضى.

ويدعو نهج إيران القائم على المبادئ إلى إقامة شراكة بناءة مع جيراننا بهدف إنشاء نظام دائم على أساس الأمن المشترك والجهود الرامية إلى تعزيز التنمية في بلدان المنطقة والتعاون الاقتصادي المفيد لجميع الأطراف. وبغية احتثاث العنف في المنطقة، لا يوجد خيار سوى التركيز على تعزيز الديمقراطية وحقوق المواطنة والتنمية الاقتصادية.

وتعارض إيران أي نوع من الطائفية وأي محاولة لإثارة الشقاق الديني. فلعدة قرون، عاش المسلمون، سواء كانوا من الشيعة أو السنة معاً، ولا يزالون، في وئام واحترام متبادل. وتضرب محاولات تحويل الاختلافات الدينية إلى مواجهات متوترة بجذورها في المصالح الخاصة لبعض البلدان التي تحاول التغطية على سعيها لاكتساب القوة باستخدام الشعارات الدينية. وترى إيران ضرورة حماية السلامة الإقليمية للدول والحفاظ على الحدود الوطنية وتعزيز حق الشعوب في تقرير مصيرها والتمسك بمبدأ الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها. ونكرر أيضاً تأكيد ضرورة استخدام الدبلوماسية في تسوية النزاعات.

بالرغم من الصعوبات التي نواجهها اليوم، لدي أمل في الغد. ولا يساورني أي شك في أنه يمكننا أن نسود من خلال الحصافة والحكمة. إن الخبرة المكتسبة من خلال الحوار بين إيران ومجموعة الخمسة زائداً واحداً وثمار خطة العمل الشاملة المشتركة تدل على النجاح الذي يمكننا تحقيقه من

وإذا فعلنا ذلك، فلا شك في أن العلي القدير سيساعد جميع أولئك الذين يسعون من أجل السلام والعدل والاعتدال، وأن الله سيساعد الذين يساعدونه بالدفاع عن سبيله لأن الله هو القوي الجبار.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية إيران الإسلامية على بيانه الذي أدلى به من فوره.

اصطُحِب السيد حسن روحاني، رئيس جمهورية إيران الإسلامية من قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد هيري مارسيل راجاوناريمامبيانينا راکوتواريمانانا، رئيس جمهورية مدغشقر.**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية مدغشقر.

اصطُحِب السيد هيري مارسيل راجاوناريمامبيانينا راکوتواريمانانا، رئيس جمهورية مدغشقر، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد مارسيل راجاوناريمامبيانينا راکوتواريمانانا، رئيس جمهورية مدغشقر، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس راجاوناريمامبيانينا راکوتواريمانانا** (تكلم بالفرنسية): في البداية، بالنيابة عن وفد جمهورية مدغشقر الذي أفوده، أود أن أهنيئ السيد بيتر طومسون على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين، وأن أتمنى له كل النجاح في ترؤسه أعمال الجمعية العامة خلال الدورة الحالية. وفي الوقت نفسه، نود أن نعرب عن خالص التقدير لسلفه.

إن مدغشقر بتقديمها مع ٢١ بلداً آخر تقارير استعراض وطنية طوعية في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

بلايين الدولارات من الأصول التي تخص الشعب الإيراني. وهذه التجربة تثبت أن جماعات الضغط الصهيونية يمكن أن تذهب إلى حد إقناع كونغرس الولايات المتحدة بسن تشريعات لا يمكن الدفاع عنها تجبر أعلى مؤسسة قضائية أمريكية على انتهاك القواعد الآمرة للقانون الدولي.

بعون الله، وبثبات الشعب الإيراني وزيادة مشاركة شركاء إيران من مختلف المناطق في جميع أرجاء العالم، بعد ثمانية أشهر فقط من رفع الجزاءات القاسية المتصلة بالأسلحة النووية ضد بلدي، أخذ اقتصاد إيران يُظهر تحسناً واضحاً، بوصفه من أكثر وجهات الاستثمار آماناً وإدراكاً للربح في منطقتنا. من الجدير بالذكر أن معدل النمو الاقتصادي في إيران تجاوز نسبة ٤ في المائة في ربيع عام ٢٠١٦، انخفض معدل التضخم إلى أرقام أحادية، واقتربت إيران من مستويات إنتاج النفط والصادرات قبل فرض الجزاءات. وإجمالاً، نشهد المزيد من التنمية في القطاعات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية في البلد.

إن إيران أحد البلدان النادرة المنتجة للنفط التي قد تكون قادرة على التعويض عن الأثر الصادم للهبوط الحاد في أسعار النفط في عام ٢٠١٤. وبغية اجتذاب الاستثمار، نعتزم تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاتساق من خلال الإصلاحات الاقتصادية والمالية والانضباط المالي مع الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة. ومن المقرر زيادة النمو الاقتصادي إلى حوالي ٥ في المائة بحلول نهاية عام ٢٠١٦. واستناداً إلى جميع التنبؤات المحلية والدولية، تتمتع إيران حالياً بواحد من أعلى معدلات النمو في ما بين البلدان المنتجة للنفط.

في الختام، أود أن أقول بوضوح بأنه يخالجي إيمان عميق بأنه على الرغم من النكسات، سيسود الاعتدال على التطرف، وسيبتصر السلام على العنف، وسيغلب التنوير على الجهل، وأخيراً سوف تقهر العدالة الظلم. وما يهم في الأمر أننا نوجه معتقداتنا وآمالنا وجهودنا نحو تحقيق السلام والعدالة.

ضعفا فيه. وعلاوة على ذلك، التزمت الحكومة بزيادة شمول السكان بالتحصين في مدغشقر من خلال قانون التطعيم. وفي السنوات الأخيرة، بُذلت جهود أخرى بالاشتراك مع الأمم المتحدة لتتصل بالصحة، لا سيما في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي قطاع التعليم، تمكنا من البدء بتعيين وتدريب عشرات الآلاف من المعلمين سعيا منا إلى زيادة معدل الالتحاق بالمدارس، ومساعدة المنقطعين عن الدراسة على العودة إلى مقاعد الدراسة وتحسين نوعية التدريس.

إن الشباب والنساء والفتيات حجر الزاوية في جميع سياساتنا العامة ومبادراتنا الإنمائية.

وسيكون تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة تهيئة الظروف لجعل العالم أكثر استقرارا، بلا طائل إذا لم تمنح الأولوية للشباب. ومن هذه المنصة، أدعو جميع البلدان إلى عقد العزم الجماعي على مساعدة بعضها البعض، من أجل دعم السياسات الإنمائية للشباب. فنحن بحاجة إلى إيجاد وظائف لهم، وتنمية مواهبهم وتحقيق تطلعاتهم المشروعة إلى الإسهام في السلام العالمي وكبح جماح الهجرة.

وتكمن في صميم شواغلنا وتفكيرنا حماية النساء والفتيات وتمكينهن، وكفالة المساواة في الحقوق والمساواة بين الجنسين في صميم في التنمية واحترام حقوق الأطفال والشباب. وسنواصل إصلاح خططنا وسياساتنا الوطنية من أجل تعزيز حصول النساء والرجال على قدم المساواة على الموارد الاقتصادية والخدمات الأساسية. وكان أحد أبرز الإنجازات في حقوق المرأة الملغاشية إصلاح قانون الجنسية لتمكين الأطفال المولودين من أم ملغاشية وأب أجنبي من الحصول على الجنسية الملغاشية عن طريق التحدر من الأم، بصرف النظر عن جنسية الأب. وبالمثل، وتوخيا لشمول الجميع، فإن التصديق على الاتفاقية الدولية بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة سمح لنا بتحسين الحماية المقدمة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة

تؤكد وتقوي الالتزام السياسي الذي تعهدت به حين وقعته في السنة الماضية بالتعبئة العالمية التي أدت إلى اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ وخطة عمل أديس أبابا. إن تلك الأهداف التي نريد لها جميعا أن تكون عالمية لا تنطبق فقط على البلدان النامية أو الفقيرة، بل على جميع البلدان، وأن تكون متكيفة مع الحقائق المحلية والفوارق الإنمائية، لأن وجود عالم مستدام لا يمكن أن يركز على الانتقال الودي للإيكولوجيا في الشمال والتنمية المسؤولة في الجنوب.

إن الآمال التي أطلقت عنانها أهداف التنمية المستدامة هائلة. ومع ذلك، يجب علينا الانتقال من الالتزامات إلى العمل والتنفيذ. وإن التحديات الرئيسية تتمثل في إعادة توزيع الاستثمارات، وتحسين العدالة الاجتماعية وترجمة الالتزامات الدولية إلى استراتيجيات وطنية وعمل سياسي. التنمية البشرية، وحماية البيئة، والاقتصادات التي تشمل الجميع، هي العناصر الثلاثة التي تشكل الهياكل الأساسية لأهداف التنمية المستدامة. إنها تتماشى مع خطتنا الإنمائية الوطنية. وبغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تعزز مدغشقر الحماية الاجتماعية. فقد قمنا هذا العام بوضع وتنفيذ سياسة وطنية في هذا الصدد. على سبيل المثال، نوفر دخلا تكمليا بالنسبة لأفقر الأسر المعيشية لدعم إدماج الأطفال في النظام المدرسي وتحسين التغذية من خلال مطاعم الخدمة الذاتية في المدارس.

بالإضافة إلى الحماية الاجتماعية التي ذكرتها من فوري، نعزز ونجمل قطاعي الصحة والتعليم. فالصحة أمر أساسي بالنسبة لبلدنا بوصفه أفضل طريقة لضمان إنتاجية شعبنا، في المدرسة وفي مكان العمل على السواء. ومن هذا المنطلق، أدخل هذا العام مشروع نظام التغطية الصحية الشاملة كجزء من جهودنا الرامية إلى تحسين نظام الصحة العام لدينا. وستوفر هذه السياسة حلول الرعاية الصحية لشعبنا، ولا سيما أشد الفئات

ومع ذلك، فإننا ندعو إلى التنمية المسؤولة التي تحافظ على البيئة. وفي المقابل، نتوقع تحقيق المساواة في توزيع الموارد من الصندوق الأخضر للمناخ ونقل التكنولوجيات ذات الصلة. ويجب أن نتخلى عن مصادر الطاقة الملوثة والباهظة التكلفة، التي تعرض للخطر البيئة التي نتشاركها.

ويناشد بلدي مرة أخرى تقديم الدعم من المجتمع الدولي والمستثمرين من القطاع الخاص، ولا سيما في قطاع إنتاج الكهرباء وفي تجديد الهياكل الأساسية لتوزيع المياه وتوسيعها. فهذه فرص حقيقية للاستثمار. وفي الواقع، إذا أردنا أن نبث روحاً جديدة في كوكبنا من أجل رفاه سكانه ولمصلحة الأجيال المقبلة، علينا أن نكفل الانتقال بنجاح إلى أنواع جديدة من الطاقة على الصعيدين الوطني والعالمي. ونود أيضاً أن نشجع السياحة الأخلاقية التي تحترم البيئة ونظمتها الإيكولوجية وثقافتنا.

واليوم، أود أن أطلق نداء من أجل نقل المزيد من التكنولوجيا ورأس المال إلى البلدان التي تثبت أن لديها إمكانيات قوية، مثل مدغشقر. وملتزم، من جانبنا، بممارسة الحوكمة الرشيدة والشفافية في سياق شراكة مربحة للجميع. ويشكل كلا الاستثمار الأجنبي المباشر والعموميات الخارجية آليات دعم قيمتين ينبغي أن نوجههما بأفضل طريقة ممكنة ونديرهما بفعالية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذلك السبب سيدعو بلدي شركاءنا والمستثمرين الدوليين إلى مؤتمر باريس للمناخ والمستثمرين الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر المقبل من أجل تعبئة الموارد التي نحتاج إليها لبرنامجنا للتنمية.

وبعد مرور واحد وسبعين عاماً على إنشاء منظمنا، علينا أن نقر بأنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به في عالم نتكيف فيه بسرعة بالغة على البؤس والفقر وطابع الحياة المحفوفة بالمخاطر، وحيث نقبل بغاية السرعة الظلم واستمرار عدم المساواة والتزاعلات والأزمات، بل

في مدغشقر عن طريق تنفيذ السياسات الشاملة التي تحمي مصالحهم وتمكنهم من المشاركة الفعالة في التنمية.

ويسعى الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة للقضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة. ويتمثل طموحنا في تحديث القطاع الزراعي بغية زيادة الإنتاجية وزيادة تطوير الزراعة العضوية. فمن شأن ذلك أن يكفل استقلالية الأغذية والتعجيل بإكمال المشروع الإقليمي للجنة المحيط الهندي لتحويل مدغشقر إلى سلة غذاء المنطقة. وتشكل برامج مكافحة انعدام الأمن الغذائي جزءاً من جهودنا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. إن الكثير من المناطق الجنوبية من البلد واقعة في قبضة الجفاف المزمن، ويعاني السكان الذين يعيشون هناك إلى حد كبير من الانعدام الحاد للأمن الغذائي. ونتيجة لذلك، يجري الاضطلاع بأنشطة مختلفة لدعم الجهود التي تبذلها سلطات مدغشقر في ضوء هذه الحالة الحرجة.

ويدعو الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة إلى حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستدامة استخدامها من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وليس أمراً جديداً الوعي بالحاجة إلى تنويع الجهود لتتجاوز الأنشطة البرية. ونؤيد استراتيجية أفريقيا، التي تهدف إلى إيجاد مزيد من الثروة بتعزيز ازدهار الاقتصاد الأزرق المستدام والأمن والمراعي للبيئة. ومع أخذ هذا الأمر في الاعتبار، وفي سياق لجنة المحيط الهندي، اتخذ قرار بإنشاء المركز الإقليمي لتجميع المعلومات البحرية في مدغشقر لمنع تهديدات مثل القرصنة، الإرهاب والاتجار بأشكاله العديدة ونهب الموارد الطبيعية.

وبالتوقيع على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ في ٢٢ نيسان/أبريل، التصديق عليه لاحقاً، اختارت مدغشقر المشاركة في الحركة العالمية من أجل تغيير العالم، وبالتالي ضمان مستقبل كوكبنا - وهو موطننا الوحيد والفريد. إن مدغشقر أحد البلدان التي تعاني بشكل دائم من الآثار المدمرة لتغير المناخ.



الالتزامات الناشئة عن المبادئ الأساسية للقانون الدولي المتعلقة بسيادة الدول واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وكذلك سائر المبادئ المعترف بها عموماً وقواعد القانون الدولي المعاصر.

فيما يتعلق بمسألتي السلام والأمن، أود أن أؤكد مجدداً امتنان حكومة بلدي للأمم المتحدة ومكتب دعم بناء السلام، الذي وافق على صندوق بناء السلام من أجل مدغشقر في نهاية عام ٢٠١٤. وتتصادف هذه السنة المرحلة التشغيلية من خطة أولويات الصندوق، التي تركز على مشروعين رئيسيين هما: تقديم الدعم لإصلاح القطاع الأمني والحوكمة في مدغشقر.

وفي السنوات العشر الماضية، قام رجل واحد، على وجه الخصوص، برفع شعلة الأمم المتحدة عالياً ودافع عن القيم والمبادئ التي تتشاطرها جميعاً. وإذا أختتم بياني، أود أن أشيد بإشادة مستحقة بعزينا الأمين العام، السيد بان كي - مون، الذي ستنتهي ولايته هذا العام. لقد استحق امتناننا وتقديرنا واحترامنا لالتزامه بالسلام والتنمية في جميع أنحاء العالم، والتزامه الشخصي والطريقة التي يرأس بها هذه المنظمة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية مدغشقر على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد هيري مارسيال راجوناريمايانينا راكوتواريمانانا، رئيس جمهورية مدغشقر، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب تانتي مانو، رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ووزير الخارجية والمهجرة في جمهورية كيريباس**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية كيريباس.

اصطحب السيد تانتي ماماو، رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ووزير الخارجية والمهجرة في جمهورية كيريباس إلى قاعة الجمعية العامة.

والحرب. ومع ذلك، علينا أن نعترف بأن الأمم المتحدة وثقت الإنجازات الرئيسية والتقدم المحرز على مر السنين. ولا نزال على اقتناع راسخ بأن الأمم المتحدة اليوم تجسد ضميراً عالمياً يعترف به النظام الدولي ويحترمه، وتجسد أيضاً إرادة سياسية على الصعيد العالمي. فهي متندى يمكن أن تأتي إليه الدول للترافع عن قضاياها وشرحها لبقية العالم. والأمر الأكثر أهمية هو احترام الالتزامات ومتابعتها، وهو عامل رئيسي لبناء الثقة.

وفي ١٧ حزيران/يونيه في باريس، وبمبادرة من السلطات الفرنسية، استأنفنا المفاوضات بشأن الجزر الملغاشية غلوريوز وخوان دي نوبا، ويوروبو، وباساس دا انديا، وتقع الجزر الثلاث الأخيرة في قناة موزامبيق. وشعرت مدغشقر بالسرور من المبادرة، التي نرى أنها تتماشى مع تنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وجاء في الفقرة ٣ من القرار ٩١/٣٤، الصادر في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩، أن الجمعية العامة

”تدعو حكومة فرنسا إلى بدء مفاوضات بدون مزيد من التأخير مع حكومة مدغشقر لإعادة إدماج الجزر المذكورة أعلاه، التي فصلت بشكل تعسفي عن مدغشقر.“

ويكمل القرار ١٢٣/٣٥، الصادر في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠، قرار عام ١٩٧٩ إذ أنه

”يدعو حكومة فرنسا إلى أن تشرع مع حكومة مدغشقر، على سبيل الاستعجال، في المفاوضات المنصوص عليها في القرار ٩١/٣٤، بهدف تسوية المسألة وفقاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة (القرار ١٢٣/٣٥، الفقرة ٤).“

وتأمل مدغشقر أن تجري المناقشات، التي بوشرت، في ظل الاحترام الكامل لأحكام إعلان مانيلا بشأن تسوية المنازعات الدولية، المنصوص عليها في القرار ١٠/٣٧، المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢. ويؤكد القرار، في جملة أمور،



وأنا فخور جدا للقول بأن السيد بان كي - مون هو أول أمين عام على الإطلاق يزور بلدي وهذا الجزء من العالم في المحيط الهادئ، على مدى الـ ٧١ عاما من وجود هذه الهيئة العالمية الرئيسية. وهذه فرصة نادرة جدا، وأود شخصيا أن أشكر السيد بان كي - مون وأن أشيد به لقيامه بتلك المبادرة الجريئة. ويجدوني أمل صادق في أن تكون الزيارة المقبلة لأمينا العام إلى بلدي ومنطقة المحيط الهادئ قريبة، وليست بعد ٦٠ أو ٧٠ عاما من الآن. وسيكون هذا الجزء من التحول الذي نتوقعه من أسرتنا: الأمم المتحدة.

أود، في هذا الصدد، أن أنوه، مع خالص الامتنان، بالقيادة الممتازة للأمين العام، بان كي - مون وأن أشكره وأشيد به. أنا أشكره وأشيد به لكونه نصير مثابر للذين لا صوت لهم. وأشكره وأشيد به لغرسه نبتة ثقافة شمول الجميع التي تكفل لأسرتنا: الأمم المتحدة ألا يتخلف أحد عن الركب، ولتأكيده ذلك. والإرث الذي ستركه مكرس في خطة التنمية المستدامة الجديدة وفي اتفاق باريس، حفازين على الاهتمام العالمي والإجراءات المتعلقة بتغير المناخ.

وبالنيابة عن شعب كيريباس وحكومتها، أتني لأمينا العام كل التوفيق إذ ينهي مدة ولايته كرب لأسرتنا العالمية هذا، ويتصدى للتحدي التالي في خدمته الدؤوبة للبشرية.

إننا نجتمع في وقت حرج جدا من تاريخنا. إن التحديات التي تواجهنا ونحن نجتمع في هذه الدورة ربما كانت أكثر مما كانت عندما التقينا قبل عام. ونلاحظ مع بالغ القلق تزايد التحديات الأمنية التي تواجه أسرتنا العالمية، من الصراعات حول العالم، وآفة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والحرب والتجارب النووية والتحركات الجماعية للاجئين والمهاجرين، إلى القاتل الصامت وغير المرئي الذي غالبا لا يبلغ عن، الأمراض غير المعدية، وصحة محيطاتنا وغيرها من التحديات وحالات عدم اليقين المصحوب بعضها بتحديات إضافية ولكنها تهدد

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد تانيتي ماماو، رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ووزير الخارجية والمجرة في جمهورية كيريباس، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس ماماو** (تكلم بالإنكليزية): يسرني جدا أن أحاطب، لأول مرة، أسرتنا العالمية هذه في دورتها الحادية والسبعين، بالنيابة عن حكومة وشعب كيريباس.

وأشارك المتكلمين السابقين في تهنئة الرئيس بيتر تومسون على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين. وأشعر بالفخر الشديد أن نرى أرى أخاً من أحد بلدان المحيط الهادئ يقود هذه الهيئة خلال هذه الفترة الحرجة من التحول. ولدي كل الثقة بأنه سيتمكن من توجيهنا خلال هذه الأوقات الصعبة بقيادته المقتدرة وحكمته النابعة من كونه ينتمي لأحد بلدان المحيط الهادئ. ونؤكد له دعمنا وتعاوننا الكاملين.

وأود أيضا أن أنضم إلى زملائي لكي أنوه مع التقدير بالقيادة الجديرة بالثناء لسلفه، السيد مويتر ليكتوفت، ممثل الدانمرك، في توجيه عملنا خلال الدورة السبعين وفي تيسير تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠).

وهذه فترة انتقالية بالنسبة لنا جميعا. ويسعدني جدا أن تتزامن مناقشة العامة الأولى مع تولي أحد أبناء منطقة المحيط الهادئ رئاسة الجمعية العامة. ومع ذلك، فأنا حزين للغاية لأنها ستكون المناقشة العامة الأخيرة لأمينا العام المحبوب. لقد لاحظت وقرأت عن الجهود الدؤوبة التي بذلها هذا الأمين العام لصالح لبشرية، والتزامه الشخصي الثابت وشغفه بتركيز الاهتمام العالمي على الفئات الأكثر ضعفا، ولا سيما الدول الصغيرة والبلدان الجزرية المنخفضة وكذلك المجتمعات المحلية التي تقف في الخط الأمامي إزاء العديد من التحديات الرئيسية التي تواجهنا اليوم كأسرة عالمية.

عيشهم وتراثهم ومصادر مياههم البالغة الأهمية. ويجب أن أقول إن تزايد تواتر وشدة هذه الأحداث قد أدى إلى تفاقم الآثار المفجعة على شعبنا.

واستلزم الأمر إجلاء سكان قرى بأكملها في بعض أنحاء البلد بسبب شدة التحات الساحلي والفيضانات. وجرى تدمير المحاصيل الغذائية. ويزداد بشكل مطرد تلوث عيون مياهنا العذبة، التي تشكل المصدر الرئيسي لمياه الشرب لدينا، وذلك جراء زحف مياه البحر. وبينما ندخل فترة النينيا، في ظل تنبؤات بتعرض بلدنا لنوبات جفاف، تشكل ندرة المياه بالفعل مشكلة لشعبنا في كل من المناطق الحضرية والريفية، مما يمكن أن يؤدي إلى مخاطر أخرى قد تتعرض لها مرافق الصرف الصحي والصحة والتعليم، على سبيل المثال. إن كيريباس ترصد الحالة عن كثب، وتنتظر بجدية في الخيارات الفورية لضمان بقاء شعبنا.

وندعو على وجه الاستعجال أسرة الأمم المتحدة التي ننتمي لها وأعضاءها إلى تقديم المساعدة لنا، ونطلب منهم الحذب علينا ومساعدتنا، في أقرب وقت ممكن، على التصدي لهذه المشكلة التي تلوح في الأفق وتهدد حياتنا. وهذه مسألة لا يمكن أن تنتظر عملية التصديق على اتفاق باريس. لقد حثت إلى هنا مباشرة من اجتماع عقده برلماننا بسبب الاحتجاجات المستمرة لأبناء شعبنا، ولا سيما الأجيال الشابة، على زيادة حدة آثار تغير المناخ. إنهم يطالبون باتخاذ إجراءات سريعة في الوقت الحالي دون ممانعة.

لقد منح اعتماد اتفاق باريس بشأن تغير المناخ في العام الماضي البشرية شعورا بالأمل، وجسد توافق الآراء العالمي بشأن حدوث تغير المناخ وضرورة إيجاد حل للمشكلة في أقرب وقت ممكن. وهو يشكل خطوة أولى كبيرة في الإجراءات العالمية الرامية للتصدي لتغير المناخ. ويتمثل التحدي المقبل في ضمان دخول الاتفاق حيز النفاذ في وقت مبكر. وفي هذا الصدد، يسرني أن أقول إنني شُرفت بالأمس، عقب توقيع اتفاق باريس في

وجودي حقيقي مثل تغير المناخ. وهذه ما زالت تقوض جهودنا، كأسرة عالمية، من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

أود أيضا أن أضيف أن الدورة الجديدة تتيح فرصة عظيمة لنا جميعا، تتمثل في إعادة تأكيد وتحديد التزامنا تجاه شعوبنا وكوكبنا. وهذه فرصة لتحقيق السلام والرخاء للجميع من خلال إقامة شراكات حقيقية وتعزيز جهودنا ومواردنا من أجل التصدي للتحديات التي نواجهها وتحقيق رؤيتنا المتعلقة بإيجاد عالم شامل للجميع. وبصفتنا قادة، فتلك هي فرصتنا للوفاء بالتزاماتنا. ولدينا مسؤولية أخلاقية للقيام بذلك، ويجب علينا القيام بذلك فوراً.

إن موضوع هذه الدورة "أهداف التنمية المستدامة: قوة دفع عالمية لتغيير عالمنا" هو موضوع ملائم ومناسب من حيث التوقيت. وإذا أردنا التصدي للتحديات التي نواجهها واغتنام الفرص المتاحة لنا، يجب أن نغير طريقة تفكيرنا ومسارنا وأساليبنا. ويجب أن نقوم بذلك معا.

ويشكل تغير المناخ تحديا عالميا يتطلب تحولا عالميا. ولا يسعنا ببساطة الاستمرار في الاضطلاع بأعمالنا كالمعتاد. إن مستقبل الأكثر ضعفا منا، مثل بلدي وشعبي، على المحك. ونحن بحاجة إلى تغييرات كبيرة في العقلية العالمية وفي مسارات التنمية العالمية وأساليب عملنا. ويجب أن نقوم بذلك إذا أردنا تأمين مستقبل شعب بلدي ومستقبل أولئك الذين يشاطروننا نفس المصير، وضمان ألا نتخلف عن الركب.

يأتي بلدي في كل عام إلى هذا التجمع الأسري ولا يكف عن ترديد نداءات لطلب المساعدة لوقف زخم الاحترار العالمي ومساعدة بلدان مثل بلدي على التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ. ومن المحزن أن نرى أبناء شعبنا يواصلون مكافحة الهجمة الشرسة لارتفاع مستوى سطح البحر وهبوب العواصف والكوارث مثل إعصار بام وإعصار وينستون وآثارها على منازلهم وأراضيهم الزراعية وسبل

لقد افتتح الرئيس دورة الجمعية هذه وبجانبه أحفاده. وكانت تلك لحظة مؤثرة وهامة، ذكرتنا جميعا بأهم ما لدينا، أطفالنا وأطفالهم. وفي بيانه الافتتاحي، قال بحق إن ذلك هو النداء الذي يجب علينا إطلاقه، لأننا إذا لم نقم بذلك، فسنخزل أحفادنا. وكزعيم وكجد، فإنني ملتزم تماما بخدمة جميع الأبناء والأحفاد في أسرنا العالمية والعمل لصالحهم.

ولم يتم تحديد الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة من فراغ. فقد تجسد على مر السنين بشكل أو بآخر في خططنا الإنمائية. ولذلك، يتعين علينا توجيه المساعدات الخاصة بالتنفيذ للصعيد الوطني، بما في ذلك توفير المزيد من الموارد وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا. ويمكن لمساعدتنا على ذلك الصعيد إحداث فرق كبير في تحسين حياة شعوبنا، لا سيما على مستوى القاعدة الشعبية.

وإذا واصلنا التنافس على الموارد داخل وكالاتنا المتعددة الأطراف، فإن ذلك سيشكل تحديا بالنسبة لنا. وفي ذلك الصدد، أود أن أنوه مع التقدير العميق بالمساعدة المستمرة التي يقدمها شركاؤنا في التنمية لجهودنا من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ولكن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ سيتطلب القيام بأكثر من ذلك بكثير. وتستدعي هذه الحملة العالمية لتغيير عالمنا إسهامنا جميعا.

وهي تتطلب جهدا عالميا.

إن من دواعي القلق أن نلاحظ أن أسرنا الدولية كثيرا ما تجاهلت لسنوات، بل لعقود، الدعم والدور الفعال لأولئك الذين أسهموا في تنفيذ أهدافنا للتنمية المستدامة. وكما يذكر بعضنا، فقد كانت تايوان بمثابة شريك هام وساهمت إلى حد كبير في تحقيق أهداف أسرنا العالمية. ويجب الإقرار بهذا وينبغي تشجيع تايوان على زيادة مشاركتها المجدية في العمليات الدولية. إننا بحاجة إلى أن يشمل تحولنا العالمي أولئك الذين يمكن أن يسهموا في التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة.

نيسان/أبريل، بإيداع صك تصديق بلدي خلال الاجتماع الرفيع المستوى من أجل بدء نفاذ الاتفاق. وإننا ملتزمون تماما بالاتفاق وجميع التعهدات المتصلة بالمناخ التي تهدف إلى ضمان معالجة مجتمعنا العالمي للأسباب الجذرية لتغير المناخ والآثار المترتبة عنه.

ويجب أن نتوقف معاناة شعبنا الآن. ولن يساعدنا اتفاق باريس فحسب على التصدي لتحدياتنا كجزيرة مرجانية منخفضة، توجد بالفعل على الخطوط الأمامية؛ بل يمكن أن ينقذ دولا أخرى في طريقها للمزيد من الضعف لينتهي بها الحال لتصبح على الخطوط الأمامية في المستقبل. وأنتى على أشقائنا الكبار في الأسرة العالمية، لا سيما الصين والولايات المتحدة، على التزامهم بهذه العملية. وأحث بقية أسرة الأمم المتحدة على الانضمام إليهم والمساعدة في إنقاذ أولئك الذين يحتاجون للدعم الفوري واتخاذ إجراءات لتحقيق ذلك. وهذه فرصة لنا كقادة للضغط من أجل التعجيل ببدء نفاذ اتفاق باريس وتحويل عالمنا من أجل جيلنا، والأهم من ذلك، من أجل الأجيال المقبلة.

وهذه فرصة لنا لرعاية بعضنا بعضا. ويجب علينا أن نقوم بذلك معا كأسرة. فهناك خطر هائل من أن تتخلف عن الركب دول جزرية منخفضة مثل بلدي، على غرار توفالو، جزر مارشال، توكيلاو، تونغا، ملديف وعدد آخر لا يحصى من الجزر التي تعيش شعوبها في مناطق ساحلية معرضة للجفاف والتصحر والفيضانات والأعاصير المدارية.

ولا تزال التحديات العالمية التي تواجه شعبنا، ولا سيما أكثر الفئات ضعفا، تختبر إنسانيتنا ومشاعر الحب والرحمة لدينا، وهي مكونات قوية لتحقيق تحول عالمي يمكن أن يؤدي إلى المستقبل الذي نصبو إليه جميعا. وإذا فشلنا في تحقيق هذا التحول، فإننا سنخزل الناس الذين يتطلعون إلينا للقيادة لتحسين نوعية حياتهم وتأمين مستقبلهم ومستقبل أبنائهم وأحفادهم.

الغنية والفقيرة، الأكثر ضعفا والأقل ضعفا. ولذا، ينبغي أن يبنض قلب الأمم المتحدة بحب الجميع، وليس الأقلية فحسب. لقد كان لي عظيم الشرف والتكريم في هذا الصباح أن أشارك "اتحاد السلام والحب في العالم" في قرع جرس للحب والسلام في العالم مع دعاء خاص من أجل كيريباس. وهذا تذكير للعالم، ولا سيما لنا جميعا كقادة، بدورنا الأساسي كصانعي سلام.

يجري تذكيرنا في كل يوم بذات الغرض المتوخى من إنشاء منظومة الأمم المتحدة هذه - وهو تعزيز وصور السلام والأمن بجميع أشكالهما. إنه تحد رئيسي، غير أنه تحد أعتقد أنه يمكننا التغلب عليه إذا بدأنا العمل معا كمنظومة أمم متحدة حقيقية بحب ورعاية وعطف وتفاهم واحترام وتسامح. إن هذا تحول عالمي حقا يمكن أن يساعد منظومة الأمم المتحدة في خدمة أعضائها وتقديم الحلول والنتائج.

إننا مدعوون إلى التصدي للتحدي الذي يواجه هذا التجمع لمنظومة الأمم المتحدة وإلى أن نتساءل عما إذا كان قادرين على تحويل أنفسنا وإحداث تغيير باسم الحب - وهو كلمة بسيطة تتكون من حرفين غير أنها قوية وشاملة، يتردد صداها في أركان المعمورة الأربعة. وإذ نتأمل هذا السؤال، أود أن أختتم كلمتي بمشاركة كتم قصيدة تمثل أملنا وهويتنا - وهي هوية سنكافح لإنقاذها ما أمكننا ذلك. إننا بحاجة إلى المساعدة في هذه المعركة حتى لا يتخلف أحد من هذه الأسرة العالمية عن الركب أو يفقد هويته أو هويته. عنوان القصيدة هو "فرقاطي"

"مرتديا معطفك الطويل ذي اللونين، الأسود ظاهرا والأبيض باطنا. يا شوكي الذيل، أنت محبوبي في الشمال.

وبأجنحتك الطويلة الرشيقة، أنت ملهمي في الوسط.

وبتحليقك سريعا فوق مياه المحيط الشاسع العميق، أنت ملاذي في الجنوب.

وأعتقد اعتقادا راسخا بأن التحول العالمي الفعال يجب أن يبدأ بممارسة القيادة على المستوى الفردي والمجتمعي والحكومي والوطني. وتتمثل المبادئ التوجيهية الأساسية لحكومتنا في الحكم الرشيد والشفافية والمساءلة، وذلك منذ أن تولينا مهام الحكم قبل أكثر من ستة أشهر. وهي تشكل الأساس للهدف الرئيسي لسياستنا المتمثل في خدمة شعبنا والوفاء بمتطلباته بوصفنا قادة مسؤولين.

وإنني فخور جدا بأن أقول إننا أنشأنا لجنة مختارة لمكافحة الفساد في أول جلسة للبرلمان. وقدمت الحكومة، في الأسبوع الماضي، مشروع قانون إلى البرلمان بشأن مدونة قواعد سلوك للقادة. وعلاوة على ذلك، أقر البرلمان تعديلا دستوريا، خلال الأسبوع نفسه، أنشأ بموجبه وزارة جديدة للعدل. ومن شأن هذا أن يؤدي إلى تعزيز نظامنا القضائي ورفع مستويات الشفافية والمساءلة. ونحن نؤمن بإيماننا راسخا بأننا كحكومة، يمكننا تحويل بلدنا إلى الأفضل إذا استندت أعمالنا كقادة إلى مبادئ قوية تتمثل في الحكم الرشيد والشفافية والمساءلة. فمن شأن هذا أن يعزز ثقة أبناء شعبنا بممثلهم واطمئنانهم إليهم.

وإذا كنا جادين ومخلصين في إحداث التحول الحقيقي الذي نتكلم عنه، فإنني أتحدا جميعنا - كقادة وممثلين لشعبنا - أن نسأل أنفسنا هذا السؤال الأساسي: ما هي أكبر قيمة وهدية يتعين علينا أن نقدمها والتي يمكن أن تكسر الحواجز بين شعوبنا ومجتمعاتنا ودولنا وأسرتنا الدولية وتحول عالمنا حقا؟ الإجابة بسيطة كما أن القاسم المشترك واضح المعالم: إننا قلوبنا وحبنا. وهذا عنصر مفتقد في وصفتنا لتحقيق السلام والأمن العالميين. إن التحدي الأكبر الذي يواجهنا هنا في الأمم المتحدة هو أننا لا نتبادل مشاعر العطف والحب. والحقيقة أن ما فعلناه، على مدى السنوات الـ ٧٠ الماضية، هو الاقتتال الأسري.

إنني أؤمن بإيماننا راسخا بأن قلب منظومة أممنا المتحدة هو قلب جميع الدول، الكبيرة منها والصغيرة، الساحلية وغير الساحلية،

اصطحب السيد باتريس أتاناز غيوم تالون، رئيس جمهورية بنن، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد باتريس أتاناز غيوم تالون، رئيس جمهورية بنن، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس تالون** (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتهنئة السيد بيتر طومسون على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين. كما أود أن أشيد بسلفه، السيد مونغس ليكيتوفت، على العمل الممتاز الذي اضطلع به أثناء رئاسته. وأود على وجه الخصوص، أن أشكر وأهنئ الأمين العام بان كي - مون على جهوده وعمله لأجل تحقيق الاستقرار والسلام والأمن والتنمية في جميع أنحاء العالم.

وترحب بنن ترحيباً حاراً بموضوع دورة هذه السنة بعنوان "أهداف التنمية المستدامة: قوة دفع عالمية لتغيير عالمنا" نظراً لأنه يستجيب للشواغل الراهنة بصورة مناسبة. وما برح العالم قادراً على التعبئة والتنظيم الذاتيين عند مواجهة التحديات الصعبة أو التهديدات العالمية. وقد دفعنا تحدي تغير المناخ إلى توحيد صفوفنا واتخاذ القرار بحشد موارد كبيرة في مواجهته.

ولا ريب أن عالم اليوم المفتوح هذا سيعاني أكثر من ذي قبل من عواقب الفقر - وخاصة من تحركات الهجرة المزعزعة للاستقرار والتي لا يمكن السيطرة عليها - إن لم نفعل شيئاً إزاءها. وقد أصبح الفقر الشامل تهديداً رئيسياً للبشرية الآن. وأصبح من الملح وضع برنامج عالمي للقضاء على الفقر الشامل، بنفس التصميم الذي دفعنا إلى عقد الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وما دام الأمر كذلك، فإنني أدعو من هذه المنصة معظم البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات التي تمول

وبصوتك المطلق الأشبه بالصفير، أنت أغنيتي وإكليل زهري في كل مكان.

على راية زرقاء وبيضاء وصفراء وحمراء، أنت ترتفع فوق الأمواج وأشعة الشمس.

والآن، أنت تصارع العواصف والرياح الغربية بحثاً عن الطعام والعش.

ولكنك أبداً لن تغادر في عجالة أو تطير بعيداً، لأنك محور ارتكاز الكون.

ارتفع فرقاطي بجرأة وقوة، ارتفع فوق مخاطر المد والجزر الآتية من الشرق وحلق مقداماً وفخوراً فوق تيارات الرياح، لأنك ستظل مصدر تحولي كما كنت دوماً.

فخور أنا أن أكون كيرياتيا - فرقاطي، حريتي، هويتي".

في الختام، أعبر للجميع في هذه القاعة عن مشاعر الحنان والحب والآن أختتم بتنمياتنا التقليدية لكم بالصحة والسلام والرخاء: "Te Mauri, Te Raoi ao Te Tabomoa".

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أشكر الرئيس ورئيس الحكومة ووزير الخارجية والهجرة في جمهورية كيريباس على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد تانتي ماماو، رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ووزير الخارجية والهجرة في جمهورية كيريباس، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد باتريس أتاناز غيوم تالون، رئيس جمهورية بنن**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية بنن.



اصطحب السيد باتريس أثنانز غيوم تالون، رئيس جمهورية بنن، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد الحسن واتارا، رئيس جمهورية كوت ديفوار**

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يُلقيه رئيس جمهورية كوت ديفوار.

اصطحب السيد الحسن واتارا، رئيس جمهورية كوت ديفوار، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد الحسن واتارا، رئيس جمهورية كوت ديفوار، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس واتارا (تكلم بالفرنسية):** تتعقد دورتنا هذه في ظروف اقتصادية واجتماعية قائمة من شأنها أن تبطئ تقدمنا الجماعي في مكافحة الفقر والحد من التفاوتات وتنفيذ البرامج الإنمائية. وعلى الرغم من هذه الظروف الاستثنائية، فإنه يجب علينا أن نواصل السعي الدؤوب لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ خلال السنوات الـ ١٥ المقبلة.

ويجب علينا أن نحرز الفوز في المعركة ضد الفقر المدقع والمعاناة لتجنيب البشرية من العواقب المأساوية المحتملة للفشل في تحقيق التنمية. ولذلك السبب، أدعو البلدان المتقدمة النمو إلى الوفاء بجميع التزاماتها للبلدان النامية في سياق أهداف التنمية المستدامة وتمويل التنمية. وأود هنا أن أذكر الجمعية العامة بالتعهدات المعلنة في تموز/يوليه ٢٠١٥ في أديس أبابا في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، علاوة على تلك المقدمة فيما يتعلق بالهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة، إلى جانب الأدوات المحددة مثل الصندوق الأخضر للمناخ.

التنمية إلى العمل الجماعي القوي بهدف القضاء على الفقر الذي يؤدي إلى تمهيش غالبية البلدان الأفريقية على نحو خطير.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد الحسين (موريتانيا).

ولدى المجتمع الدولي القدرة على القيام بذلك، كما تجلّى مؤخرًا في الحيلولة دون انهيار اليونان وأوكرانيا. ولا يسبب ذلك الجهد الدمار للبلدان أو المؤسسات التي حشدت طاقتها لعملية الإنقاذ تلك. ولكي يتم القضاء على الفقر والتخلف في أفريقيا بكفاءة وعلى وجه الاستعجال، فإن هناك حاجة للإرادة نفسها - وليس بالضرورة إلى المزيد من الموارد - وبطبيعة الحال، فإن من الضروري أن تتحمل البلدان الأفريقية نصيبها من المسؤولية ببذل المزيد من الجهد لتحقيق الاستقرار السياسي لأجل الحكم الرشيد قبل كل شيء.

وبلدي بنن ملتزم بهذا النهج، وقد شرع بالفعل في إجراء الإصلاحات السياسية والإدارية اللازمة، فضلًا عن الحكم الرشيد. وبإمكان المرء أن يضيف إلى هذا نصف قرن تقريبًا من الاستقرار السياسي وديمقراطية ناضجة. وثمّن جميع هذه العناصر بنن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، شريطة أن يتلقى بلدنا ما يحتاج إليه من دعم كاف.

وأود أن أشير إلى أن بلدي ملتزم بالإسهام بنشاط في تنفيذ القرارات المتعلقة بتغير المناخ التي أُعتمدت خلال مؤتمر باريس. وأنوه إلى أن بنن قد وقّعت بالفعل على اتفاق باريس في حين ما تزال عملية التصديق عليه جارية. وختامًا، أود أن أكرر أن بنن ما تزال ملتزمة في إطار المجتمع الدولي بتحويل العالم لأجل تحقيق الرفاه المشترك.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية بنن على البيان الذي أدلى به للتو.



وعلى العالم أن يحشد جهوده ضد الإرهاب ومكافحته بكل عزم وتصميم قبل أن يلحق ببلداننا ومجتمعاتنا أضراراً وصدّامات لا سبيل لإصلاحها. وأود أن أحيي هنا كل ضحايا الإرهاب وأبدي تعاطفي مع جميع الأسر التي فقدت أحباء لها على مستوى العالم أجمع بسبب تلك الأعمال الوحشية. وبلدي، شأنه شأن الكثير من البلدان من قبل، شهد مشاهد لا تحتمل بعد الهجوم الجبان في غراند باسام، الأمر الذي يذكرنا مرة أخرى، كما لو كنا في حاجة إلى ما يذكرنا، بأنه ما من بلد اليوم في مأمن من هجوم إرهابي. وما من بلد يمكنه القضاء على تلك الآفة وحده. لذلك، كان على الأمم المتحدة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، تنسيق الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب.

وما لم يبذل جهد جماعي لتحمل تكاليف الأمن للجميع، فإن بلداننا النامية ستستثمر في أمنها القومي الموارد التي كان يمكن أن تنفقها على البرامج الاجتماعية ذات الأولوية للغد، لولا ذلك. ونحن ندرك العواقب الوخيمة التي ستنتج عن ذلك، بالنظر إلى شبابنا من السكان. والمناخ الأمني المتدهور في الكثير من البلدان أدى إلى ارتفاع مفاجئ في تدفقات المهاجرين المستعدين لتحدي كل مخاطر عبور البحر المتوسط أو رحلة عبر منطقة البلقان للوصول إلى أوروبا على وجه الخصوص. الخوف والانزعاج ليس بالرد المناسب للوصول هؤلاء المهاجرين.

يجب على البلدان المضيئة والمجتمع الدولي برمته إظهار التضامن واتخاذ المبادرات التي تعالج الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة. وعلى بلدان المنشأ أن تبذل المزيد من الجهد لتحسين الأحوال المعيشية وتهيئة مناخ من السلم والأمن لمواطنيها. وحكومة بلادي ترحب بالتقدم المحرز في الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين، الذي عقد هنا في مقر الأمم المتحدة في أوائل الأسبوع الحالي. ولكن علينا أن نبذل المزيد وأن نبلى بلاء أفضل.

وأرحب باختيار موضوع هذه الدورة، الذي يذكرنا بضرورة تسريع وتيرة التغيير في مجتمعاتنا وتوفير المزيد من الفرص والوسائل للسكان الأكثر ضعفاً. ويجب علينا بالتالي، بناء اقتصادات منتجة إذا أردنا تنفيذ خريطة طريق أهداف التنمية المستدامة. ويجب أن تراعي تطلعاتنا الحقيقية إلى التنمية المستدامة البيئية أيضاً، بالإضافة إلى عزمنا على مكافحة الاحترار العالمي. فقد مهدنا السبيل في باريس، ويجب علينا جميعاً أن ننفذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ والوفاء بالتزاماتنا.

ويواصل بلدي تنفيذ اتفاق باريس. ويتسق هذا الاتفاق مع دستور بلدنا، وتعترم حكومي إيداع صكوك تصديقها عليه قبل نهاية العام. ونعترم أيضاً حشد الوسائل اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بواسطة برنامج التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ ومنظورات كوت ديفوار لعام ٢٠٤٠. وقد مكّنتنا الحالة الاقتصادية الإيجابية في بلدنا سلفاً من تحسين جميع المؤشرات الاجتماعية والشروع في عملية شاملة للحد من الفقر وإعادة توزيع ثمار النمو الاقتصادي.

وسيتمتع شعبنا بكل تلك الإنجازات بالكامل على المدى الطويل.

إن استمرار كثير من النزاعات يظل مصدر قلق حقيقي لبلدي. ولا بد لمنظمتنا، ولا سيما مجلس الأمن والأطراف الرئيسية المعنية، أن تتفوق على نفسها باستخدام كل وسيلة ممكنة لوضع حد لمعاناة الشعوب في سوريا والشرق الأوسط وجنوب السودان ومالي، ونذكر النزاعات في تلك البلدان على سبيل المثال وليس الحصر. ولكن حتى لو كان المجلس يعبر عن تطلعاتنا، لا يستطيع المجلس تسوية النزاعات في عصرنا على نحو فعال بتكوينه الحالي وأساليب عمله الحالية. ويدعو بلدي جميع الدول الأعضاء إلى العمل وإجراء إصلاح شامل وعادل لمجلس الأمن من شأنه زيادة تعزيز شرعيته في نظر العالم، والأجيال الشابة بالأخص.

خلال بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، على التوالي. ومن هذا المنطلق، وفي إطار بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، عملت كوت ديفوار جنباً إلى جنب مع الأشقاء في مالي من خلال سرية نقل في الفترة بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٥، ونحن مستعدون لنشر سرية حماية من ١٥٠ فرداً تقريباً بحلول نهاية العام.

وقبل أن أختتم بياني، لا يفوتني أن أعرب، نيابة عن شعب وحكومة كوت ديفوار وبالأسالة عن نفسي، عن ثناء مستحق مع الامتنان العميق للأمين العام، صديقي السيد بان كي - مون، لإسهامه الاستثنائي من أجل السلام في العالم وفي بلدنا. ونثني على قيادته وأسلوب إدارته الحكيمة لمنظمتنا خلال السنوات الماضية والتزامه المستمر بالسلام والأمن والتنمية في العالم. وبانتهاء فترة ولايته في خدمة منظمتنا، نتمنى له التوفيق في مساعيه في المستقبل.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية كوت ديفوار على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد الحسن واثارا، رئيس جمهورية كوت ديفوار من من قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين**

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس دولة فلسطين.

اصطحب السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، إلى قاعة الجمعية العامة.

ودولة كوت ديفوار ماضية في تطوير وتحديث مؤسساتها. واقتصاد كوت ديفوار يواصل النمو بمعدل سنوي بلغ حوالي ٩ في المائة في المتوسط. ويسمح لنا ذلك بمواصلة جهودنا لإرساء البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة لتحسين رفاه شعبنا. وكوت ديفوار دولة مسالمة. والانتخابات الرئاسية الناجحة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ كرست عودة السلام والاستقرار. وفي الأشهر المقبلة، سيُدعى الشعب الإيفواري لتجديد ولاية أعضاء البرلمان والتصويت على مشروع الدستور الجديد، وذلك تمشياً مع رغبتنا في إقامة دولة حديثة.

وفي ضوء التقدم المرضي المحرز في السنوات الأخيرة، ألقى مجلس الأمن في نيسان/أبريل نظام الجزاءات المفروض على كوت ديفوار في عام ٢٠٠٤. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، تنهي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ولايتها وتغادر البلاد نهائياً بعد ١٢ عاماً من التواجد المستمر. ونحن فخورون بتلك التطورات بشكل خاص. فعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تدخل تاريخ عمليات حفظ السلام كقصة نجاح حقيقية. وأغتنم هذه الفرصة لأكرر امتناننا للأمم المتحدة وكل البلدان التي وفرت القوات لهذه العملية.

وفي ضوء ذلك التقدم المشهود، قرر بلدي ترشيح نفسه على مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. ويؤيد هذا المسعى كل من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، أدعو الدول الأعضاء في منظمتنا كافة لدعم ترشيح كوت ديفوار في الانتخابات التي ستجرى في حزيران/يونيه ٢٠١٧. ومن خلال هذا الترشيح، تعتزم كوت ديفوار أن تتشاطر مع الدول الأعضاء الأخرى تجربتها الناجحة في مجال حفظ السلام والتعاون داخل الأمم المتحدة.

وأود أن أذكر بأن كوت ديفوار ساهمت في السابق في جهود تحقيق الاستقرار في الكونغو وهايتي وأفريقيا الوسطى من

المتحدة والمحافل الدولية كافة، وحشد الجهود العربية والدولية لذلك. إننا لن نقبل باستمرار الوضع القائم.

لقد كان من المفترض أن يؤدي اتفاق أوسلو لعام ١٩٩٣ إلى إنهاء الاحتلال وتحقيق استقلال دولة فلسطين خلال خمس سنوات، إلا أن إسرائيل تنكرت للاتفاقات التي وقّعت عليها ولا زالت تُعمن في احتلالها وتوسّع نشاطها الاستيطاني غير القانوني وغير المشروع، الأمر الذي يقوّض تطبيق حل الدولتين على حدود عام ١٩٦٧. فهل تريد الحكومة الإسرائيلية دولة واحدة؟ وبالرغم من إصدار مجلس الأمن ١٢ قراراً ضد الاستيطان الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، فإن عدم تنفيذ أي من هذه القرارات أدى إلى دفع إسرائيل للتمادي في استكمال مخططاتها للاستيلاء على مزيد من الأرض في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وقد وصلت ممارسات المستوطنين الإسرائيليين العدوانية إلى حد تشكيل مجموعات إرهابية تحرق وتقتل عائلات بأكملها وتدمّر الممتلكات وتقتلع الأشجار التي هي مصدر رزق أصحابها من الفلسطينيين.

ووصلت الأمور بغطرسة القوة والفجور السياسي إلى محاولة تشريع المستوطنات والمستوطنين المعتصنين لأرضنا، عندما ادعى رئيس الوزراء الإسرائيلي أن طلب وقف الاستيطان وإحلاء هؤلاء المستوطنين يُعتبر تطهيراً عرقياً. إن مثل هذا التشريع سوف يشكل خرقاً فاضحاً وصارخاً للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية. فمن الذي يمارس التطهير العرقي؟ من الذي يمارس التطهير العرقي؟

وفي هذا السياق، فإنني أجدد التحذير من أن ما تقوم به الحكومة الإسرائيلية من تنفيذ لخطتها في التوسع الاستيطاني سيقضي على ما تبقى من أمل لحل الدولتين على حدود عام ١٩٦٧. إن الإستييطان غير شرعي جملة وتفصيلاً، من البداية للنهاية، إنه غير شرعي. ولذلك، سوف نقوم بطرح مشروع قرار حول الاستيطان وإرهاب المستوطنين على مجلس الأمن،

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس عباس:** كم كنت أتمنى أن أكون في غنى عن إلقاء هذا الخطاب اليوم لو أن قضية شعبي قد وجدت حلاً عادلاً وأذاناً صاغيةً وقلوباً وضماً تؤمن بضرورة رفع الظلم عنه. فكلكم تعلمون أننا قد قبلنا الاحتكام للقانون الدولي والشرعية الدولية وقراراتها، وقدمنا تضحية تاريخية جسيمة حين وافقت منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، على إقامة دولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، بعاصمتها القدس الشرقية.

فما هو المطلوب منا أكثر من ذلك؟ نحن لا زلنا ملتزمين بالاتفاقيات الموقّعة مع إسرائيل منذ عام ١٩٩٣، ولكن على إسرائيل أن تباد لنا هذا الالتزام، والعمل على حل جميع قضايا الحل النهائي، والتوقف عن نشاطها الاستيطانية واعتداءاتها على مدننا وقرانا ومخيماتنا، والتوقف عن سياساتها في العقاب الجماعي وعملياتها في هدم المنازل والإعدامات الميدانية واعتقال أبناء شعبنا، وإطلاق سراح آلاف الأسرى والمعتقلين منهم، ووقف الاعتداءات على المسجد الأقصى المبارك لأن كل هذه التصرفات لن تسمح بوجود مناخ للسلام في المنطقة. فمن يريد السلام لا يمكن أن يقوم بمثل هذه الممارسات.

وفي هذا الصدد، نؤكد أننا لن نقبل أبداً باستمرار الوضع القائم ولن نقبل بامتهان كرامة شعبنا ولن نقبل بالحلول المؤقتة والانتقالية، ولن يقبل شعبنا التخلي عن مؤسساته وإنجازاته الوطنية التي حققها بالتضحيات والمعاناة والألم، وسنحافظ على القرار الوطني الفلسطيني المستقل، وسنعمل على تحقيق أهداف شعبنا بالطرق السياسية والدبلوماسية، وباستخدام القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، من خلال الأمم

وإذا لم توفرنا الحماية الدولية، فمن الذي سيوفرها لنا؟ أسأل: من الذي يمكن أن يوفرها إذا لم تستطيع الأمم المتحدة أن توفر الحماية الدولية لنا؟

تحاول إسرائيل اليوم التهرب من المؤتمر الدولي للسلام الذي اقترحتة فرنسا وأجمعت عليه غالبية دول العالم. وانهقد اجتماع في باريس من أجل التحضير له، شاركت فيه ٢٨ دولة وثلاث منظمات دولية، والذي نأمل أن يفضي إلى وضع آلية وسقف زمني محدد لإنهاء الاحتلال، وفق قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية، التي تنص أيضا على حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين حسب القرار ١٩٤ (د-٣)، آمين من جميع دول العالم دعم عقد المؤتمر الدولي للسلام قبل نهاية هذا العام.

وهنا نتساءل: إذا لم يكن هناك مؤتمر دولي للسلام ولا مفاوضات مباشرة بيننا وبين الإسرائيليين، فكيف يصنع السلام؟ لا مؤتمر دولي ولا مفاوضات ويتحدثون عن السلام، كيف يمكن أن يصنعوا السلام؟

بدلا من أن تعترف إسرائيل بما ارتكبهت ولا زالت من فظائع بحق شعبنا، يخرج علينا رئيس الحكومة الإسرائيلية بانتقاد لخطابنا في القمة العربية في نواكشوط، موريتانيا، لأننا أتينا فيه على ذكر وعد بلفور.

وأنا أقول له بأن اعترافنا السياسي بوجود دولة إسرائيل، الذي صدر في عام ١٩٩٣ ولا زال قائما حتى الآن، ليس اعترافا مجانيا. فعلى إسرائيل أن تقابله باعتراف مماثل بدولة فلسطين. نحن نعترف بإسرائيل، ولا زلنا نعترف بإسرائيل، ولكن على إسرائيل أن تعترف بدولة فلسطين وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرض دولتنا، لتعيش دولة فلسطين إلى جانب دولة إسرائيل في أمن وسلام وحسن حوار، كل منهما في حدود آمنة ومعترف بها.

ونحن نقوم الآن بمشاورات مكثفة مع الدول العربية والدول الصديقة بهذا الشأن. ونأمل أن لا يستخدم أحد الغيتو (حق النقض) ضد هذا المشروع.

إن التمييز العنصري الذي تطبقه إسرائيل حالياً على الفلسطينيين قد أصبح واقعاً يومياً من خلال تقديم جميع التسهيلات للمستوطنين على أرضنا المحتلة، بما في ذلك توفير تراخيص البناء للمساكن والمصانع والمشاريع الاقتصادية والبنية التحتية من شبكات طرق وكهرباء ومياه، في الوقت الذي تمنع فيه الفلسطينيين، أصحاب الأرض، من التصرف بها، كما تصدر الأوامر العسكرية لمنعهم من استخدام غالبية أراضيهم في الضفة الغربية بما فيها القدس والأغوار والشواطئ الفلسطينية على البحر الميت، وتستمر في حصار قطاع غزة وتغيير هوية وطابع مدينة القدس الشرقية المحتلة والاعتداء على مقدساتنا المسيحية والإسلامية، وبخاصة المسجد الأقصى.

إن استمرار الاعتداءات الإسرائيلية على مقدساتنا الإسلامية والمسيحية هو لعب بالنار. إن استمرار هذه الاعتداءات هو لعب بالنار. لا أحد يعرف إلى أين ستصل الأمور إذا استمرت هذه الاعتداءات.

إن هذه السياسات والإجراءات والممارسات الإسرائيلية كانت سببا في إفشال الجهود الدولية، وبخاصة جهود المجموعة الرباعية على مدى ثلاثة عشر عاما؛ كما أفشلت إسرائيل الجهود الأمريكية عبر الإدارات المتعاقبة. وهنا، أود أن أتوجه إليكم مرة أخرى وأدعوكم لتوفير الحماية الدولية لشعبنا الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال منذ عام ١٩٦٧ في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة. وأتقدم بالشكر للأمين العام للأمم المتحدة ولأعضاء مجلس الأمن الذين خصصوا جلسة خاصة - بصيغة آريا - للبحث في إمكانية توفير الحماية الدولية لشعبنا، وأرجو أن يستمر هذا الجهد.

ولذلك، ندعو بريطانيا، وفي الذكرى المئوية لهذا الوعد المشؤوم، هذه الصفقة المشؤومة، أن تستخلص العبر والدروس وأن تتحمل المسؤولية التاريخية والقانونية والسياسية والمادية والمعنوية لنتائج هذا الوعد، بما في ذلك الاعتذار للشعب الفلسطيني عما حل به من نكبات ومآس وظلم وتصحيح هذه الكارثة التاريخية ومعالجة نتائجها، على الأقل، بالاعتراف بالدولة الفلسطينية.

هذا هو المطلوب من بريطانيا بعد هذا الذي ارتكبته بحق الشعب الفلسطيني.

ومن ناحية أخرى فقد قامت إسرائيل، ومنذ العام ١٩٤٨، بالاعتداء على الشرعية الدولية عبر انتهاكها لقرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) (II)، المعروف بقرار التقسيم، الذي نص على قيام دولتين على أرض فلسطين التاريخية وفق خطة تقسيم محددة، بقيام القوات الإسرائيلية بالسيطرة على أكثر مما خصص لها وهو انتهاك صريح للمواد ٣٩ و ٤١ و ٤٢ من ميثاق الأمم المتحدة، حيث جاء في الفقرة (ج) من قرار التقسيم - وأرجو أن نعود إلى قرار التقسيم.

”أن يعتبر مجلس الأمن كل محاولة ترمي إلى تغيير التسوية التي يهدف إليها هذا القرار بالقوة تهديدا للسلم أو قطعاً أو حرقاً له أو عملاً عدوانياً بموجب نص المادة ٣٩ من الميثاق“.

إلا أنه وللأسف لم يتحمل مجلس الأمن مسؤولياته بحسبة إسرائيل على سيطرتها على أراضٍ مخصصة - أكثر من نصف الأراضي المخصصة - للدولة الفلسطينية وفق قرار التقسيم. إنني أيها السادة، أدعوكم لقراءة هذا القرار مرة أخرى.

إننا نبذل قصارى جهدنا من أجل إرساء ثقافة السلام بين أبناء شعبنا، ونحن نقف بحزم ضد الإرهاب بصوره وأشكاله

لا توجد خصومة بيننا وبين الديانة اليهودية وأتباع هذه الديانة أبداً. إن خصومتنا وتناقضنا هما مع الاحتلال الإسرائيلي لأرضنا. فنحن نحترم الديانة اليهودية، إنها ديانة سماوية نحترمها كما نحترم باقي الأديان. وندين، بهذه المناسبة، الكارثة التي حلت باليهود خلال الحرب العالمية الثانية في أوروبا - الهولوكوست - ونعتبرها من أبشع الجرائم التي حلت بالبشرية.

إن تحقيق مصالحة تاريخية بين الفلسطينيين والإسرائيليين يقتضي بأن تعترف إسرائيل بمسؤوليتها عن النكبة التي حلت بشعبنا الفلسطيني ولا زالت، الأمر الذي سيفتح صفحة جديدة من التعايش ويسهم في مد الجسور بدلاً من بناء الجدران. وأعتقد أن مبادرة السلام العربية تقدم حلاً خلاقاً، ومع ذلك فلا زالت إسرائيل تصر على أخذ ما تريده من تلك المبادرة لإقامة علاقات مع الدول العربية أولاً دون أن تنهي احتلالها لفلسطين ولباقي الأراضي العربية، وهذا مجد ذاته وصفة أكيدة لاستمرار الصراع والتراع في منطقتنا، وهو ما لا نقبل به ولا يقبل به أحد. المبادرة العربية تُطبق من الألف إلى الياء، وليس من الياء إلى الألف. على إسرائيل أن تفهم ذلك.

مع انتهاء العام الحالي، يكون قد مضى ١٠٠ عام على صدور وعد بلفور و ٧٠ عاماً على نكبة شعبنا الفلسطيني و ٥٠ عاماً على احتلال إسرائيل للضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة. نعم، لقد مضى ١٠٠ عام على صدور وعد بلفور المشؤوم الذي أعطى بموجبه البريطانيين - بريطانيا العظمى - دون وجه حق، أرض فلسطين لغير شعبها، مؤسسين بذلك لنكبة الشعب الفلسطيني بفقدانه لأرضه ونزوحه عنها. ولم يكتفوا بذلك، فجاء الانتداب البريطاني بعد هذا ليتبرحم الوعد إلى إجراءات وسياسيات ساهمت في ارتكاب أبشع الجرائم بحق شعب آمن ومطمئن في أرضه، لم يعتد على أحد ولم يشارك في حرب ضد أحد.



والوحيد للشعب الفلسطيني، حيثما وجد، تمثل بلجنتها التنفيذية حكومة الشعب الفلسطيني، وإن المجلس الوطني الفلسطيني هو برلمان دولة فلسطين، وذلك وفق القرار الأممي ١٩/٦٧ الذي اتخذته، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠١٢.

إننا لا نزال نعول على المجتمع الدولي - لم نفقد الأمل بعد - بتحمل مسؤولياته. ونخص بالذكر تلك الدول التي أحجفت في حقوق شعبنا في العمل على إنهاء محتته. وندعو دول العالم التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين أن تقوم بذلك. لماذا؟ إن من يؤمن بحل الدولتين عليه أن يعترف، والعالم كله يتحدث عن حل الدولتين، عليه أن يعترف بهما - الدولتين - وليس بدولة واحدة ويتنكر للأخرى.

في مستهل الدورة ٧١ للجمعية العامة، أدعوكم لاعتماد عام ٢٠١٧ عاما لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرضنا وشعبنا، هل يمكن هذا؟ ففي حزيران/يونيه ٢٠١٧، يكون قد انقضى نصف قرن على الاحتلال البغيض لبلدنا. وأدعوكم لتبني قرار جديد بعد قرار رفع مكانة دولة فلسطين في العام ٢٠١٢، وذلك بإعطاء حق تقديم وتبني القرارات للدول المراقبة، وليس هذا كثيرا. وأطلب دعمكم أيضا للجهد الذي تبذره دولة فلسطين من أجل رفع مكانتها القانونية والسياسية، وذلك من خلال إعطائها مسؤوليات إضافية لتولي رئاسة لجان ومجموعات دولية، علما بأننا نواصل السعي - بدعمكم وبتأييدكم - من أجل نيل العضوية الكاملة في المنظمة الدولية.

وبناء على ما تقدم، فإن المجتمع الدولي مطالب الآن أكثر من أي وقت مضى بإنهاء الاحتلال لأرض دولة فلسطين، وهو كما تعلمون أطول وآخر احتلال في تاريخنا، أطول وآخر احتلال في تاريخنا، وإن انتصار المجتمع الدولي لحقوق شعبنا وتمكينه من نيلها ورفع الظلم الواقع عليه منذ قرابة سبعة عقود، هو فرصة فريدة ليسود الاستقرار والسلام والتعايش

كافة، وندينه، من أي جهة كان مصدره، فمنطقتنا هي أكبر ضحاياه، وتعيش في خضمه منذ عدة سنوات، ونحن ندعم وحدة الأرض والشعب لكل دولة، والتوصل إلى حل سياسي لجميع الصراعات، في سورية وليبيا والعراق وغيرها، وندعم في ذات الوقت الجهود الدولية التي تقودها المملكة العربية السعودية الشقيقة لتعزيز أسس الشرعية في اليمن الشقيق، ومواجهة قوى الإرهاب والتطرف والطائفية ودعاة العنف، وأدعو الجميع للوقوف صفا واحدا ضد الإرهاب، الذي لا دين له.

في هذا السياق، أريد التأكيد مرة أخرى على أنه لا يمكن الانتصار على الإرهاب والتطرف وتحقيق الأمن والاستقرار، في منطقتنا وفي العالم، إلا عبر إنهاء الاحتلال الإسرائيلي ونيل الشعب الفلسطيني حريته واستقلاله. إذن محاربة الإرهاب والعنف تبدأ من هنا - بوجود حل سياسي للقضية الفلسطينية سيختفي الإرهاب مرة واحدة.

إننا مستمرين كذلك في جهودنا المخلصة لتحقيق المصالحة الفلسطينية عبر تشكيل حكومة وحدة وطنية، وفق برنامج منظمة التحرير الفلسطينية، وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية، ومستمرين أيضا في إعادة الإعمار في قطاع غزة للتخفيف من معاناة شعبنا ورفع الحصار عنه.

إن يدنا ما زالت ممدودة لصنع السلام، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هو: هل يوجد في قيادة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من يريد أن يقيم سلاما حقيقيا يتخلى فيه عن عقلية الهيمنة والتوسع والاستيطان، بالذهاب نحو الاعتراف بحقوق شعبنا، ورفع الظلم التاريخي الذي وقع عليه؟ إن تنكر إسرائيل لما وقعت عليه وعدم وفائها بالتزاماتها، أدى إلى ما نحن عليه الآن حيث الجمود والطريق المسدود،

وإن دولة فلسطين، العضو المراقب في الأمم المتحدة، التي حظيت بتصويت ١٣٨ دولة منكم إلى جانبها، هي التي تحت الاحتلال، وإن منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي

**السيدة سولبيرغ** (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): إن دورة هذا العام للجمعية العامة تأتي في وقت حرج. فعلى مدى السنوات القليلة الماضية شهدنا الانتهاكات الخطيرة للمبادئ ذاتها التي تقوم عليها الأمم المتحدة - الانتهاكات التي تسببت بمعاناة بشرية وانعدام الأمن على نطاق واسع. وبعض الأمثلة على ذلك هي سوريا واليمن وأوكرانيا وجنوب السودان، وإنما القائمة تطول. ولكن في الوقت نفسه، يمضي العالم قدماً، وتتعاون البلدان بعضها مع بعض، وتجد الحلول التوفيقية وتتخذ الإجراءات المشتركة، كما حدث، على سبيل المثال، عندما توصلنا إلى اتفاق باريس واعتمدنا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ - خارطة الطريق من أجل تعايشنا وتعاوننا في المستقبل.

وبالتالي، إلى أين نحن نمضي انطلاقاً من هنا؟ لا يسعنا أن ندع الخوف يقوم بتوجيه أعمالنا. ولا يسعنا أن نعود إلى عالم الألعاب ذات النتائج الصفرية، والمصالح الوطنية الضيقة، والحمايية. ولا يسعنا الابتعاد عن النظام القائم على القواعد، وهو النظام الذي يحمي من المواجهة وعدم القدرة على التنبؤ. ونحن - المجتمع الدولي - يجب أن نلتف حول النظام المتعدد الأطراف بقوة متجددة. واسمحوا لي أن أؤكد للجمعية أن النرويج سوف تعمل جاهدة على تعزيز احترام القانون الدولي وإيجاد الحلول المشتركة.

إن القارة التي أنتمي إليها، أوروبا، قد نعمت بحقبة فريدة من السلام والديمقراطية والتجارة. بيد أننا نواجه الآن حالة أمنية معقدة. ومن المؤسف أن بعض الدول اختارت عدم التقيد بالقانون الدولي، وهي ببساطة تسعى إلى تحقيق المصالح الوطنية على حساب المصالح الأخرى. وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يسبب معاناة بشرية واسعة النطاق، ويؤدي إلى التطرف العنيف في أوروبا. وينبغي ألاّ يتمثل الرد في عزل أنفسنا؛ بدلاً من ذلك، يجب علينا التعاون وإيجاد الحلول.

في ربوع منطقتنا، وبين الشعبين الفلسطيني والاسرائيلي، ومن أجل مستقبل أفضل لأجيالنا وأجيالهم الحاضرة والمقبلة، وهو البداية والأساس لإنهاء التطرف والعنف في منطقتنا وفي العالم.

أشكركم على حسن الاستماع، وأتمنى من صميم قلبي أن ينتهي الاحتلال الاسرائيلي لأرضنا وأن يتم القضاء على الارهاب، وتنتهي النزاعات ويعم السلام في منطقتنا، وفي جميع أنحاء العالم، وسوف نظل وشعبنا نطرق باب السلام، ونعمل من أجل نيل شعبنا لحرية واستقلاله، وسوف نبقى صامدين على أرضنا، نعمل ونبني لمستقبل أجيالنا المقبلة.

آمل ألاّ أضطر إلى تكرار هذا الخطاب مرة أخرى، لأن عليكم مسؤولية جعل عام ٢٠١٧ عاماً لإنهاء الاحتلال، فهل أنتم فاعلون؟ هل أنتم فاعلون؟ هل أنتم فاعلون؟ أرجو ذلك.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس دولة فلسطين على الخطاب الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)**

**المناقشة العامة**

**بيان السيدة إرنا سولبيرغ، رئيسة وزراء النرويج**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان تلقيه رئيسة وزراء النرويج.

اصطُحِبَت السيدة إرنا سولبيرغ، رئيسة وزراء النرويج، إلى المنصة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): يسرني عظيم السرور أن أرحب بدولة السيدة إرنا سولبيرغ، رئيسة وزراء النرويج، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية العامة.

المتحدة والعاملون في مجال التنمية والعاملون في المجال الانساني الممتنون إلى عدد كبير من البلدان يُحدثون تغييرا حقيقيا في العديد من البلدان، بما فيها مالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب تزويدهم بالأدوات والموارد التي يحتاجون إليها. وأود أن أؤكد للجمعية أن النرويج ستواصل تقديم المساعدات الإنسانية والائتمانية الكبيرة، ودعم إصلاح عمليات الأمم المتحدة للسلام.

ومع ذلك، لا نستطيع منع نشوب الصراعات أو حلها من خلال معالجة العواقب فحسب. إنما يجب أن نعالج أيضا الأسباب الكامنة. ولحسن الطالع أن جهودنا في بعض الأماكن أخذت تحرز نتائج ملموسة. فبعد أكثر من خمسة عقود من الصراع، أصبح السلام الآن في متناول اليد في كولومبيا. وأنا فخور بأن النرويج، إلى جانب كوبا، قامت بتيسير عملية السلام. وهي ستكون خطوة تاريخية كبيرة بالنسبة إلى المنطقة، وسوف تواصل النرويج تقديم الدعم الدبلوماسي والعملي لعملية السلام الكولومبية في مرحلة تنفيذها الحاسمة.

وتشكل أهداف التنمية المستدامة أهدافا رائدة. فهي توفر لنا خارطة طريق للمستقبل الذي نصبو إليه، ونحن اتفقنا على ألا يتخلف أحد عن الركب. وهذا يعني أنه يجب علينا التصدي لعدم المساواة والظلم الاجتماعي، والحفاظ على سيادة القانون. وهذا يعني أيضا أنه يجب علينا تمكين النساء والرجال على حد سواء. ويجب علينا تعزيز ركيزة الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان، ماليا وسياسيا معا. وينبغي النظر إلى ذلك باعتباره استثمارا هاما في المستقبل. وأود أن أسلط الضوء على الدور الذي يؤديه الذين يعملون من أجل تعزيز حقوق الآخرين - النساء، والأقليات، وأفراد المجتمعات المحلية المهمشة. وللمدافعين عن حقوق الإنسان دور هام في عملية الإصلاح في أي مجتمع، أما القادة الضعفاء فهم وحدهم الذين يخشون الإصلاح.

والوضع الإنساني في سوريا لا يمكن التساهل إزاءه تماما. ويجب أن تتخذ القوى العالمية والإقليمية الاجراءات لتأمين التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار، وكفالة وصول المساعدات الإنسانية - في الحال. والعالم يتوقع من مجلس الأمن والفريق الدولي لدعم سوريا أن يحقق إنجازا. وليست سوريا هي التي نحتاج إلى التركيز عليها فحسب. فالصراعات والمعاناة مستمرة في أماكن أخرى، وينبغي عمل المزيد من أجل إيجاد حلول مشتركة للتحديات المشتركة. وفي هذا السياق، أود أن أبعث برسالة إلى الرئيس عباس ورئيس الوزراء نتنياهو، اللذين يتكلمان قبلي وبعدي هذا اليوم. إنني أحث الأطراف بقوة على التصدي للتهديدات المحدقة بحل الدولتين، من خلال تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المجموعة الرباعية.

ويجب أن نكثف جهودنا لمعالجة العواقب الإنسانية الناجمة عن الأزمات القائمة اليوم. وسوف تواصل النرويج تقديم المساعدات الإنسانية بمستويات قياسية - إلى سوريا، وإلى جنوب السودان وإلى أماكن أخرى. ويتعين علينا معا أن نكثف جهودنا الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار في مجموعة واسعة من الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات. ونحن بحاجة إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على مساعدة البلدان الخارجة من الصراعات. وإننا نتحمل مسؤولية واضحة عن مكافحة الإرهاب ومضاعفة جهودنا لمنع التطرف العنيف. وبغية القيام بذلك، نحتاج إلى العمل بشكل وثيق مع المجتمع المدني، والنساء، والشباب، والزعماء الدينيين، والمجتمعات المحلية.

ونحن بحاجة إلى ترجمة الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إلى إجراءات أكثر فعالية على أرض الواقع. وإننا بحاجة إلى كفالة أن تقوم عمليات حفظ السلام بتنفيذ ولاياتها لحماية المدنيين. ويجب وقف الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ونحن بحاجة إلى عدم التسامح على الإطلاق، واتخاذ إجراءات حازمة من جانب الأمم المتحدة. وحفظة السلام التابعون للأمم

الميكروبات لها تجعلها غير فعالة بشكل متزايد. وإذا لم نتصرف، فيمكننا التوصل إلى مرحلة تكون فيها الإصابات المشتركة مميتة مرة أخرى. ويمكن لأحفادنا أن يموتوا من الأمراض التي نجا منها أجدادنا. والتحديات الصحية العالمية الجديدة تتطلب زيادة التعاون الدولي. لذلك، يسرني أننا تمكنا من وضع هذه المسألة على رأس جدول أعمال هذا الأسبوع. نحن نعلم ما يجب القيام به، وحن الوقت الآن لإنجاز العمل في أوطاننا.

ومؤتمر المناخ في باريس الذي انعقد أواخر العام الماضي يشكل نقطة تحول في الكفاح من أجل إنقاذ كوكبنا. ونحن الآن بحاجة إلى إجراءات فعالة ومنسقة بغية خفض الانبعاثات، وتحقيق الأهداف الطموحة التي حددناها لأنفسنا. ونطمح أن نفعل كل ذلك بينما نواصل توفير العمل اللائق والنمو الاقتصادي للجميع. وسوف يتطلب ذلك الاستثمار في الأعمال الابتكارية، وليس لدينا وقت لنضيعه.

وفي العقود المقبلة، سوف تؤدي المحيطات دورا أكبر في الاقتصاد العالمي. واليوم، هناك ١٧ في المائة من جميع البروتينات الحيوانية المستهلكة عالميا تأتي من البحار. وبغية تلبية الطلبات المتزايدة، سيتعين أن تزداد حصة مواردنا الغذائية التي نحصل عليها من المحيطات ازديادا كبيرة. ونظرا لأن النمو من مصائد الأسماك محدود، فإننا بحاجة إلى المزيد من تربية الأحياء المائية المستدامة. وبينما يتواصل نمو التجارة العالمية، ستزداد الحاجة إلى النقل البحري. والمحيطات هي بالفعل مصدر رئيسي للطاقة أيضا. ويجب زيادة تطوير هذا المورد، من أجل تلبية الطلب المتزايد على الطاقة النظيفة والمتجددة. وباختصار، إن المحيطات تحمل بشائر عظيمة بالنسبة إلى المستقبل. فنحن لم نشهد إلا بداية الاقتصاد الأزرق. واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تقيم توازنا دقيقا بين المصالح المتنافسة والاحتياجات، بحيث تمكنا من تحقيق إمكانات الموارد البحرية، وحماية التنوع البيولوجي البحري، ومنع النزاعات في المجال البحري.

إن جميع أهداف التنمية المستدامة تتمحور حول بناء مجتمعات تشمل الجميع. والمجتمعات التي تشمل الجميع يكون أداؤها أفضل. والحق في التعليم والصحة أمر بالغ الأهمية في هذا الصدد. وهناك اليوم ٢٦٣ مليوناً من الأطفال والشباب الذين ليسوا في المدارس، والعدد يتزايد. وفي العام الماضي، أوعزتُ إلى جانب رؤساء شيلي وإندونيسيا وملاوي والمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بإنشاء اللجنة الدولية المعنية بتمويل الفرص التعليمية في العالم. ويوم الأحد، قدمت اللجنة تقريرا بعنوان "تعليم الأجيال" مع توصيات إلى الأمين العام. وتوفر اللجنة مبررات قوية عن السبب الهام جدا لكفالة أن يستثمر العالم في التعليم كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي. ولا يسعني إلا أن أتفق معها تمام الاتفاق. ويجب أن نتجنب حدوث أزمة تعلم عالمية، فعواقب التقاعس ستكون قاسية. ولا بد أن نستثمر المزيد معا بغية كفالة عدم تخلف أحد عن الركب. وينبغي لكل واحد منا أن تتسنى له فرص التعلم نفسها، وتعليم البنات له أهمية خاصة. وعندما تذهب الفتيات إلى المدارس ويحصلن على التعليم، فإن الأمر لا يمثل مجرد ممارسة حق أساسي، إنما يمثل كذلك أمرا جيدا للاقتصاد. وسيظل التعليم على الصعيد العالمي في رأس أولويات السياسة الإنمائية للنرويج.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد زامورا ريفاس (السلفادور).

وثمة أولوية أخرى للنرويج هي تعزيز الاستعداد لمواجهة الأوبئة وتحقيق الأمن الصحي العالمي، من خلال تطوير لقاحات جديدة يمكنها أن تمنع اندلاع موجات أخرى من الأوبئة. وهذا الهدف الهام يتطلب إقامة شراكات فعالة عبر الحدود الوطنية وعبر كل قطاع من قطاعات المجتمع، إلى جانب تعبئة الموارد المحلية وموارد القطاع الخاص على حد سواء. ولقد أنقذت المضادات الحيوية الملايين من الأرواح، ولكن مقاومة

**كلمة السيد بنيامين نتنياهو، رئيس وزراء دولة إسرائيل**  
**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء دولة إسرائيل.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): يسرني عظيم السرور أن أرحب بدولة السيد بنيامين نتياهو، رئيس وزراء دولة إسرائيل، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**السيد نتياهو** (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): إن ما سأقوله سيصدم الجميع - لإسرائيل مستقبل مشرق في الأمم المتحدة. وأعلم أن سماع ذلك مني يأتي مفاجئاً بالتأكيد، لأنني سنة تلو أخرى وقفت على هذا المنبر بالذات وانتقدت الأمم المتحدة بقوة لتحيزها الفاضح ضد إسرائيل. وقد استحققت الأمم المتحدة كل كلمة جارحة - على سبيل المثال، بسبب وصمة العار التي سببتها الجمعية العامة في العام الماضي حين اعتمدت ٢٠ قراراً ضد دولة إسرائيل الديمقراطية وبمجموع كلي من ثلاثة قرارات ضد جميع البلدان الأخرى على كوكب الأرض. إسرائيل، ٢٠، بقية العالم، ٣.

وماذا عن النكتة المسماة مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، الذي يدين إسرائيل كل سنة أكثر من جميع بلدان العالم مجتمعة؟ وفيما يجري اغتصاب النساء وقتلهن واسترقاقهن بصورة ممنهجة في جميع أنحاء العالم، ما هو البلد الوحيد الذي اختارت لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة إدانته هذا العام؟ نعم، إسرائيل. إسرائيل، حيث تقود المرأة الطائرات المقاتلة، وتقود شركات كبرى، وترأس الجامعات وتتولى منصب رئيسة المحكمة العليا - مرتين - وعملت رئيسة للكنيست ورئيسة للوزراء. وتستمر هذه المهزلة في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وهي هيئة الأمم المتحدة

واعتماد أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس يبين ما يمكن تحقيقه عندما تجتمع البلدان معاً لإيجاد الحلول التوفيقية واتخاذ الإجراءات اللازمة. وفي عالمنا المعولم والمتربط، فإن التعاون الدولي الفعال أمر ضروري إذا أردنا التصدي للفقير، والصراعات، وتغير المناخ، والهجرة، والإرهاب. ولا يمكن لأي حكومة بمفردها أن تقدم حلولاً فعالة للتحديات التي نواجهها. وصباح هذا اليوم، قدمت النرويج، بالترافق مع كولومبيا وإثيوبيا وغانا واندونيسيا والأردن والمكسيك، توصيات خمس إلى الأمين العام الجديد، تهدف إلى تعزيز الأمم المتحدة المستقلة وذات المصداقية التي يمكنها أن تضطلع بدور قيادي وتوحيدي. فالأمم المتحدة لها مكانة فريدة في النظام العالمي المتعدد الأطراف. ومن مسؤوليتنا المشتركة الدفاع عن النظام العالمي الذي يتم التوصل فيه إلى حلول عن طريق التفاوض واحترام القانون الدولي. وصلاحيات الولاية التي تضطلع بها الأمم المتحدة لا تزال قوية، ولكن على المنظمة أيضاً أن تصلح نفسها إذا أرادت التصدي للتحديات المقبلة.

وأود أن أشكر الأمين العام بان كي - مون على عمله الجاد وعلى النجاح الذي أحرزه في مجموعة من المجالات، بما في ذلك اعتماد أهداف التنمية المستدامة. ولا بد للأمين العام المقبل أن يواصل حماية النظام العالمي المتعدد الأطراف وتعزيزه، وأن يقود عملية التغيير التي ستلزم من أجل كفالة الاستقرار العالمي والتنمية المستدامة للجميع. وسوف تقوم النرويج بدعمه أو دعمها في هذا المسعى.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة وزراء النرويج على البيان الذي أدلت به للتو.

اصطُحبت السيدة إرنا سولبيرغ، رئيسة وزراء النرويج، من المنصة.



ذلك؟ وبالنظر إلى أن البلد التالي على القائمة لا يعيد استعمال إلا حوالي ٢٠ في المائة من مياهه المستعملة، فإن إسرائيل هي القوة العالمية للمياه. وإذا كان لدينا عالم عطشان، وهذا هو الحال، فلا يوجد حليف أفضل من إسرائيل.

ماذا عن أمن الفضاء الإلكتروني؟ تلك مسألة تؤثر على الجميع. يبلغ عدد سكان إسرائيل واحداً بالألف من سكان العالم، ومع ذلك اجتذبتنا السنة الماضية نحو ٢٠ في المائة من الاستثمار الخاص العالمي في أمن الفضاء الإلكتروني. وإذا استوعبنا هذا الرقم، نرى أن إسرائيل تحقق ٢٠٠ ضعفاً من وزنها. ولذلك، فإن إسرائيل أيضاً قوة عالمية في أمن الفضاء الإلكتروني. وإذا استهدف القراصنة المصارف والطائرات وشبكات الطاقة وكل شيء آخر، يمكن لإسرائيل أن تقدم مساعدة لا غنى عنها. تغيّر الحكومات مواقفها تجاه إسرائيل لأنها تعرف أن إسرائيل يمكن أن تساعد على حماية وتغذية وتحسين حياة شعوبها.

وفي هذا الصيف، سنحت لي فرصة لا تُصدّق لأرى بوضوح ذلك التغيير أثناء زيارة لا تُنسى إلى أربعة بلدان أفريقية. وكانت تلك أول زيارة إلى أفريقيا من جانب رئيس وزراء إسرائيلي منذ عقود. وفي وقت لاحق من هذا اليوم، سأجتمع مع قادة من ١٧ بلداً أفريقياً. وسناقش كيف يمكن للتكنولوجيا الإسرائيلية أن تساعد في جهودهم الرامية إلى تحويل بلدانهم. في أفريقيا، الأمور آخذة في التغيّر. وفي الصين والهند وروسيا واليابان، تغيرت المواقف تجاه إسرائيل أيضاً. وتعرف تلك الدول القوية أن إسرائيل، بالرغم من صغر حجمها، يمكن أن تحدث فرقاً كبيراً في العديد من المجالات التي تهمها.

ولكنني الآن سأفاجئ الجميع أكثر من ذلك. تجري أكبر التغييرات في المواقف تجاه إسرائيل في أماكن أخرى. فهي تجري في العالم العربي. ما زالت معاهدات السلام مع مصر والأردن مرتكزاً للاستقرار في الشرق الأوسط المتقلب. ولأول مرة في

المكلفة بحفظ التراث العالمي. وهذا أمر يصعب تصديقه، ولكنّ اليونيسكو أنكرت لتوها الصلة التي عمرها ٤٠٠٠ سنة بين الشعب اليهودي وأقدس موقع لديه: جبل الهيكل. وهذا سخيف بقدر إنكار الصلة بين سور الصين العظيم والصين.

إن الأمم المتحدة، التي بدأت كقوة أخلاقية، أصبحت مهزلة أخلاقية. ولذلك، عندما يتعلق الأمر بإسرائيل في الأمم المتحدة، ربما يظن المرء أن شيئاً لن يتغيّر على الإطلاق. حسناً، أعيدوا التفكير في ذلك. كل شيء سيتغير، وفي وقت أقرب مما قد يعتقد المرء. سيحدث التغيير في هذه القاعة، لأن الحكومات في أوطانها تغيّر بسرعة من مواقفها تجاه إسرائيل. وعاجلاً أم آجلاً، سيغيّر ذلك من أسلوب تصويت الجميع بشأن إسرائيل في الأمم المتحدة.

والدول في آسيا وفي أفريقيا وأمريكا اللاتينية ترى على نحو متزايد أن إسرائيل شريك قوي في مكافحة الإرهاب اليوم وفي تطوير تكنولوجيا الغد. ولدى إسرائيل اليوم علاقات دبلوماسية مع أكثر من ١٦٠ بلداً، أي ما يقرب من ضعف العدد الذي كان قائماً حينما عملت هنا بصفتي سفير إسرائيل قبل نحو ٣٠ عاماً. وتزداد تلك الروابط اتساعاً وعمقاً كل يوم. ويُقدّر قادة العالم بشكل متزايد أن إسرائيل بلد قوي بملك أحد أفضل أجهزة الاستخبارات على الأرض. وبسبب خبرتنا التي لا تُضاهى وقدراتنا المثبتة في مجال مكافحة الإرهاب، ستسعى حكومات كثيرة للحصول على مساعدتنا من أجل الحفاظ على أمن بلدانها.

ويسعى كثيرون أيضاً إلى الاستفادة من إبداع إسرائيل في الزراعة، وفي الصحة، وفي المياه، وفي أمن الفضاء الإلكتروني، وفي دمج البيانات الضخمة والاتصال الإلكتروني والذكاء الاصطناعي - ذلك المزيج الذي يُغيّر عالمنا بكل الطرق الممكنة. إن إسرائيل رائدة عالمياً في إعادة تدوير المياه المستعملة. إذ نقوم بإعادة استعمال حوالي ٩٠ في المائة من مياهنا المستعملة. ما مدى روعة

واليوم إن الأغلبية التلقائية المعارضة لإسرائيل في الأمم المتحدة تذكري بقصة هيرو أونادا التي لا تصدق، وهو كان جنديا يابانيا أرسل إلى الفلبين في عام ١٩٤٤. وقد عاش في الأدغال. وبحث عن الغذاء في مخلفات النفايات. وأفلت من الاعتقال. واستسلم في نهاية الأمر، ولكن ذلك لم يحدث حتى عام ١٩٧٤، نحو ٣٠ سنة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. فعلى مدى عقود من الزمن، رفض هيرو أن يصدق بأن الحرب قد انتهت. وفي الوقت الذي كان يختبئ هيرو فيه في الأدغال، كان السياح اليابانيون يسبحون في أحواض السباحة في الفنادق الأمريكية الفاخرة في مانيلا المجاورة. وأخيرا، ولحسن الحظ، أرسل قائد هيرو السابق لإقناعه بالخروج من مخبئه. حينها فقط ألقى هيرو سلاحه.

ولدي رسالة واحدة للحاضرين هنا اليوم، وهي أنه ينبغي لهم أيضا أن يلقوا سلاحهم. إن الحرب ضد إسرائيل في الأمم المتحدة قد انتهت. وربما بعض الحاضرين لا يعرفوا ذلك بعد، لكنني واثق من أنه في أحد الأيام في المستقبل القريب سيتلقون أيضا رسالة من قادتهم تبلغهم بأن الحرب ضد إسرائيل في الأمم المتحدة قد انتهت. نعم، أعلم أنه قد يكون هناك هدوء قبل العاصفة. وأعلم أن هناك حديثا عن تكوين عصاة ضد إسرائيل في الأمم المتحدة في وقت لاحق من هذا العام.

وبالنظر إلى تاريخ الأمم المتحدة من العدائية تجاه إسرائيل، هل يصدق أحد حقا أن إسرائيل ستدع الأمم المتحدة تقرر أمننا ومصالحنا الوطنية الحيوية؟ فنحن لن نقبل بأية محاولة من جانب الأمم المتحدة لإملاء الشروط على إسرائيل. فالطريق إلى السلام يمر عبر القدس ورام الله، وليس عبر نيويورك. لكن، وبغض النظر عما سيحدث في الأشهر المقبلة، لدي الثقة التامة أنه في السنوات المقبلة، ستتغلغل أخيرا الثورة المتعلقة بمكانة إسرائيل بين الأمم في قاعة الدول هذه.

ولدي الكثير من الثقة، حقيقة، بحيث أتي أتنبأ بأنه بعد عقد من الآن سوف يقف رئيس وزراء إسرائيلي حيث أوقف

حياتي، باتت العديد من الدول، لأخرى في المنطقة لا تنظر إلى إسرائيل على أنها العدو. فهي تنظر إلى إسرائيل على أنها حليفها. إن عدوينا المشتركين هما إيران وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وأهدافنا المشتركة هي الأمن والرخاء والسلام. وأعتقد أننا سنعمل معاً في السنوات المقبلة لتحقيق تلك الأهداف، ونعمل معاً علناً. ولذلك، فإن علاقات إسرائيل الدبلوماسية تشهد ما لا يقل عن كونه ثورة. ولكن في خضم تلك الثورة لا ننسى أبداً أن تحالفنا الأثير، وأعماق صداقة لدينا، هي مع الولايات المتحدة الأمريكية، الدولة الأقوى والأكثر سخاء على وجه الأرض.

ولدينا رابط لا يمكن كسره مع الولايات المتحدة الأمريكية وهو يتجاوز نطاق الأحزاب السياسية والاعتبارات السياسية. وهو يعكس، قبل كل شيء، الدعم العام لإسرائيل في أوساط الشعب الأمريكي، الدعم الذي وصل إلى مستويات قياسية، والذي نحن ممتنون له عميق الامتنان.

إن الأمم المتحدة تندد بإسرائيل؛ وإن الولايات المتحدة تدعم إسرائيل. والركيزة الأساسية لهذا الدفاع هي الدعم الأمريكي المتواصل لإسرائيل في الأمم المتحدة. وأقدر التزام الرئيس أوباما بتلك السياسة العامة الثابتة للولايات المتحدة. في الواقع، إن المرة الوحيدة التي استخدمت فيها الولايات المتحدة حق النقض في مجلس الأمن خلال رئاسة أوباما كانت ضد مشروع قرار مناهض لإسرائيل في عام ٢٠١١ (انظر S/PV.6484). وكما أعلن الرئيس أوباما على نحو صحيح من هذه المنصة، إن السلام لن يتحقق من خلال البيانات والقرارات التي تصدر من الأمم المتحدة. وأنا أعتقد أن اليوم قريب عندما ستكون إسرائيل قادرة على الاتكال على العديد من البلدان للوقوف معنا في الأمم المتحدة. وببطء ولكن بثبات، إن الأيام التي قام فيها سفراء لدى الأمم المتحدة بإدانة إسرائيل بصورة تلقائية قد أوشكت على الانتهاء.

سايروس، الذي مكن اليهود من إعادة بناء معبدنا في القدس قبل ٢٥٠٠ سنة. وإذا ما فكرنا بالأمر، فلماذا لا تكون هناك دعوى فلسطينية جماعية ضد إبراهيم لشراؤه قطعة الأرض هذه في الخليل حيث دُفن آباء وأمّهات الشعب اليهودي منذ ٤٠٠٠ سنة؟ والأمر هو بهذه السخافة. مقاضاة الحكومة البريطانية على وعد بلفور؟ هل هو مزح؟ ويؤخذ هذا بماخذ الجد هنا؟

فالرئيس عباس قد هاجم وعد بلفور لأنه يعترف بحق الشعب اليهودي في وطن قومي في أرض إسرائيل. وعندما أيدت الأمم المتحدة إنشاء دولة يهودية في عام ١٩٤٧، فإنها قد أقرت بحقوقنا التاريخية والمعنوية في وطننا. ولكن اليوم، وبعد ٧٠ عاما تقريبا، لا يزال الفلسطينيون يرفضون الاعتراف بتلك الحقوق، فليس من حقنا أن يكون لنا وطن، وليس من حقنا بناء دولة، ولا يحق لنا أي شيء. وهذا يبقى جوهر الصراع الحقيقي: الرفض الفلسطيني الملح للاعتراف بالدولة اليهودية في أية حدود لها. ويمكن للمرء أن يرى أن الصراع لا يتعلق بالمستوطنات. ولم يكن أبدا كذلك.

فالصراع احتدم على مدى عقود قبل إنشاء حتى مستوطنة واحدة، عندما كانت كل من يهودا والسامرة وغزة في أيدي عربية. وكانت الضفة الغربية وغزة في أيدي عربية، وهاجمونا مرارا وتكرارا. وعندما قمنا باقتلاع جميع المستوطنات الـ ٢١ في غزة وانسحبنا من كل آخر شبر من غزة، فإننا لم نحصل على السلام من غزة - حصلنا على آلاف الصواريخ التي أطلقت علينا من غزة.

واحتد الصراع لأن المستوطنات الحقيقية التي يريدونها الفلسطينيون هي حيفا ويافا وتل أبيب. ولنأخذ في الاعتبار أن مسألة المستوطنات مسألة حقيقية، ويمكن ويجب حلها في مفاوضات الوضع النهائي.

ولكن هذا النزاع لم يكن إطلاقا بشأن المستوطنات، ولا بشأن إقامة دولة فلسطينية. فقد كان دائما بشأن وجود

هنا بالتحديد وسيشيد بالفعل بالأمم المتحدة. لكنني أود أن أسأل: لماذا يتعين علينا أن ننتظر عقدا من الزمن؟ لماذا الاستمرار في تشويه سمعة إسرائيل؟ قد يكون ذلك بسبب أن البعض لا يعلم أن التحيز الفاضح ضد إسرائيل ليس بمجرد مشكلة لبلدي فحسب، بل هو مشكلة للبلدان الأخرى أيضا. وإذا كانت الأمم المتحدة تقضي الكثير من الوقت تدين فيه الديمقراطية الليبرالية الوحيدة في الشرق الأوسط، فلديها وقت أقل بكثير لمعالجة الأمور المتعلقة بالحرب والمرض والفقر وتغير المناخ وجميع المشاكل الخطيرة الأخرى التي تحتاج كوكتينا.

هل تساعد إدانة إسرائيل من قبل الدول الأعضاء نصف مليون من السوريين الذين تعرضوا للمجازر؟ إنها إسرائيل نفسها التي عاجلت آلاف السوريين المصابين في مستشفياتنا، بما في ذلك المستشفى الميداني الذي بنيت بالتحديد على طول حدود مرتفعات الجولان مع سوريا. وهل يساعد ذم إسرائيل المثليين الذين يُشنتون من على الارتفاعات في إيران؟ إنها إسرائيل نفسها حيث يتظاهر المثليون بفخر في شوارعنا ويعملون في برلماننا، بما في ذلك، وأنا أفتخر بالقول، في حزبي الليكود. وهل تساعد شيطنة إسرائيل الأطفال الذين يتضورون جوعا بسبب الاستبداد الوحشي في كوريا الشمالية؟ وهي إسرائيل، التي تقوم بحرقها الزراعية بإطعام الجوع في جميع أنحاء العالم النامي؟ وكلما عجل بوضع حد لهوس الأمم المتحدة بإسرائيل، كلما كان الأمر أفضل - أفضل لإسرائيل، وأفضل للبلدان الأخرى، وأفضل للأمم المتحدة نفسها.

وإذا كانت الأمم المتحدة مُكابرة في عاداتها، فإن عادات الفلسطينيين أشد عنادا. فالرئيس عباس هاجم وعد بلفور للتو، ومن هذه المنصة. وهو يقوم بإعداد دعوى قضائية ضد بريطانيا بخصوص هذا الإعلان الصادر عام ١٩١٧، أي قبل ما يقرب من ١٠٠ سنة - فلنتكلم عن التعلق في الماضي. وربما يستطيع الفلسطينيون كذلك أن يرفعوا قضية على إيران بشأن إعلان

فتح، التي تصف المذبحة التي راح ضحيتها ١١ رياضيا إسرائيليا في ألعاب ميونيخ الأولمبية في عام ١٩٧٢ بأنها "عملا بطوليا". على موقع يوتيوب، يشاهد علي مقطعاً للرئيس عباس نفسه وهو يقول "نرحب بكل قطرة دم تراق في القدس".

وخلال العشاء، يسأل علي والدته عما سيحدث له لو أنه قتل يهوديا وذهب إلى أحد السجون الإسرائيلية. وتخبره والدته بأنه ستدفع له السلطات الفلسطينية آلاف الدولارات كل شهر. وفي الواقع، تخبره بأنه كلما قتل عددا أكبر من اليهود، يزداد المال الذي سيحصل عليه. وحينما يخرج علي من السجن، ستضمن له فرصة عمل مع السلطات الفلسطينية.

وكل ذلك ليس مجرد قصة، إنه حقيقي. فهو يحدث كل يوم، وفي جميع الأوقات. ومن المحزن أن عليا يمثل مئات الآلاف من الأطفال الفلسطينيين الذين يجري تلقينهم الكراهية أثناء كل لحظة من كل ساعة. وتلك إساءة معاملة للأطفال. وتصوروا لو كنا أطفالنا نتعرض لمثل ذلك من غسل الأدمغة. وتخيلوا ما يلزم القيام به من عمل ليتحرر صبي أو فتاة من تلك الثقافة للكراهية. ويتحرر البعض، ولكن كثيرين لا يتحررون.

فكيف يمكن لأي أحد منا أن يتوقع من الشباب الفلسطيني أن يدعم السلام في حين يسمم قادتهم عقولهم ضد السلام؟ وفي إسرائيل نحن لا نفعل ذلك؛ إننا نعلم أطفالنا من أجل السلام. وفي الواقع، أطلقت حكومة بلدي مؤخرا برنامجا تجريبيا لجعل دراسة اللغة العربية إلزامية للأطفال اليهود، لكي يمكننا أن نفهم بعضنا البعض بصورة أفضل، وليتسنى لنا العيش معا جنبا إلى جنب في سلام. وبطبيعة الحال، فإن في إسرائيل، شأنها شأن جميع المجتمعات، عناصر هامشية. ولكن استجابتنا لتلك العناصر الهامشية تحدث فارقا كبيرا.

فلننظر في الحالة المساوية لأحمد دوابشة. ولن أنسى إطلاقا زيارتي لأحمد في المستشفى، بعد ساعات من الاعتداء عليه. وهذا الطفل الصغير - رضيع - كان مصابا بجروح

دولة يهودية، دولة يهودية ضمن أية حدود. إن إسرائيل على استعداد، كما أنني مستعد، للتفاوض بشأن جميع مسائل الوضع النهائي. بيد أن الشيء الوحيد الذي لن أتفاوض بشأنه هو حقنا في دولتنا، الدولة اليهودية الوحيدة. وقد يكون التغيير مقبلا في وقت أقرب مما كنت أعتقد.

ولو وافق الفلسطينيون على قيام دولة يهودية في عام ١٩٤٧، لما كانت هناك أية حرب، أو أي لاجئين أو أي نزاع. وحينما يوافق الفلسطينيون أخيرا على الدولة اليهودية، سنكون قادرين على وضع حد للنزاع بصورة نهائية.

إن المأساة الحقيقية هي أن الفلسطينيين ليسوا رهينة للماضي فحسب، ولكن قادتهم يسممون المستقبل. وعلى سبيل الإيضاح، أود أن تتخيل الجمعية يوما في حياة صبي فلسطيني يبلغ عمره ١٣ عاما اسمه علي. يستيقظ على من النوم قبل موعد المدرسة ويذهب إلى التدريب مع فريق لكرة القدم سمي على دلال مغربي، وهي إرهابية فلسطينية مسؤولة عن قتل ركاب حافلة كانت تحمل ٣٧ إسرائيليا. وفي المدرسة، يحضر علي مناسبة ترعاها وزارة التعليم الفلسطينية لتكريم بهاء عليان، الذي قتل في العام الماضي ثلاثة مدنيين إسرائيليين.

وفي طريقه سيرا إلى المنزل، يتطلع علي لينظر إلى تمثال نصبته قبل فترة قصيرة لا تتجاوز بضعة أسابيع السلطات الفلسطينية تكريما لأبي سكر، الذين فجر قنبلة في وسط القدس، مما أدى إلى مقتل ١٥ إسرائيليا. وحينما يصل علي إلى المنزل، يدير جهاز التلفزيون ويشاهد مقابلة مع أحد كبار المسؤولين الفلسطينيين، جبريل رجوب، الذي يقول لو كانت لديه قنبلة نووية، لفجرتها على إسرائيل صباح ذلك اليوم ذاته.

ثم يدير علي جهاز الراديو، ويستمتع لسُلطان أبو العينين مستشار الرئيس عباس وهو يحث الفلسطينيين على "ذبح الإسرائيليين أينما تجدوهم". يفتح علي صفحته على فيسبوك، ويرى إحدى التدوينات الأخيرة للرئيس عباس زعيم منظمة

وأعتقد أنه، من أجل أن يتحقق السلام الواسع النطاق بالكامل، يتعين أن يكون الفلسطينيون جزءاً منه. وأنا على استعداد لبدء مفاوضات لتحقيق ذلك اليوم بدون أي مزيد من التأخير.

وبالرغم من أن الرئيس عباس تكلم هنا قبل ساعة، أما كان من الأفضل، بدلا من أن يتجاهل كل واحد منا الآخر، أن يكلم أحدنا الآخر؟ إنني أدعو الرئيس عباس إلى مخاطبة الشعب الإسرائيلي في الكنيست في القدس، بدلا من التهجم على إسرائيل في الأمم المتحدة في نيويورك. وسيكون من دواعي سروري أن آتي لمخاطبة البرلمان الفلسطيني في رام الله.

وفي حين تسعى إسرائيل للسلام مع جميع جيرانها، فإننا نعلم أيضاً أنه لا يوجد عدو للسلام أكبر من قوى التشدد الإسلامي. ويمتد الأثر الدموي لهذا التعصب عبر جميع القارات الممتلئة هنا. إنه يمر عبر باريس ونيس، وبروكسل وبغداد، وتل أبيب والقدس، ومينيسوتا ونيويورك. ومن سيديني إلى سان برنادينو، عانى الكثيرون من وحشيته، سواء كانوا مسيحيين ويهوداً أو نساءً ومثليين أو أيزيديين وأكراداً، وغيرهم كثيرين.

بيد أن المسلمين الأبرياء هم الذين دفعوا أبهظ الأثمان - فقد دُبح منهم مئات الآلاف بلا رحمة وتحول الملايين إلى لاجئين يائسين وأحضع عشرات الملايين منهم بوحشية. لذلك، ستكون هزيمة التشدد الإسلامي انتصاراً للبشرية جمعاء. وستكون انتصاراً بوجه خاص للعديد من المسلمين الذين يلتمسون حياة بلا خوف - حياة ملؤها السلام، حياة ملؤها الأمل.

ولدحر قوى التشدد الإسلامي، يجب علينا محاربتها بلا هوادة. ويجب علينا أن نقاتلها في العالم الحقيقي. كما يجب علينا أن نحاربها في العالم الافتراضي. ويجب أن نفكك شبكتها ونعطل قنوات تمويلها ونشكك في صحة أيديولوجيتها. ويمكننا أن نهمزها، وسوف نهمزها. إن القروسطية ليست نداءً للحدثة.

بالغة. وكان أحمد ضحية لهجوم إرهابي مروع ارتكبه يهود. وكان ممددا ومضمدا وفاقدا للوعي في حين كان الأطباء الإسرائيليون يعملون على مدار الساعة لإنقاذه. ولا توجد أية كلمات يمكن أن توفر العزاء لهذا الصبي أو لأسرته. ومع ذلك، حين وقفت بجانبه، أخبرت عمه بأن: "هذا ليس من شيم شعبنا. وهذه ليست طريقنا". بعد ذلك أمرت باتخاذ تدابير استثنائية لتقديم مهاجمي أحمد إلى العدالة، واليوم يوجد مواطنو إسرائيل اليهود المتهمون بالهجوم على أسرة الدوابشة داخل السجن في انتظار المحاكمة.

وللبعض، تبين تلك الرواية أن لكلا الجانبين متطرفيهما وأن كلا الجانبين مسؤولين عن نزاعنا الذي لا تبدو له نهاية. بيد أن ما تثبته قصة أحمد فعليا هو العكس تماما. فهي توضح الفارق الكبير بين مجتمعينا. وفي حين يدين القادة الإسرائيليون الإرهابيين - العرب واليهود على السواء - يحتفل القادة الفلسطينيون بالإرهابيين. وفي حين تودع إسرائيل تودع السجن حفنة الإرهابيين اليهود بيننا، يدفع الفلسطينيون لآلاف الإرهابيين الفلسطينيين بينهم.

ولذا فإنني أناشد الرئيس عباس لأخبره بأن أمامه خيارا. فيمكنه أن يواصل تأجيج الكراهية، كما فعل اليوم، أو بإمكانه أخيرا مجاهدة الكراهية والعمل معي لإرساء السلام بين شعبينا. وأعلم أن العديد منكم فقد الأمل في تحقيق السلام، ولكن أود أن يكون معلوما أنني لم أتخل عن التوصل إلى إحلال السلام.

وما زلت ملتزما برؤية السلام القائم على وجود دولتين، من أجل شعبين. وأعتقد، اليوم أكثر من أي وقت مضى، أن التغييرات الجارية في العالم العربي في الوقت الحالي تتيح فرصة فريدة للنهوض بذلك السلام. وفي ذلك الصدد، أشيد بالسياسي رئيس مصر على جهوده لتعزيز السلام والاستقرار في منطقتنا. وترحب إسرائيل بروح مبادرة السلام العربية، وترحب بإقامة حوار مع الدول العربية بغية تعزيز السلام الواسع النطاق.



فهو لا يزال ماثلاً أمامنا. وفي السنوات المقبلة، لا بد من أن يكون هناك جهد مستمر ومتّحد لدحر عدوان إيران وإرهابها. ومع اقتراب موعد رفع القيود النووية المفروضة على إيران بمقدار سنة، أود أن أكن واضحاً: لن تسمح إسرائيل للنظام الإرهابي في إيران بتطوير أسلحة نووية - لا الآن، ولا بعد عقد من الزمان، ولا في أي وقت أبداً.

إنني أقف أمام هذه الجمعية في وقت ينازع فيه رئيس إسرائيل السابق شمعون بيريز للبقاء حياً. وشمعون هو أحد الآباء المؤسسين لإسرائيل، وأحد أكثر رجال الدولة جرأة وواحد من أكثرهم احتراماً. وأعلم أن الجمعية ستشاركني وشعب إسرائيل في تمنّي الشفاء العاجل له. ولطالما كنت معجباً بتفاؤل شمعون الذي لا حدود له. وأنا، مثله، مفعم بالأمل.

وأنا مفعم بالأمل لأن إسرائيل قادرة على الدفاع عن نفسها بنفسها ضد أي تهديد. وأنا مفعم بالأمل لأن بسالة مقاتلينا ومقاتلاتنا لا مثيل لها. وأنا مفعم بالأمل لأنني أعرف أن قوى الحضارة ستنتصر في نهاية المطاف على قوى الإرهاب. وأنا مفعم بالأمل لأن إسرائيل في عصر الابتكار، وهي أمة الابتكار، تزدهر كما لم تزدهر من قبل. وأنا مفعم بالأمل لأن إسرائيل تعمل بلا كلل لتعزيز المساواة والفرص لجميع مواطنيها: يهود ومسلمين ومسيحيين ودروز، وللجميع. وأنا مفعم بالأمل لأنني أعتقد أن إسرائيل، رغم جميع المشككين، ستقيم في السنوات المقبلة سلاماً دائماً مع جميع جيراننا.

ويحدوني الأمل بشأن ما يمكن أن تحقّقه إسرائيل لأنني شهدت ما أنجزته إسرائيل. ففي عام ١٩٤٨، عام استقلال إسرائيل، كان عدد سكاننا ٨٠٠ ٠٠٠ نسمة. وكان البرتقال هو صادراتنا الرئيسية. وقال الناس إننا صغار جدا وضعفاء جدا ومعزولون جدا وأن عدد سكاننا أقل بكثير من غيرنا لدرجة لا تسمح لنا بالبقاء، ناهيك عن الازدهار. وكان المتشككون محطّين بخصوص إسرائيل حينها، والمتشككون

والأمل أقوى من الكراهية. والحرية أقوى من الخوف. يمكننا أن نفعل ذلك.

إن إسرائيل تخوض معركتها المصيرية ضد قوى التشدد الإسلامي كل يوم. ونحن نحافظ على حدودنا آمنة من تنظيم الدولة الإسلامية. ونمنع تهريب الأسلحة التي تغيّر قواعد اللعبة إلى حزب الله في لبنان. ونحبط الهجمات الإرهابية الفلسطينية في الضفة الغربية. ونردع شن هجمات بالقذائف من غزة الخاضعة لسيطرة حماس.

وهذه هي نفس منظمة حماس الإرهابية التي ترفض بقسوة - قسوة لا تصدق - إعادة ثلاثة من مواطنينا وجثمانين جندينا اللذين سقطا، أوران شاؤول وهدار غولدين. ويحضر معنا هنا اليوم والدا هدار غولدين، ليثا وسمحا غولدين. ولهما طلب واحد: أن يكونا قادرين على دفن ابنتهما الحبيب في إسرائيل. وغاية ما يطلبانه شيء بسيط: أن يتمكننا من زيارة قبر ابنتهما هدار في إسرائيل، ولكنّ حماس ترفض. وحماس لا تأبه لذلك على الإطلاق. وأناشد الجميع الوقوف في صف والدي هدار وفي صفنا وفي صف كل ما هو لائق في عالمنا ضد لاإنسانية حماس التي تمثل كل ما هو غير لائق وهمجي. إن حماس تحرق كل قاعدة إنسانية مدوّنة. فأنزلوا بها أقصى عقاب.

إن أكبر تهديد لبلدي ولمنطقتنا وفي نهاية المطاف لعالمنا أجمع يظلّ نظام إيران الإسلامي المتشدد. وتسعى إيران علناً إلى إبادة إسرائيل. وهي تهدد البلدان في جميع أنحاء الشرق الأوسط. وهي ترعى الإرهاب في جميع أنحاء العالم. وفي هذا العام، أطلقت إيران قذائف تسيارية في تحد مباشر لقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥). ووسّعت أنشطتها في العراق وسورية واليمن. إن إيران، وهي الراعي الأول للإرهاب في العالم، تواصل بناء شبكتها الإرهابية العالمية. وتمتد تلك الشبكة الإرهابية الآن لتشمل خمس قارات. وما أقصده هو التالي: إن التهديد الذي تشكله إيران لنا جميعاً لم يصبح شيئاً من الماضي؛

مزقته الحروب وقسمه عدم المساواة وصدمة التزايد المستمر في التشريد الجماعي للسكان، وهو مُبتلى بالجوع والمرض، ومُمزق الأوصال من العنف الذي يُثقله بالأسى. ونحن أيضا ممثلو عالم يتهدده الاحترار العالمي وتضعفه الهجمات على التنوع البيولوجي ويساوره القلق إزاء الأخطار الجديدة من قبيل تآكل المحيطات وذوبان الجليد في الأرض الدائمة التجمد.

ونحن مسؤولون بطريقة مضاعفة عن الوضع في العالم. فنحن مسؤولون كبشر، لأن المأساة لم يتسبب فيها سوى جانب واحد - الإنسان ونهمة الذي لا يمكن إشباعه للسلطة. ومن استنزاف الأراضي الصالحة للزراعة إلى غمر الأراضي التي ابتلعت بسبب ارتفاع مستويات المياه والمدن التي دُمرت بالقنابل، فإن السعي من أجل السلطة هو نفسه دائما سبب العنف العالمي، ولذلك نحن مسؤولون جميعا.

ولكننا هنا أيضا بوصفنا قادة الدول المسؤولين عن مستقبل العالم. وعلينا وعلى الجمعية العامة إيجاد استجابات للمعاناة والظلم والشواغل الأخرى. وعلى مدار ٧١ عاما، أظهرت الأمم المتحدة أنها قادرة على التصدي لهذه المشاكل وعلى إيجاد حلول مستدامة للعالم، مبنية على السلام والتعاون. وعلى مدى السنوات العشر الماضية، وتحت إشراف الأمين العام، الذي أود أن أشيد به، تصدرت الأمم المتحدة كل المعارك. وبفضل الأمين العام، تم إحراز تقدم كبير بشأن التنمية المستدامة وذلك باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ قبل سنة واحدة، واعتماد اتفاق رئيسي بشأن تغير المناخ، اتفاق باريس، في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي.

وينبغي أن تشكل هذه الإنجازات مصدر إلهام لنا اليوم وأن تعزز تصميمنا. وإزاء التناقضات التي نواجهها في العالم، أود أن أشير إلى أن الأمم المتحدة هي المنتدى الوحيد الذي يمكن اتخاذ إجراءات عالمية متماسكة من خلاله. وهي المكان الوحيد الذي يمكن أن تحدث فيه مواجهة سلمية بروح تقدمية

مخطئون بشأن إسرائيل الآن. لقد ارتفع عدد سكان إسرائيل عشرة أضعاف. ونما اقتصادنا ٤٠ ضعفاً. وأكبر صادراتنا اليوم هي التكنولوجيا. فالتكنولوجيا الإسرائيلية تُشغل الحواسيب والهواتف الخلوية والسيارات وغيرها الكثير في العالم.

إن المستقبل ملك لمن يبتكر، وهذا هو السبب في أن المستقبل ملك لبلدان مثل إسرائيل. وتريد إسرائيل تكوين شركات لاغتنام هذا المستقبل، ولذلك فإنني أدعو جميع الحاضرين إلى تقبل إسرائيل بسرور وإلى التعاون مع إسرائيل ومشاركتها أحلامها. فلنحلم بالمستقبل الذي يمكننا أن نبنيه معاً - مستقبل من التقدم المذهل، مستقبل يسوده الأمن والرخاء والسلام، مستقبل مفعم بالأمل للبشرية جمعاء، مستقبل ستشغل فيه إسرائيل، حتى في الأمم المتحدة وحتى في هذه القاعة، أخيراً وحتماً مكانها اللائق بين الأمم.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء دولة إسرائيل على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد بنيامين نتنياهو، رئيس وزراء دولة إسرائيل، من المنصة.

**خطاب السيد سيرج تيل، رئيس حكومة إمارة موناكو.**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس حكومة إمارة موناكو.

اصطحب السيد سيرج تيل، رئيس حكومة إمارة موناكو، إلى المنصة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد سيرج تيل، رئيس حكومة إمارة موناكو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**السيد تيل** (موناكو) (تكلم بالفرنسية): كما نسمع منذ بداية الأسبوع، نحن هنا بوصفنا ممثلين عن عالم في أزمة، عالم

أو المكان الذي نعيش فيه، فلا يمكننا التهرب من محن الأرض والبشرية. وسواء كنا نتعامل مع الحروب أو ارتفاع مستويات المياه والمجاعات والعواصف أو التعصب، فإن ترابطنا، هو من الآن فصاعداً، تام. وأقتبس من الشاعر جون دون، "لا تسل عن تفرع له الأجراس، إنها تفرع لك أنت".

وهذا هو الهدف من الأمم المتحدة وميثاقها - أن نعلن إنسانيتنا المشتركة، أيا كانت الصعوبات التي قد تنشأ. وفي هذا الصدد، فإن إعلان نيويورك من أجل اللاجئ والمهاجرين (القرار ١/٧١)، الذي اعتمد للتو، يُذكر لحسن الحظ بالمبادئ التي يجب علينا أن نتصرف بموجبها، فضلاً عن الالتزامات الأخلاقية والقانونية التي يجب علينا أن نتمثل لها جميعاً. وفي هذا الخصوص، يجب إيلاء اهتمام خاص بالقاصرين غير المصحوبين والأطفال المفصولين عن أسرهم. وعلاوة على ذلك، يعيش الكثير من الناس في نظم إيكولوجية متضررة تهدد وجودهم ذاته. ووفقاً لأحدث توقعات الأمم المتحدة، فإن عدد اللاجئين بسبب تغير المناخ قد يصل إلى ٢٥٠ مليون لاجئ بحلول عام ٢٠٥٠. ولذلك، قد يصبح التدهور البيئي السبب الرئيسي للهجرة مستقبلاً. ومن هنا، تنبع أهمية حماية بيئتنا وتحقيق التنمية المستدامة للجميع.

وذلك يمثل التزاماً رئيسياً لموناكو ولسمو الأمير ألبرت الثاني، الذي ظل لأكثر من ٢٠ عاماً ملتزماً شخصياً بتلك المسألة، في جميع المنتديات الدولية حيث تم تناول هذه المواضيع وفي الميدان، بالعمل بشكل وثيق مع السكان المتضررين على السواء.

وسيكون التوفيق بين ضرورات التنمية البشرية وضرورات حماية الأرض بما يتيح لسكانها الذين سيبلغ عددهم ٨ أو ٩ بلايين نسمة في بضعة أعوام العيش مع التحدي الرئيسي في هذا القرن. ومن أجل تحقيق ذلك، يجب أولاً أن نحمي المناخ.

بين المصالح المتضاربة. وهي المكان الوحيد الذي يمكن فيه تقديم المسؤولية عن البشرية على طموح الأفراد. هنا، وليس في أي مكان آخر، الجنس البشري على موعد مع التاريخ والمصير ومع الحكم الذي سيصدره أطفالنا على أعماله.

إن إمارة موناكو، في ظل زخم أميرها، الأمير ألبير الثاني، ملتزمة التزاماً كاملاً بمبدأ تعددية الأطراف بوصفه السبيل الوحيد لمعالجة المواضيع المدرجة في جدول أعمالنا. وأود أن أذكر ثلاثاً من هذه المسائل التي تشتمل على معظم التحديات العالمية.

المسألة الأولى هي بالطبع مسألة اللاجئين والمهاجرين، وهو موضوع أخذ حيزاً كبيراً من أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة في بدايتها. وجميعنا هنا على دراية بالمأساة التي حلت بأعداد كبيرة جداً من السكان المدنيين، ولا سيما في أفريقيا والشرق الأوسط، ونعلم جيداً حالة السكان السوريين وضحايا النزاع الـ ٣٠٠.٠٠٠ ومأساة الناجين، الذين يجدون أنفسهم عالقين وسط أعمال العنف التي ترتكبتها الدولة والفظائع التي يقترفها الإرهابيون. وفي كل شهر وكل أسبوع وكل يوم، يصبح البحر الأبيض المتوسط كفناً للعشرات من النساء والأطفال والرجال المستعدين للمخاطرة بكل شيء للهرب من مصيرهم، والذين نستطيع بالكاد أن نوفر لهم القليل الذي يطلبونه - السلامة ومورد الرزق والأمل في مستقبل أفضل.

والبحر الأبيض المتوسط هذا، الذي تولى موناكو له أهمية كبيرة، وهو البحر الذي يمثل حلقة الربط والحدود على السواء بين العديد من العوالم، نجده مرة أخرى في صميم أحد التحديات الرئيسية في هذا القرن الجديد. والبحر الأبيض المتوسط ينبغي أن يساعدنا اليوم على فهم أن تلك المآسي على شواطئه ليست مآسٍ لعوالم مختلفة في حالة اشتباك بعضها مع بعض، بل هي شواطئ هذا العالم نفسه، عالمنا. وبغض النظر عن حالتنا المادية

الأمير ألبرت الثاني في الجمعية العامة في عام ٢٠١٣، بهدف إدراج ما أصبح الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة بشأن المحيطات في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولا تزال تعمل، شهرا بعد شهر، بالإسهام في تنمية المناطق البحرية والساحلية المحمية وفي إنشاء شبكة للمناطق المحمية في أعالي البحار في المستقبل.

ونحن مقتنعون بأن تلك الحلول المتعلقة بالحفظ ستسفر عن إحداث آثار إيجابية للغاية من أجل النظم الإيكولوجية والسكان المتأثرين بصورة مباشرة أو محتملة. وبالمثل، اتخذت إمارة موناكو إجراءات في المفاوضات الهامة للغاية التي تجري حاليا في الأمم المتحدة بشأن قضايا التنوع البيولوجي والولاية الوطنية.

وجميع تلك المسائل ضرورية لإمارة موناكو. وجميع تلك القضايا تأخذ في الاعتبار الشاغل الأساسي، وهو إنشاء مستقبلنا المشترك. ومن خلال قدرة أسلافنا على السيطرة على الطبيعة وتغييرها تمكنوا من إنشاء مستقبل أطفالهم وتأمينه. ومع ذلك، علينا الآن أن نسلم بأنه بقدرتنا على حماية الطبيعة وقبول قواعدها يمكننا تحقيق إمكاناتنا وبناء مستقبل للبشرية. وذلك التغيير في النموذج يعطل طرق تفكيرنا. وسيستغرق الأمر وقتا لكي يترسخ ويحل مكان طرق التفكير التقليدية التي شكلت عالمنا وسكانه منذ آلاف السنين.

وما يلزم أن نفعله حاليا هو إحداث تغيير للحضارة. ومع ذلك، لا يمكننا أن نحز تقديما في ذلك الاتجاه إلا إذا تكاتفت معنا البشرية جمعاء بأحلامها ورغباتها. إن التقرير العالمي لرصد التعليم لعام ٢٠١٦ الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) يبرز أيضا أهمية إحدى الأولويات - وهي أولوية التعليم. فنسبة أربعين في المائة من الأطفال في سن ١٥ عاما لديهم معرفة أساسية بالقضايا البيئية. وذلك يقودني إلى المسألة الثالثة لمنظمتنا التي أود أن أؤكد عليها اليوم أمام الجمعية العامة.

ويمثل اتفاق باريس، الذي تولت الإمارة الدعوة إليه، معلما بارزا. وستصبح موناكو طرفا في ذلك الاتفاق بنهاية عام ٢٠١٦، حالما يقر المجلس الوطني القانون للتصديق على الاتفاق. وأشار أيضا إلى أن موناكو ملتزمة بخفض انبعاثاتها لغاز الاحتباس الحراري بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠ مقارنة بمستويات الانبعاثات في عام ١٩٩٠.

وبالرغم من تحمل بلدنا جزءا صغيرا من المسؤولية عن الانبعاثات العالمية، فإنه يطمح إلى أن يكون رائدا في استخدام وسائل مبتكرة للنقل واستهلاك الطاقة. وبالإضافة إلى حفظ تراثنا المشترك والحد من التلوث، فإن استخدام الطاقة المتجددة التي لا تنضب سيمكنا أيضا من قطع الصلة ببعض الاحتكاكات التي تنشئ حالات التفاوت الحالية وتزعزع استقرار عالمنا. ولمثل ذلك البرنامج لنقل الطاقة تكلفة، ولكننا مقتنعون بأن تلك التكلفة ضئيلة مقارنة بعواقب العجز عن العمل. ولذلك السبب فإن موناكو ملتزمة بمواصلة دعمها للصندوق الأخضر للمناخ.

ويحدث الاحترار العالمي العديد من الآثار المأساوية. ويتصل أحد هذه الآثار بحالة المحيطات. وكما نعلم، ظلت أسطح البحار مهملة بشدة، بالرغم من أنها بالغة الأهمية لمستقبلنا المشترك. ولموناكو التزام طويل الأمد نحو تلك المسألة، التي يعود تاريخها إلى الأمير ألبرت الأول، الذي كان أحد مؤسسي علم البحار والمحيطات الحديث قبل أكثر من ١٠٠ سنة. ومنذ ذلك الحين، اتخذت الإمارة إجراء متى ما كان مستقبل بحارنا على المحك. فقد فعلت ذلك في عام ٢٠٠٩، حينما استضافت ١٥٠ من العلماء الدوليين، الذين وقعوا على إعلان موناكو، وهو التحذير العالمي الأول بشأن تدهور المحيطات. كما عملت الإمارة على اتخاذ مبادرات مختلفة محددة الهدف في إطار الهيئات المختصة، مثل المبادرة التي مكنتنا من إنقاذ سمك التونة الأزرق الزعانف في البحر الأبيض المتوسط. وعملت أيضا من خلال النداء، الذي أطلقه

**خطاب يلقيه السيد تمام سلام، رئيس وزراء الجمهورية اللبنانية**

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس وزراء الجمهورية اللبنانية.

اصطحب السيد تمام سلام، رئيس وزراء الجمهورية اللبنانية، إلى المنصة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية):** يسرني عظيم السرور أن أرحب بدولة السيد تمام سلام، رئيس وزراء الجمهورية اللبنانية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**السيد سلام (لبنان):** السيد الرئيس، أود بداية أن أهنئكم بمناسبة ترؤسكم أعمال الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، وأن أوجه الشكر للسيد ماجتر ليكيتوفت على الجهود الكبيرة التي بذلها أثناء ترؤسه أعمال الدورة السبعين. كما ننوّه بالجهود التي بذلها الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي - مون طيلة توليه مهامه على رأس هذه المنظمة الدولية (A/71/1)، ونشكره على الأهمية التي أولاهها للمواضيع المتعلقة بالشرق الأوسط ولبنان.

وأغتنم هذه المناسبة، لأؤكد التزام لبنان بالقيام بدوره كاملاً لتحقيق الأهداف السامية لهذه المنظمة التي كان له شرف المساهمة في تأسيسها. وأول هذه الأهداف حفظ الأمن، ونشر السلام في العالم، وحق الشعوب في تقرير مصيرها واحترام حقوق الإنسان.

لقد شهد العام ٢٠١٦ جهوداً دولية جبارة، رعتها أو ساهمت فيها هيئة الأمم المتحدة، من أجل تحسين قدرة الأسرة الدولية على مواجهة تحديات العصر غير المسبوقة وحشد الإيرادات للحد من الصراعات المسلحة وتعزيز المجتمعات. ولعل أبرز هذه المحطات توقيع ممثلي ١٧٥ دولة اتفاق باريس بشأن تغيير المناخ، الذي جرى في هذه القاعة في نيسان/أبريل

واليوم أكثر من أي وقت مضى، ينبغي أن تضطلع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، التي تحتفل بذكرها السنوية السبعين هذا العام، بدور محوري في حل مشاكل العالم، والكثير منها يتعلق بالنساء والأطفال. وفي وقت لا تزال النساء يتعرضن للكثير من العنف والتمييز وفي حين يتزايد العنف الجنسي بتلك الطريقة غير المقبولة، ينبغي أيضاً أن ندعم العمل البالغ الأهمية الذي تضطلع به اليونيسيف. وفي ذلك الصدد، أود أيضاً أن أؤكد مجدداً على دعم إمارة موناكو الكامل لقرارات مجلس الأمن بشأن النساء والسلام والأمن، وبشأن حماية النساء في أوقات النزاع وتعزيز دورهن في حفظ السلام، واستعادة السلام وبناء السلام. وفي عالمنا غير المستقر وغير العادل، فإننا نعلم أن التعليم، وبخاصة تعليم الفتيات، هو الحل للعديد من المشاكل التي نواجهها. ومن خلال النساء يمكن التمسك بقيم التسامح والاحترام. ولذلك السبب ينبغي أن يكون تعليم الفتيات، وبشكل أعم، تعليم جميع الأطفال على قدم المساواة أولوية للجميع.

وتكمن قوة الأمم المتحدة في جمع الدول للعمل معا في خدمة المصلحة العامة. وتلك المصلحة العامة لا تزال اليوم على رأس جدول أعمال الجمعية العامة. وعلينا تحسين إدارة اللاجئين والمهاجرين بحماية الكوكب من خلال تعليم الأطفال وإرساء مساواة حقيقية بين الرجال والنساء. وذلك هو المسار الذي ستتبعه موناكو. إن إمارة موناكو، وفاء لقيمها وتاريخها والتزاماتها، ستواصل المضي قدماً بعزم على ذلك الطريق، إلى جانب المجتمع الدولي بأسره، من أجل بناء مستقبل أفضل.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية):** بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس حكومة إمارة موناكو على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد سيرج تيل، رئيس حكومة إمارة موناكو، من المنصة.



كافية. إننا نشعر بخيبة أمل إزاء موضوع الاستجابة الدولية لاحتياجاتنا كبلد مضيف، التي لا تتناسب مع الوعود التي أطلقت، والنوايا الحسنة التي جرى التعبير عنها في أكثر المناسبات. إن لبنان، الذي توقف عن استقبال نازحين جدد، يطالب الأمم المتحدة بأن تضع تصوراً كاملاً لإعادة كريمة وأمنة للنازحين السوريين الموجودين على أرضه إلى مناطق إقامة داخل سورية، وأن تتولى العمل مع الأطراف المعنيين على تحويلها إلى خطة قابلة للتنفيذ في أسرع الآجال. وفي انتظار بلورة هذه الخطة، نشدد مرة أخرى على الطابع المؤقت للوجود السوري في لبنان، ونعلن أن بلدنا ليس بلد لجوء دائم، وأنه وطن نهائي للبنانيين وحدهم.

ما زال لبنان يعاني من مخاطر الإرهاب، ويخوض معه مواجهات مفتوحة، دفع ثمنها غالباً من أرواح أبنائه العسكريين والمدنيين. إننا نعلن التزامنا بمكافحة هذه الآفة بمختلف وجوهها ومظاهرها، ونشدد على أهمية التعاون الإقليمي والدولي في التصدي لها. إننا نعتبر أن انغلاق المجتمعات على نفسها، والانكفاء وراء جدران عازلة، وتعزيز الخوف المرضي من الإسلام، الذي يرفع الإرهابيون رايته زوراً، ليست الدواء الناجع لمكافحة الإرهاب، بل هي وصفة لظهور نزعات عنيفة ومتطرفة وعنصرية كانت الديمقراطيات المتقدمة قد نبذتها منذ زمن. إن مواجهة الإرهاب مسار طويل يتطلب جهوداً كبيرة متعددة المستويات. إن المدخل إلى ضرب هذه الظاهرة يكمن في السعي لمعالجة جذورها وإزالة المناخات التي تساهم في تأجيجها، عبر رفع الحرمان والظلم اللذين يشكلان بيئة حاضنة للتطرف، وتلبية المطالب المحقة للشعوب في الحرية والكرامة والمساواة، ورفض كل أشكال العنف والإقصاء.

في الذكرى العاشرة لصدور قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، يؤكد لبنان التزامه بهذا القرار بكافة مندرجاته، ويطلب المجتمع الدولي بإلزام إسرائيل بوقف خرقها للسيادة اللبنانية، والتعاون الكامل مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

الماضي، ومؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني الذي عقد في اسطنبول في شهر أيار/مايو.

إن لبنان، إذ يشدد على تنشيط عمل الجمعية العامة لجعلها أكثر فعالية في معالجة القضايا التي تم الإنسانية جمعاء، يأسف لأن يكون مجلس الأمن قد أخفق مراراً في معالجة النزاعات التي تعصف بالعديد من الدول، ولا سيما في منطقتنا، ويؤكد على أهمية إصلاح هذا المجلس بطريقة تعكس الوقائع السياسية والاقتصادية والديموغرافية المستجدة في العالم.

يعيش بلدي، لبنان، أزمة سياسية حادة، عنوانها الأبرز هو عجز مجلسنا النيابي منذ أكثر من سنتين ونصف السنة عن انتخاب رئيس للجمهورية. وقد أدت هذه الأزمة إلى شلل شبه كامل للسلطة التشريعية، وتباطؤ عمل السلطة التنفيذية، فضلاً عن انعكاسها السلبي على الوضع الاقتصادي. إن جميع الدول الشقيقة والصديقة، وكلّ المطلعين على الشأن اللبناني، يعرفون خصوصية هذا الواقع السياسي في بلدنا ومدى تأثيره بالعوامل الخارجية وفي مقدمتها التجاذب الإقليمي الحاد، الذي تحول صراعاً مفتوحاً على مساحة المنطقة. ولذا، فإن الواقعية تفرض علينا الاعتراف بأن حل مشكلة الشغور الرئاسي في لبنان ليس في أيدي اللبنانيين وحدهم. إنني أوجه نداءً إلى كل أصدقاء لبنان ومحبيه، وإلى كل الحريصين على عدم ظهور بؤرة توتر جديدة في الشرق الأوسط، من أجل مساعدة اللبنانيين على انتخاب رئيس للجمهورية، لإعادة التوازن إلى مؤسساتنا الدستورية، وحماية نموذج العيش المشترك اللبناني الذي هو أبرز ما تبقى من تجارب التعددية في الشرق.

قلنا من على هذا المنبر ونكرر، إن الحرب السورية المؤلمة أنتجت أزمة نزوح حملت لبنان أعباء تفوق قدراته. نحن بلد يستضيف، على امتداد مساحته الصغيرة، أعداداً من النازحين السوريين توازي ثلث عدد سكانه. نقوم بواجبنا الإنساني تجاههم بإمكانات محدودة، ترفدها مساعدات دولية غير

الكيانات القائمة، وتغيير الطبيعة الديموغرافية للمجتمعات، وتهديد التماسك الاجتماعي، والتنوع الديني فيها.

إننا نعتبر أن الشرط الأول لتثبيت الاستقرار وإزالة بؤر التطرف في الشرق الأوسط، هو تلبية المطالب المحقة للشعوب في العيش باستقلال وكرامة وحرية، وإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية.

إننا نشدد على أهمية إقامة علاقات سلمية بين دول المنطقة، تقوم على قاعدة حسن الجوار، واحترام سيادة البلدان الأخرى وعدم التدخل في شؤونها، ونطالب بتعزيز ثقافة السلام والحوار لحماية واحات التنوع في الشرق.

السيد الرئيس، في قلب الزلزال العظيم الذي يعيشه المشرق، حيث تمتر الخرائط والكيانات، وتلفظ المجتمعات أهلها موجات لا تنتهي من النازحين، يقف صامدا كيان صغير اسمه لبنان، عاند حتى الآن كل الهزات الارتدادية لما يجري من حوله، وقدم للعالم نموذجا مناقضا للمسار الذي يُراد له أن يثبت عدم قدرة منطقتنا على احتمال التعايش بين المختلفين.

لبنان هو فكرة عالية عن تصالح الانتماءات والنقيض الصارخ للدولة العنصرية ذات اللون الواحد النابذ لكل الأطياف. هو مختبر للشراكة، في زمن تتحارب فيه المذاهب والقوميات والإثنيات، وتضيق الأوطان بناسها.

هذا النموذج يعاني من وهن سياسي ويحتاج من العالم يدا ممدودة. وإلى ذلك الحين، سيبقى اللبنانيون - في قلب الشرق المقهور - ثابتين على عهد العيش الواحد في وطن واحد.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس مجلس وزراء الجمهورية اللبنانية على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحِب السيد تمام سلام، رئيس مجلس وزراء الجمهورية اللبنانية، من المنصة.

”اليونيفيل“، لترسيم ما تبقى من الخط الأزرق والانسحاب من منطقة شمال العجر ومزارع شبعا وتلال كفرشوبا. إن لبنان يتمسك بحقه الكامل في مياهه وثروته الطبيعية من نفط وغاز في منطقته الاقتصادية الخالصة. لقد طلب لبنان من الأمين العام للأمم المتحدة، خلال زيارته بيروت في آذار/مارس الماضي، بذل المساعي الحميدة في قضية ترسيم الحدود البحرية للمنطقة الاقتصادية الخالصة بينه وبين إسرائيل، وهو يتطلع إلى تفعيل دوره في هذا المجال.

السيد الرئيس، إن لبنان يدين استمرار إسرائيل في احتلال الأراضي الفلسطينية، وحصارها قطاع غزة، وعرقلة عملية إعادة بناء ما دمره العدوان الإسرائيلي في صيف ٢٠١٤، ويطلب بتطبيق مبدأ المساءلة القانونية في جرائم الحرب التي ترتكبها إسرائيل، ومنعها من الإفلات من العقاب.

إننا نحمل إسرائيل مسؤولية إفشال جهود التسوية السلمية، ونؤكد على ضرورة قيام حل عادل وشامل ودائم للصراع على أساس قراري مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٢٤٢ (١٩٦٧) ومرجعيات مدريد للسلام ومبادرة السلام العربية. كما نشدد على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، وفق القرارات الدولية.

في هذه اللحظة التي نتحدث فيها، تستمر دورة العنف الكبرى في المشرق العربي. فتُدمر بيوت وأرزاق ومستشفيات ودور عبادة، وتقتل جماعات من أرضها ليلقى بها في المجهول. وتُزال من الجغرافيا، مدائن عظيمة، لم تشفع لها مكانتها في التاريخ وقيمتها في التراث الإنساني.

إننا نجدد الدعوة إلى كل القوى المؤثرة، للخروج من حالة الترقب والتردد، وإلى تحمل مسؤولياتها من خلال العمل الجاد على وقف نزيف الدم، وإعادة الأمن والاستقرار إلى منطقتنا.

إننا نناشد الجميع بذل جهود صادقة وفعالية في محاربة الإرهاب الظلامي، ونحذر من مخاطر العبث بالخرائط وتهديم

لقد باشرنا بمساعدة الأصدقاء في المجتمع الدولي بتنفيذ برنامج إعادة المواطنين الذين هجرهم داعش إلى مدهم المحررة ووضعنا برنامجا متكاملًا لإعادة الاستقرار والخدمات في هذه المناطق، وفي مقدمتها خدمات الماء والكهرباء والمدارس والمستشفيات، وندعو المجتمع الدولي إلى المزيد من الدعم لبرنامج إيواء النازحين وإعادةهم خصوصا مع اقتراب حسم معركة تحرير نينوى وتوقعاتنا بازدياد أعداد النازحين من مدينة الموصل.

وفي الوقت الذي نشكر فيه كل من وقف مع شعبنا في مواجهة التحديات الاقتصادية والتحديات الأمنية، فإننا نتطلع إلى مزيد من الدعم والتعاون، ونشيد بدور منظمة الأمم المتحدة في مساعدة العراق في المجال الإنساني ومعالجة قضايا النازحين، وبالدعم الذي تقدمه دول التحالف الدولي ضد الإرهاب، وأيضا الدول الصديقة.

كما نشيد بمؤازرة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وباقي المنظمات الدولية المساندة لخطط وجهود الحكومة العراقية في إصلاح الاقتصاد العراقي، وتجاوز الأزمة المالية وكذلك مكافحة الفساد بكل أنواعه. ونظر بتقدير للموقف الإيجابي للدول الصناعية السبع الكبرى ومؤتمر المانحين الذي انعقد مؤخرا في واشنطن.

أما في مجال الإصلاح المالي والاقتصادي، فقد نفذت الحكومة برنامجا إصلاحيا طموحا لخفض الإنفاق بنسب كبيرة، رغم تحديات الحاجة إلى الاستمرار في الإنفاق الحربي وإدامة معركتنا ضد الإرهاب. كما بادرت الحكومة إلى إعادة هيكلة الكثير من مؤسسات الدولة ضمن خطوات الإصلاح الإداري، ووضعت الأولوية لخدمة المواطن، وتبسيط الإجراءات، وإزالة الكثير من المعوقات، وتسهيل آليات التعامل مع المواطن، وإزالة العقبات من أمام زيادة الاستثمار، وسعت الحكومة إلى تعزيز سبل الشراكة مع القطاع الخاص. وقد حققنا نجاحا ملموسا في هذا المجال.

**خطاب السيد حيدر العبادي، رئيس وزراء الجمهورية العراقية**

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء الجمهورية العراقية.

اصطُحِب السيد حيدر العبادي، رئيس وزراء الجمهورية العراقية، إلى المنصة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية):** يسرني جداً الترحيب بدولة السيد حيدر العبادي، رئيس وزراء الجمهورية العراقية، ودعوته إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**السيد العبادي (العراق):** قبل عام، وقفنا هنا ((A/70/PV.21))

وكانت هناك مساحات شاسعة من الأراضي العراقية محتلة من قبل تنظيم داعش الإرهابي واليوم نقف في نفس المكان لنعلن أمامكم أن العراق يتحرر وأن العراقيين تمكنوا من تحرير معظم أراضيهم ومدنهم بوحدهم وإرادتهم. ونتجحه هذه الأيام لتحرير نينوى وهي آخر محافظة بقيت بيد داعش وقد استعدنا مناطق مهمة منها وسنكمل تحريرها بالكامل خلال هذا العام.

وأبشركم جميعا وأعلن أن اليوم تمكنت قواتنا البطلة من تحرير مدينة الشرقاط والمناطق شمال الشرقاط والمناطق جنوب الشرقاط، خلال مدة ثمان وأربعين ساعة، وهي مدة قياسية في تحرير المدن، مما يدل على أن قواتنا أصبحت تتمتع بمهنية عالية وبقدرة قتالية كبيرة وبتقنة بالبنفس عالية، وأيضا هي تتمتع باحترام السكان المحليين في هذه المناطق، ألف تحية لهذه القوات وألف تحية للمقاتلين الشجعان الذين يضحون بأنفسهم من أجل وحدة العراق وتحرير العراق من أيدي داعش.

لقد أعلننا عام ٢٠١٦ عاما للتحرير والانتصار، وكان هدفنا الأساسي هو تحرير الانسان قبل تحرير الأرض وإنقاذ السكان المدنيين من داعش التي قضت على كل مظاهر الحياة ودمرت الشواهد الحضارية العريقة لحضارة وادي الرافدين.

إن مواجهة هذه الآفة الخبيثة التي استشرت بين بعض الشباب مستغلة الإحباط واليأس الذي يعانون منه بسبب الفقر وتأخر برامج التنمية، يتطلب وقفة حقيقية من الدول والمنظمات المعنية لمراجعة البرامج والمناهج التربوية والتثقيفية وإزالة مشاعر الإحباط، واستيعاب الطاقات الشبابية وقطع الطريق أمام أي محاولات أخرى لإعادة تشكيل هذه المنظمات الإرهابية مستقبلاً.

إن داعش التي ادعت زورا وكذبا وبهتاناً الدفاع عن أهل السنة، قتلت اليوم من الشيعة والسنة والمسيحيين والأزديين والعرب والكردي والتركمان والشبك، وجرائمها البشعة شملت كل الطيف العراقي وتنوعت بين تكفير وتهجير وسي للنساء، وإبادة جماعية، وتدمير للأثار والمساجد والكنائس. وتشهد لها مدن امري وسنجر وتازة وبشير، والأنبار، الموصل، وصلاح الدين، وديالى، وضحايا مجزرة سبايكر، إلى جانب الهجمات الإرهابية الجبانة على المدنيين العزل في أحياء بغداد وبقية محافظات العراق.

لقد تعرضنا في العراق إلى عاملين خارجيين أثرا في الاستقرار والنمو. فإلى جانب الإرهاب واجهنا أزمة هبوط أسعار النفط العالمية مما أفقد موازنتنا المالية أكثر من ٧٠ في المائة من إيراداتها وعائداتها مع تزايد التكاليف والأعباء العسكرية والأمنية لتحرير المدن العراقية من الإرهاب وإعادة بنائها وإعمارها. وكان طبيعياً أن ينعكس ذلك سلباً على خطط التنمية والاستثمار وإعادة البناء. ومع كل هذه التحديات الصعبة والخطيرة، مضينا في تنفيذ برنامجنا الإصلاحي الشامل وفي مكافحة الفساد المتغلغل في مفاصل الدولة والمجتمع. وهو برنامج أدركنا منذ بداية انطلاقه أنه لا يقل صعوبة وخطورة عن مواجهة الإرهاب، ومع ذلك نحن مصممون على تنفيذه رغم كل التحديات. ونحن متفائلون بالانتصار في معركة الإصلاحات كما انتصرنا وحررنا أراضيها لأن شعبنا وأمتنا

أما في مجال مكافحة الفساد الذي ذكرناه، فقد تم توقيع مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للاستفادة من الخبرات الدولية لمساعدة العراق في بناء قدراته لمكافحة آفة الفساد. لقد شهدت الأسابيع الماضية خطوات عملية جريئة في هذا المجال.

إننا نتطلع إلى المزيد من الإنجازات للقضاء على الفساد ووضع الفاسدين خلف القضبان. إننا نتطلع إلى يوم قريب يتم فيه إخلاء العراق والمنطقة من إجرام داعش، لكن سعادتنا لا تكتمل إلا بعالم خال من الإرهاب الذي يهدد شعوبنا ودولنا، الأمر الذي يتطلب تعاوننا جادا لمحاصرته وتجنيف منابعه الفكرية والمالية، وتدمير شبكات ومراكز التجنيد المنتشرة في كل أنحاء العالم، وبدون هذا التعاون سيصل الإرهاب إلى كل مكان وستزيد أعداد اللاجئين الهاربين من مناطق النزاع، وهي أعداد بلغت مستويات خطيرة وغير مسبوقة.

نؤكد لكم أن داعش هي عدو حقيقي للمسلمين قبل غيرهم، فقد قتلت الألاف من المسلمين، ودمرت العديد من الدول العربية والإسلامية ثم نقلت شرها إلى عواصم ومدن العالم الأخرى، وقتلت وروعت المدنيين في فرنسا وبلجيكا وألمانيا وأمريكا وروسيا وبقية دول العالم. وليس أمامنا في حربنا ضد الإرهاب إلا التعاون للانتصار في تلك الحرب على هؤلاء الأشرار. وأنا نعد أي انتصار يتحقق ضد داعش في أي مكان في العالم هو انتصار للعالم أجمع.

إن خطر تكرار تشكيل أو تكوين منظمات إرهابية مثل القاعدة أو داعش أو أي مسميات أخرى لن ينتهي إلا بالتصدي للعقيدة المتطرفة لهذه التنظيمات. هذه العقيدة المتخلفة فكراً والمستندة في فحجها على التفرقة المذهبية والفكر العدائي لكافة الأديان والمعتقدات التي تغذيها الرؤيا القاصرة التي أضاعت على دولنا فرص البناء والإعمار وفرص التنمية والتطور.

ننتهز هذه الفرصة لندعو المجتمع الدولي إلى تركيز جهوده وإمكانياته على إنهاء النزاعات ووقف الحروب، ودعم الأمن والسلم، وتشجيع فرص التنمية، والابتعاد عن سياسات التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وهي سياسات زادت من معاناة الشعوب وعمقت الانقسامات في منطقتنا التي ما زالت تعاني من حروب داخلية وتدخلات خارجية فاقمت من معاناة السكان المدنيين إلى مستويات خطيرة.

وإننا نناشد المجتمع الدولي دعم واحترام سيادة العراق، والطلب من الجارة تركيا سحب قواتها من العراق، حيث أن تواجد هذه القوات رغم رفض العراقيين لها يعرقل جهودنا لتحرير محافظة نينوى والموصل.

إن الحكومة العراقية تعمل جاهدة على تحقيق التعايش السلمي بين مكونات الشعب العراقي، وتتعامل مع جميع المواطنين على أساس المواطنة الصالحة، وعلى قدم المساواة باختلاف أديانهم ومذاهبهم وقومياتهم ومكوناتهم. ونجدد الشكر للأمم المتحدة والدول الصديقة لموقفها المساند للعراق وشعبه في برامجها الإنسانية المتنوعة ورعاية النازحين والمهجرين ودعم جهود الحكومة العراقية في بسط الأمن والاستقرار وتحقيق الإصلاحات والتنمية الاقتصادية التي يتطلع إليها أبناء شعبنا العراقي.

ونود أن نهنئ الرئيس على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين. ونشكر السيد ليكنوفت على ترؤسه للدورة السبعين. ونتقدم أيضاً بالتهنئة الحارة للأمين العام، السيد بان كي - مون، لانتهاؤه ولايته بنهاية هذا العام. ونشكره على جهوده القيمة والحيثية، وقد زارنا في العراق عدة مرات لدعم العراق في الوقوف في وجه داعش، ودعم كل خطط التنمية والاقتصاد في العراق.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء في جمهورية العراق على البيان الذي أدلى به للتو.

يقفان معنا في خندق واحد لمحاربة الإرهاب والفساد. ونعمل معا لبناء الدولة على أسس التعايش السلمي واحترام التنوع الفكري والديني والمذهبي في ظل سيادة قيم ومبادئ العدالة والقانون والمساواة.

إن المعركة التي يخوضها العراقيون ضد داعش لكل عراقي فيها حصة في النصر الذي يتحقق. وهي معركة وطنية وجودية وغير تقليدية يشترك فيها جميع أبناء الشعب العراقي من دون تمييز. وإن قواتنا من الجيش، والشرطة الاتحادية، والشرطة المحلية والحشد الشعبي، والعشائري، وقوات البيشمركة تنتمي إلى مختلف الأديان والقوميات والطوائف. ويجمعها هدف واحد هو الدفاع عن وطنها ومقدساتها. ويحظى هذا الدفاع بدعم المرجعية الدينية بقيادة وحكمة سماحة السيد علي السيستاني الذي يمثل صمام أمان حيث شكلت فتواه التاريخية قوة دافعة لتحشيد كافة أبناء الشعب العراقي ولاقت تأييداً واسعاً من علماء الدين من كل الطوائف وجميع قطاعات الشعب.

إن العراق حريص على مشاركة دول العالم في سعيه الحثيث لتحقيق التنمية، وتلبية أهداف التنمية المستدامة، ومحاربة الفقر والتمييز، والحفاظ على البيئة، وتطوير برامج رعاية الطفولة وتحسين المستويات الصحية والتعليمية، ورائدنا في ذلك توفير بيئة مناسبة وداعمة للحريات وحقوق الإنسان والمساواة والمشاركة الفاعلة للمرأة في إدارة الدولة وكذلك في المجتمع.

إننا ندعو دول العالم إلى الالتزام بتطبيق قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمنع تقديم الدعم والتمويل والتسليح للمجموعات الإرهابية التي تقتل المدنيين، وأيضاً احترام قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بإنقاذ الأثار والتراث الثقافي العراقي. ونشير هنا إلى إنجاز عراقي تحقق بالتعاون مع منظمة اليونسكو حيث تم ضم مناطق الأهوار في جنوب العراق إلى لائحة التراث العالمي. ونعمل حالياً على تلبية متطلبات ضم بقية المواقع والكنوز الحضارية في العراق ضمن هذه اللائحة.



مناطق كثيرة من العالم، بما في ذلك قارتي، أوروبا. والعنف ضد النساء في مناطق الحروب وغيرها أصبح آفة.

ولا سبيل لإنكار ذلك - فالكثير والكثير جداً من البشر يعانون الأمرين. وفي عالم العولمة وتغير المناخ والتراجع، هم الخاسرون. وكلما طال أمد ذلك، ازداد انحرافنا عن المثل الأعلى الشامل "نحن الشعوب" الذي تجسده الأمم المتحدة. فهو ليس "نحن، بعض الشعوب"، ولكن "نحن الشعوب". فهل نقدر على تعزيز القوى الإيجابية لدينا، أم سنترك القوى السلبية تمزق العالم إرباً؟ في هذه المرحلة الحاسمة في التاريخ، يجب أن تكون الأمم المتحدة والمؤسسات الأخرى التي أنشئت لتحقيق التقارب بيننا قوية بما يكفي للحيولة دون ذلك. ولكن هل هي قادرة على ذلك؟ إن فكرة الاندماج العالمي التدريجي دون توقف قد فقدت هالة الحتمية. وفي القارة التي أُنشئ إليها، باتت عملية التعاون الأوروبي موضع نقاش. وفي أنحاء عديدة داخل أوروبا وخارجها، عادت تلاحقنا أشباح الماضي - القومية وكره الأجانب. وعندما أسمع نوع القصص التي تتردد عن الأمم المتحدة في بلدي، هولندا - المؤيد القوي للغاية تقليدياً - فإنني أدرك أن الأمم المتحدة كثيراً ما ينظر إليها على أنها عاجزة تعاني من التشرذم، منظمة تنوء بما تحمله تكافح للتعامل مع التحديات التي تواجهها.

ومع ذلك، فإن الأمم المتحدة لا خيار لها سوى أن تقوم بدور رئيسي في تقديم الحلول، الآن وفي المستقبل، لكي يكون العالم أكثر أمناً وعدلاً وأفضل تأهباً لما قد يحمله المستقبل. ولا بديل لذلك. فالأمم المتحدة أفضل المنظمات العالمية غير المثالية لدينا، هي المنظمة العالمية الوحيدة التي تجسد مبادئ تعددية الأطراف - الشرعية والشمول وسلطة وضع المعايير. هي منظمة لا تملك القدرة على الحشد فحسب، وهو أمر بالغ الأهمية، ولكن لديها القدرة على تقديم الخدمات على نطاق عالمي أيضاً.

اصطحب السيد حيدر العبادي، رئيس وزراء جمهورية العراق، من المنصة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ألبرت كوندرز، وزير الخارجية في مملكة هولندا. **السيد كوندرز** (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): قبل حضوري إلى هنا، وجه إلي ساهار أفضل، ممثل الشباب الهولندي، سؤالاً بسيطاً. قال، "أيها الوزير، أما زلت تؤمن بالأمم المتحدة؟" ودفعني ذلك السؤال للتفكير. نعم، هو الجواب الواضح والبسيط الذي يمكن توقعه من وزير خارجية مملكة هولندا، الدولة ذات التقاليد الراسخة للتعاون والحوار والشراكة، والعضو المؤسس في الأمم المتحدة، والملتزم بالسلام والعدالة والتنمية. ولكن جوابي لم يكن بهذه البساطة. فالناقد الأدبي الإنجليزي كلايف بل كتب يقول إن ما نؤمن به ليس حقيقياً بالضرورة. قد يكون هناك الكثير من التمني في الاعتقاد بشيء. وقد لا يكفي الاعتقاد دائماً. فما نفعه هو ما يهم. وينطبق ذلك إذا ما نظرنا إلى الأمم المتحدة، باعتبارها المنظمة المتعددة الأطراف العالمية الرائدة في العالم.

وهناك اتفاق واسع النطاق على أن الأمم المتحدة في حاجة لتأكيد أهميتها وتحويل نفسها، وأعتقد أن هذا صحيح. فالتحديات هائلة؛ والبعض يرى أن العالم قد بلغ مرحلة حرجة. والآفاق قائمة بالفعل. والانقسامات الجيوسياسية تزداد عمقاً. والتحول في الاقتصاد العالمي تزيد من حدة التوتر وعدم اليقين. والنمو يعاني من الركود. والتفاوت داخل البلدان وفيما بينها يتسع. وعلى الصعيد العالمي، بات عدد اللاجئين الآن هو الأعلى من نوعه منذ أنشئت الأمم المتحدة. والحركات الديمقراطية الواعدة تحولت إلى نزاعات دائمة، واندلعت حروب جديدة، لعل أكثرها مأساوية النزاع الدائر في سوريا والتطرف الوحشي لجماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام. وحصد الإرهاب العديد من القتلى في

ربما كان على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تعلن وفقاً لإصدار أي وثائق ختامية جديدة ونبيلة حتى نقوم بتنفيذ الالتزامات والوعود المقطوعة في ما اعتمدها منها بالفعل. فلتتوقف عن الكلام بعض الوقت ولنبدأ العمل من أجل الشعوب التي تمثلها.

ومملكة هولندا مستعدة لمؤازرة الأمين العام الجديد في حملة من أجل التنفيذ. والتنفيذ ليس مجرد تقنية، إنه شحذ الإرادة السياسية لإنجاز الأمور. وقد حققنا بداية جيدة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في بلدي. وتطلع إلى تبادل عرضنا الطوعي الوطني مع العضوية في الصيف القادم. وعالمياً، نحن ملتزمون بنهج متكامل للسلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان من شأنه ألا يترك أحداً يتخلف عن الركب. وهولندا من أكبر ١٠ مانحين في المجال الإنساني، وهي مؤيد ومساهم في حفظ السلام. ونصادق على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ قريباً. ونريد أن يكون عهد الهجرة وعهد اللاجئين في إعلان نيويورك بشأن المهاجرين واللاجئين واضحين وقابلين للتنفيذ.

إن إصلاح الأمم المتحدة ينبغي أن يمضي قدماً الآن. ومجلس الأمن ما زال يضطلع بدور بالغ الأهمية، رغم أوجه قصوره. ونحن لم نعد في عام ١٩٤٥. وهذا المجلس بكل بساطة ليس تمثيلاً بدرجة كافية. ونحتاج إلى إيجاد طريقة لإصلاح هذا الخلل قبل فوات الأوان، حتى أن كان هذا يعني التفكير الإبداعي. ولعل الجمعية تذكر أنني اقترحت تخصيص مقعد في المجلس للاتحاد الأوروبي في الوقت المناسب، وأدعو المناطق الأخرى إلى أن تفكر أيضاً في التمثيل الإقليمي الجماعي في المجلس.

وحق النقض يجب ألا يجعل مجلس الأمن عديم الحيلة، وخصوصاً - كما نرى كل يوم، وهذا الأسبوع تحديداً - عندما ترتكب فظائع جماعية. وينبغي أن يكون أعضاء المجلس أكثر إدراكاً لمسؤوليتهم وأن يساءلوا إن عرقلوا أي عمل ضد انتهاكات القانون الإنساني الدولي. والاستعراضات الهامة

فماذا علينا أن نفعل؟ وكما تبين لنا من خلال أهداف التنمية المستدامة، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وهذا الأسبوع تحديداً، إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١)، تظل الأمم المتحدة هي المؤسسة الشرعية الوحيدة حيث تحدد الأهداف والطموحات الدولية وحيث يمكن أن تتفق بشأن التحديات العالمية الجديدة. ولكن الآن هو الوقت المناسب للتنفيذ. يجب أن نفعل ما نقول. أعرف أن التنفيذ لا يثير الانتباه دائماً. ولا يتصدر عناوين الصحف غالباً. ولا يقترن عادة بصخب غناء أنجيليك كيجو أو شاكيراً على خشبة المسرح، كما حدث في العام الماضي في نفس هذه القاعة خلال الاعتماد الرائع لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولكن التنفيذ ضروري لتحقيق الأهداف التي حددناها، ولا بد للمنظمة أن تُبقي على أهميتها ومصداقيتها، لكي تكفل بقاءها. وعليه، فإنني أعتقد أن الانتقال من الوثائق الختامية إلى العمل والتنفيذ ينبغي أن يكون على رأس أولويات كل من عضوية الأمم المتحدة والأمين العام الجديد. ينبغي أن يكون الأمين العام الجديد "منفذ عام"، يعمل على أساس رؤية القرن الحادي والعشرين للتعاون العالمي. هناك عمل كثير ينتظر الإنجاز. الأمين العام بان كي - مون يترك لخلفه مجموعة هائلة من المعايير والأهداف والتوصيات، وهولندا ممتنة لقيادته الممتازة خلال فترة صعبة للغاية. والأمين العام الجديد يمكنه أن يبدأ العمل مباشرة وأن يعزز مواصلة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس، وإصلاح حفظ السلام وبناء السلام، بما في ذلك التسامح الصفري الحقيقي حيال الاستغلال والاعتداء الجنسيين، فضلاً عن المسألة شديدة الأهمية: إصلاح جهاز الأمم المتحدة الإنمائي.

ولكن الأمين العام لا يمكن أن يفعل ذلك وحده. يجب أن تتحمل العضوية مسؤولياتها. وفي وقت تكثر أنغام النشاز، نحتاج إلى العمل في تناغم في إطارنا العالمي.

إن هولندا تعهدت في وقت سابق من الأسبوع الحالي بتقديم ١٠ ملايين يورو للصندوق. والاعتراف المتزايد بأهمية المسألة مثال آخر. لن يكون هناك سلام دائم بدون تحقيق العدالة واحترام حقوق الإنسان. وغداً، سأودع وثائق التصديق على تعديلات كمبالا في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بشأن جريمة العدوان.

ومن بين الأولويات الأخرى لمملكة هولندا في مجلس الأمن عام ٢٠١٨ حماية المدنيين ومعالجة التبعات المترتبة على تغير المناخ بالنسبة للسلام والأمن. وكمملكة تتألف من بلد منخفض الأراضي، هولندا، وثلاثة بلدان جزرية صغيرة في منطقة البحر الكاريبي، أوروبا وكوراساو وسانت مارتن، يشكل ذلك مصدر قلق خاص بالنسبة لنا.

ولحسن الطالع، فإن اللوحة القائمة التي رسمتها منذ لحظات ليست الصورة الكاملة. هناك تقدم حقيقي وملحوس. ففي السنوات العشرين الماضية، انخفضت إلى النصف نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع. وكان ذلك أحد الأهداف الإنمائية للألفية، الذي أنجزناه قبل الموعد المحدد في ٢٠١٥. وأتذكر أن الكثيرين منا في هذه القاعة كانوا يعتقدون أن ذلك لن يكون ممكناً. إلا أن ذلك الهدف قد تحقق.

وقد تتكرر الاستثناءات أحياناً. فالمجتمع الدولي توصل إلى اتفاق بشأن أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وهناك إنجاز هام آخر وانتصار للدبلوماسية في وقت شهد الكثير من الصراع هو اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وبتصديق الصين والولايات المتحدة مؤخراً، هناك احتمال حقيقي لدخوله حيز النفاذ، ونأمل أن يتم ذلك قبل أن يغادر الأمين العام بان كي - مون منصبه في نهاية العام الحالي. فهذا جزء كبير من تركته، ونحن نحياه على ذلك.

نعم، كانت هناك أيضاً تطورات إيجابية في مجال الأمن. هناك عمل جديد ومهم لمنع المقاتلين الإرهابيين الأجانب

لعمليات حفظ السلام وبناء السلام في العام الماضي - وأعتقد أنها مهمة جداً - أكدت على هيمنة الحلول السياسية وصون السلام. وأنا أتفق مع ذلك تماماً.

نحتاج أيضاً إلى المزيد من التركيز على منع نشوب النزاعات. والواقع أن هذا المجلس يشدد على ضرورة الوقاية من النزاع منذ ٥٠ عاماً. والدبلوماسية الوقائية الناجحة يمكن أن تحول دون خروج حالات مثيرة للقلق عن السيطرة. ويمكن أن تحول دون إضافة حالات جديدة إلى جدول أعمال المجلس. دعونا نواجه الواقع، فمجرد تناول المجلس لحالة ما يعني، إلى حد ما، أننا فشلنا جماعياً بالفعل. وعلينا أن نتأكد من أن هناك ما يكفي من الموارد للبعثات السياسية والوساطة والتدابير الوقائية الأخرى. وتوصي اللجنة المستقلة المعنية بتعددية الأطراف في تقريرها الأخير بتنظيم حملة لجمع التبرعات من أجل الوقاية. ومع أن هذا الاقتراح مثير للإعجاب، أود القول إن المطلوب ليس جمع التبرعات من أجل الوقاية، ولكن وضع ميزانية للوقاية. وإن وافقنا أن الوقاية من النزاع أمر أساسي لولاية الأمم المتحدة، علينا أن نكرس موارد كافية لهذا الغرض من الميزانية العادية، من خلال الأنصبة المقررة للدول الأعضاء كافة وليس بسخاء البعض خارج الميزانية فحسب. وقد يتطلب ذلك مراجعة شاملة وإعادة تحديد الأولويات لتخصيص موارد الميزانية في الأمم المتحدة.

إن النقاط التي أقدمها جزء من نهج متكامل تدعو إليه بلادي منذ بعض الوقت، بما في ذلك أثناء ولايتنا السابقة في مجلس الأمن. ونحن عازمون على مواصلة هذا النهج خلال ولايتنا في المجلس في عام ٢٠١٨ كذلك. فالنزاعات لن تحل بدون التصدي للأسباب الجذرية. وثمة ارتباط وثيق بين السلام والعدالة والتنمية، وينبغي عدم التعامل معها بشكل منفصل. وصندوق بناء السلام، الذي أنشئ في عام ٢٠٠٥، خير مثال للنهج المتكامل لاستدامة السلام، كما يتجلى في مؤتمر المانحين الكبير الذي عقدناه أمس. ويسرني أن أقول

الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا موظفي الأمم المتحدة كرهائن. وبعد عقدين، شهدت أنغولا تحسينات كبيرة. وهي عضو غير دائم في المجلس حالياً. وسيراليون، بلد آخر كثيراً ما ورد في جدول أعمال المجلس في تلك السنة. وقد ساعد المجتمع الدولي في وساطة للتوصل إلى اتفاق للسلام وإنشاء عملية كبيرة لحفظ السلام. وفي عام ٢٠٠٤، بدأت محكمة لجرائم الحرب تدعمها الأمم المتحدة، ومقرها في هولندا، في محاكمة القادة الكبار لطرفي النزاع. وسيراليون لديها الآن رئيس منتخب ديمقراطياً، وبدعم دولي، بدأت سيراليون تخرج من أزمة فيروس الإيبولا الأخيرة.

وفي كل هذه الحالات، يمكننا أن نلمس نتائج العمل الشاق والجهود الدؤوبة والاستثمار طويل الأمد من المجتمع الدولي. تلك هي النتائج التي يجب أن نفتخر ونتفائل بها. ولكن تلك النجاحات سرعان ما تتلاشى من الأذهان عندما تحل محلها صور أطفال يعانون من صدمات حرب لا ذنب لهم فيها. ولا يمكننا إنكار أنه كانت هناك إخفاقات في السلام والأمن. والقائمة صادمة: رواندا وسربرينيتشا. والآن تضم اليمن، وسوريا، بطبيعة الحال، ورمزها المروع حلب.

والأولوية الأولى الآن تتمثل في استعادة وقف الأعمال القتالية وكفالة الوصول الإنساني. وأطالب الأطراف المعنية مباشرة ببذل قصارى جهدها لضمان أن يتم ذلك في أقرب وقت ممكن. وأدعوهم، كما فعلت من قبل، إلى ضمان الرصد السليم والشفاف لأي وقف للأعمال القتالية. فإن أصبح عدم الامتثال هو القاعدة، كيف يمكن أن نتوقع أن يثق السوريون في المجتمع الدولي وأن يضعوا ثقتهم في منظومة الأمم المتحدة؟

وفي القرار ٢٢٥٤(٢٠١٥)، أعرب مجلس الأمن بالإجماع عن دعمه لوقف لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد في سورية. وإذا ظلّ العنف مستمرا، فإنني أحثّ المجلس على ألا يبقى صامتا. وعلى غرار زميلي ممثل فرنسا، أود أن

من السفر إلى مناطق النزاع، ووقف تمويل الإرهاب، وفرض جزاءات على داعش، والعمل في المجتمعات على منع التطرف وضمان الدعم المحلي، وكفالة الأمن المباشر وغير المباشر. وهولندا، جنبا إلى جنب مع المغرب، تسعى للقيام بدورها كرئيس مشارك للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. ومنع التطرف العنيف يتصدر جدول أعمال الأمم المتحدة الآن أيضاً، وذلك بفضل خطة عمل الأمين العام.

نعم، لقد تطور حفظ السلام وتحول من بعثات تقليدية لمراقبة وقف إطلاق النار إلى بعثات معقدة للغاية بولايات متكاملة. ويولى اهتمام أكبر لطيف حفظ السلام بالكامل، من الإنذار المبكر والوقاية إلى بناء السلام في الفترة الهشة ما بعد النزاع. ويولى مزيد من الاعتبار لحماية المدنيين - هدف بعثات حفظ السلام - بما في ذلك التصدي للاعتداء والإيذاء الجنسي القائم على أساس نوع الجنس، إلى جانب المهمة الهامة المتمثلة في إرساء سيادة القانون.

هذه ليست مجرد نظرية أو إحصاءات. وأسألوا الـ ١٢٠٠٠ شخص الذين التمسوا اللجوء في مجمع الأمم المتحدة في بور، جنوب السودان. وكان رئيس البعثة، كين بايومو، من الشجاعة بحيث سمح بدخولهم وحمايتهم. وأسألوا النساء في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بفضل وحدة الشؤون الإنسانية في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار، انخفض العنف الجنسي منذ عام ٢٠١٣ بشكل كبير. أسألوا شعب نيبال، حيث ساعدت الأمم المتحدة تحالف الأحزاب السبعة في التوصل إلى حل سلمي للنزاع في عام ٢٠٠٦.

واسمحوا لي أن أعود برهة إلى فترة الولاية السابقة لهولندا في مجلس الأمن. كان اجتماعنا الأول عصر يوم الأحد ٢ يناير ١٩٩٩، حيث عقد المجلس اجتماعاً طارئاً. فقد تعرضت طائرة كانت تستأجرها الأمم المتحدة لإطلاق النار وأسقطت للتو في أنغولا التي كانت الحرب تعصف بها. واحتجرت عناصر

إن مملكة هولندا ستواصل القيام بدورها، وستبقى داعماً ثابتاً للأمم المتحدة ومؤسساتها، كما كانت منذ إنشاء المنظمة. وإنما إذ نضع ذلك في الاعتبار، نتعاون مع إيطاليا تعاوناً وثيقاً تحضيراً لعضوية مجلس الأمن.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لنيافة الكاردينال بييترو بارولين، وزير خارجية الكرسي الرسولي.

**الكاردينال بارولين** (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): وصف قدااسة البابا فرانسيس في خطابه في السنة الماضية في هذه القاعة، خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة بأنها "علامة رجاء هامة" (انظر A/70/PV.3). وقبل مجرد بضعة أيام، أكد تقديره للإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة في السنة الماضية، مشجعاً الجميع على وضع تلك الأهداف الطموحة موضع التطبيق، مضيفاً أن

"حماية وطننا المشترك تقتضي توافقاً سياسياً عالمياً متنامياً. وإني في السياق نفسه ممتن لأن دول العالم أقرت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ أهداف التنمية المستدامة، وأنها توافقت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، الذي يحدد الهدف الصعب لكنه الأساسي، وهو وقف ارتفاع الحرارة العالمية. والحكومات الآن ملزمة بالوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها، بينما يتعين على مشاريع الأعمال أن تؤدي دورها بمسؤولية أيضاً. ويعود إلى المواطنين الإصرار على حدوث ذلك، والدعوة إلى أهداف أكثر طموحاً حقاً."

إن تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ ينطوي على افتراض هامٍّ للمسؤولية من جانب الحكومات والالتزام من قبل الجميع، من أجل الخير العام. وهذا الالتزام لا يقتصر على ضرورة النضال من أجل أهداف اقتصادية كلية كبرى فحسب، بل من أجل نتائج محددة ودائمة وموزعة بإنصاف أيضاً. ولكن بدون حالة

أضمن رصداً ومتابعة أفضل حين يُنتهك وقف إطلاق النار. وفي الفريق الدولي لدعم سورية، الذي سيجتمع عصر اليوم، سنطالب برصد أكثر جودة وشفافية، وبأن يتصدى مجلس الأمن لانتهاكات المنهجية لحالات وقف إطلاق النار.

وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا ننسى أولوية الاعتبارات السياسية. فبينما نسعى بدأب لتخفيف الحالة الإنسانية المأساوية، ينبغي أن يتواصل العمل على خطة انتقال سياسي لسورية، لأنه لن يُنهي المأساة المروعة سوى الحل السياسي. وإنما ندعم بإخلاص الجهود المتميزة التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام، ستافان دي ميستورا، وآخرون لتلك الغاية.

فما قيمة الأمم المتحدة وأين مصداقيتها إذا تكلمنا عن المسؤولية عن الحماية، ونحن غير قادرين على حل النزاع السوري أو غير جاهزين لتلبية مطالبة المفوض السامي لحقوق الإنسان بتحقيق دولي مستقل في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في اليمن؟

وفي الختام، إن ما نفعله يُحدث أثراً كبيراً. ولهذا السبب شدت على الحاجة إلى عهد من التنفيذ الحقيقي بتوجيه "مُنفذٍ عام". لكن كيفية تكلمنا عن الأمم المتحدة هامة أيضاً. وأعني بذلك أنه يجب علينا أن نروي القصة الحقيقية، القصة الكاملة. وينبغي ألا نرسم ببساطة الصورة القائمة المعتادة للأمم المتحدة عاجزة. فعلى أن نجابه الرأي الراسخ بأن المنظمة هي مجرد عبء يجب حمله، وكبش فداء لإخفاقاتنا. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تكون أكبر من مجموع أجزائها، إلا إذا سمحنا لها بأن تكون كذلك. ويجب أن نعمل - فهناك الكثير جداً على المحك.

وأخيراً، أود أن أعود إلى السؤال الذي طُرح عليّ: هل لا أزال أؤمن بالأمم المتحدة؟ وكانت إجابتي بنعم، ولكن إذا أثبتنا العزم والحزم اللذين يتكلم عنهما الميثاق. فالخطة واضحة. والأهداف قد حُددت. وحقن وقت التنفيذ والأداء.



ومثل هذه العملية لتحقيق التنمية البشرية المتكاملة - مفهوم يشمل التنمية الاقتصادية لكنه لا يُستفدَ بها - ينبغي أن تُحفز أيضاً، من خلال مبادرات متعددة الأطراف، السعي إلى أنظمة مالية بديلة مكمّلة، قادرة على ضمان أن تكون الموارد المالية قريبة المنال ومستدامة معاً للفئات الأكثر فقراً.

وكما قال البابا فرانسيس هنا في السنة الماضية،

”لركائز التنمية البشرية المتكاملة أساس مشترك، هو الحق في الحياة،“ (المصدر نفسه، صفحة ٦) والمطلوب منّا

”الاعتراف بشريعة أخلاقية محفورة في الطبيعة البشرية نفسها، ... تتضمن التمايز الطبيعي بين الرجل والمرأة، مع الاحترام المطلق للحياة بجميع مراحلها وأبعادها“ (المصدر نفسه، صفحة ٦).

وعلاوة على ذلك، من المستحيل تحقيق التنمية البشرية المتكاملة من دون إحلال السلام. قبل يومين فقط في أسيسي، شدد البابا فرانسيس مع آخرين عديدين من الزعماء الدينيين في العالم على أهمية الحوار بوصفه وسيلة متميزة لصانعي السلام في المستقبل. فالصراعات لا تجعل فقط تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الإقليمي أمراً مستحيلاً بالمثل، ولكنها أيضاً تدمر العديد من الموارد البشرية، ووسائل الإنتاج، والتراث الثقافي. واليوم، كما كان عليه الحال خلال الخمسينات والستينات والسبعينات من القرن الماضي، هناك معاودة لخطر النزاع النووي مع ما ينطوي عليه ذلك من عواقب رهيبية.

إن الأثر الكبير والمشؤوم للحرب يتمثل في دوامة التدهور التي ما من مفر منها في كثير من الأحيان. وتستحث زيادة الاستقطاب السياسي على الصعيد العالمي وتضييق الحيز الذي يمكن فيه لنفس المجتمع الدولي أن يقترح حلولاً فعّالة للسلام المستقر والدائم.

مالية مستقرة، واستثمارات دائمة وتقييم تجاري يجذب النمو الداخلي، سيكون من المستحيل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وقد أكد البابا فرانسيس أنه

”لا يمكن الهيمنة على الاقتصادات والسياسة والمجتمع والثقافة عبر التفكير الذي يقتصر على المكاسب المالية أو الانتخائية قصيرة الأمد والفورية. فهي بدل ذلك بحاجة ماسة إلى إعادة توجيهها نحو الخير العام، الذي يشمل الاستدامة والعناية بالخلق. وإحدى الحالات المحددة هي ”الدّين البيئي“ بين الشمال والجنوب العالميين. وتسديده سيقضي معاملة بيئات الدول الأكثر فقراً بعناية، وتوفير الموارد المالية والمساعدة التقنية اللازمة لمساعدة تلك الدول على التعامل مع تغيّر المناخ وتعزيز التنمية المستدامة.“

ويجب علينا أن نتذكّر دائماً أنه لا يمكن فرض التنمية - وبخاصة التنمية البشرية المتكاملة. وعلى الرجال والنساء، بصفتهم أفراداً، أن يكونوا الوكلاء الرئيسيين لخطة عام ٢٠٣٠. وفي السنة الماضية، وفي هذه القاعة بالذات، أكد البابا فرانسيس أن هذا

”يفترض مسبقاً ويتطلب الحق في التعليم ... الذي يُكفّل أولاً وأخيراً باحترام وتعزيز الحق الرئيسي للأسرة في تعليم أبنائها، فضلاً عن حق الكنائس والفئات الاجتماعية في دعم ومساعدة الأسر في تعليم أبنائها وبناتها

”ولهذه الأسباب مجتمعة، فإن أبسط وأفضل مقياس ومؤشر لتنفيذ خطة التنمية الجديدة، سيكون إتاحة الإمكانية لجميع البشر، فعلياً وعملياً وفورياً، للحصول على الخيرات المادية والروحية الضرورية: السكن الخاص والعمل الكريم مقابل أجر ملائم، والغذاء الكافي ومياه الشرب والحرية الدينية، وبشكل أعم، الحرية الروحية والتعليم“ (A/70/PV.3، صفحة ٦).

إن الكرسي الرسولي بوجه خاص، ما انفك منذ بداية الصراع في سوريا يدعو جميع الأطراف إلى الحوار، ويحض المجتمع الدولي على ألا يدخر جهدا في تيسير إنهاء العنف وتعزيز الظروف المواتية لحوار يرمي نحو إيجاد حل سياسي. بيد أن سوريا اقتحمتها جميع أنواع الجماعات المسلحة. ويجب أن يتوقف هدير الأسلحة ليتسنى إعطاء فرصة للسلام، وفوق ذلك كله، ليتسنى تقديم المساعدة الإنسانية إلى من هم بأمس الحاجة إليها. الكرسي الرسولي مقتنع بأن هذا أمر ممكن، شريطة أن تتوفر الإرادة السياسية لإنهاء القتال.

على الرغم من الصعوبات الحالية، من دواعي الامتنان أن المرء لا يزال بوسعه أن يلمس في لبنان اقتناعا مفاده أن الصالح العام يتطلب مشاركة وتعاون جميع قطاعات المجتمع، ارتكازا على سيادة القانون والفكرة القائلة بأن المؤسسات تقوم على احترام الكرامة الفطرية لكل إنسان. إن الترتيب الدستوري اللبناني الذي في إطاره تعتبر مختلف الجماعات العرقية والثقافات والأديان ذخرا ومساهمة في التعايش السلمي، يمكن أن يكون أيضا نموذجا للحل السياسي في المنطقة.

يعتقد الكرسي الرسولي أيضا أن في الشرق الأوسط التزاما متجددا لصالح سيادة القانون والحرية الدينية، والضمير أنجع طريقة لصون كرامة الجميع. وفي هذا السياق، فإن الاتفاق العالمي لعام ٢٠١٥ الذي وقعه الكرسي الرسولي وفلسطين، وصادق عليه الطرفان فيما بعد، يحدد قانون الدفاع عن أهم حقوق الإنسان الأساسية، ومنها حرية الدين، والحق في التجمع السلمي، وحرية اعتناق المرء علنا للمعتقدات الدينية. وفي الحالة المعقدة في الشرق الأوسط، لا سيما في العراق وسوريا، يؤكد الكرسي الرسولي أن الاتفاق العالمي مع فلسطين يمكن أن يكون نموذجا للبلدان الأخرى ذات الهياكل الاجتماعية المماثلة.

آفة الإرهاب من بين العوامل التي تضعف التعايش الاجتماعي في البلدان وتقوض المجتمع الدولي بأسره ويجب علينا التحسب لها. خلال السنوات الأخيرة شهدنا تفشيا للإرهاب إلى أجزاء كثيرة من العالم. فقد أضحي جيران سوريا والعراق ضحايا لأعمال وحشية لا تُعد ولا تُحصى. بالإضافة إلى منطقة الشرق الأوسط فإن أعمال الإرهاب الوحشية بثت الخوف في الحياة اليومية بالنسبة للكثيرين في جميع أنحاء العالم. نشهد في الشرق الأوسط العواقب المروعة لدوامه الحرب، مثل تدمير العديد من الأرواح، ودولا مفككة، وانهيارا لوقف إطلاق النار، وفشلا في مبادرات السلام، وفشلا في محاولات حل الأسباب الأساسية للنزاع في سوريا والعراق وليبيا، وإيجاد حل لأزمة الرئاسة في لبنان، أو حل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. إن هذا الفشل المستمر بدد الآمال والوعود لدى جميع الذين يعتبرون المنطقة مقدسة.

يمكننا أيضا أن نشهد هذه الإخفاقات في الصراعات الطويلة الأمد التي لا تزال تؤدي بحياة الكثيرين في جنوب السودان، والبحيرات الكبرى، ومنذ عامين ونصف العام في شرق أوكرانيا. وعلى الرغم من أن تلك الحالات كلها حالات بارزة وأدت إلى قدر هائل من المعاناة البشرية، لا تزال بعيدين جدا عن حل الأسباب الجذرية. ويبدو تقريبا أننا نتقبل الصراع والحرب والإرهاب بوصفها جزءا من الحياة العادية.

علاوة على الحاجة الملحة إلى وقف إطلاق النار، واحترام كرامة وحقوق الشعوب المتضررة والحصول على المعونة الإنسانية، من الضروري أيضا تيسير التفاوض بين من يتحملون المسؤولية المباشرة أو غير المباشرة عن نزاعات معينة. نحن ممتنون للنتائج الإيجابية في كولومبيا، ويشعر الكرسي الرسولي بأمل واطمئنان بأنه بتيسير المجتمع الدولي للجهود، وبالسعي إلى سائر أشكال الاتصال والحوار سيتم التوصل إلى حل الصراعات الجارية.

لا يمكننا أن نبلغ حقا التنمية البشرية المتكاملة والمستدامة من دون الاحترام الحقيقي والمطلق للحياة. لتعزيز التنمية على وجه التحديد، أنشأ البابا فرانسيس إدارة جديدة، أو إدارة الكرسي الرسولي، تهدف إلى تعزيز العدالة والسلام، وحماية البيئة وتقديم الرعاية إلى من هم بأمر الحاجة إليها. إذ أن الفقراء والمحتاجين يمثلون الوجه الإنساني للتنمية المستدامة التي نود الإبقاء عليها الآن أكثر من أي وقت مضى لكي يتسنى لنا أن نصبح وكلاء مسؤولين في مجتمع أكثر عدلا ومجتمع إنساني حقا.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٥٠.

في سياق الجهود الجديدة الرامية إلى إعادة إطلاق عملية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، يجدد الكرسي الرسولي مناشدته إلى كلا الطرفين الامتناع عن أي تدابير انفرادية أو غير قانونية من أي شكل كان، مما قد يشكل عقبة أمام البحث عن السلام وتعزيز الحل القائم على وجود دولتين.

عندما ننظر إلى ظاهرة الهجرة القسرية، نجد أنفسنا أمام سكان في حالة تنقل يتجاوز عددهم حجم العديد من الدول الممتلئة هنا، إذ أن ٦٥ مليون نسمة اضطروا إلى الفرار من ديارهم ومجتمعاتهم بسبب الاضطهاد، أو النزاعات، أو العنف الواسع الانتشار والجوع، والأراضي المنكوبة. ولا بد من الثناء على لبنان والأردن لاستضافتهما جميع الذين هربوا من الحرب والدمار في العراق وسوريا، والثناء أيضا على تركيا التي تستضيف ملايين اللاجئين السوريين.

بالإضافة إلى النظر بسرعة في كيفية حل أسباب التروح القسري، يجب أن نلاحظ أن الهجرة والتنمية مرتبطان ارتباطا لا انفكاك منه. إن عواقب الحركة الجماعية للاجئين والمهاجرين تهدد بإضعاف التزامنا بقيم التضامن والضيافة تجاه المحتاجين. إن تلك القيم تكمن في صميم يوبيل الرحمة الاستثنائي الذي يناشد البابا فرانسيس فيه العالم. وكما شدد البابا فرانسيس،

”إن الرحمة هي القانون الأساسي المتغلغل في قلب كل شخص ينظر نظرة مخلصة في أعين إخوته وأخواته على طريق الحياة“،

لا سيما أشد الناس ضعفا وأكثرهم عرضة للخطر. لقد جدد البابا نداءه الملح مسترعى الاهتمام بصورة خاصة إلى الأشخاص الموجودين في السجون.

”أناشد ضمائر القادة، التوصل إلى توافق في الآراء الدولي الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام“